١٢

مَنْهَجُ ابْنِ القَوَّاسِ

بَيْنَ

شَرْحَيِ الألفيةِ والكَافِيَةِ

عرض وتحليل

للدكتور

مُحَمَّد حُسَيْن عَبْد العَزِيزِ المَحْرَصَاوِي

الطبعة الأُولى

١٤٢٧ هـ ــ ٢٠٠٦ م

دار الكتب والوثائق القومية

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

الحرصاوي، محمد حسين عبد العزيز

منهج ابن [illegible] بين شرحي الرضي والكافية: عرض وتحليل / محمد حسين عبد العزيز الحرصاوي. - ط١ . - القاهرة: محمد حسين عبد العزيز الحرصاوي، ٢٠٠٦ م.

ص؛ سم

تدمك X ٦ ٠ ٥ ٤ ٤ ٢ ٢ ٧ ٧ ٩

١- اللغة العربية - النحو

أ- العنوان

٤١٥٫١

ملحوظة هذه البطاقة تطبع خلف صفحة العنوان

هذه البيانات لا تنطبق إلا على هذا العنوان ولا تعمم فى عناوين أخرى.

الطبعة الأولى

١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

٢٠٣٦٨ / ٢٠٠٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمـــة

الحمدُ لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه مِلْءَ السموات ، ومِلْءَ الأرضِ ومِلْءَ ما بينهما ، ومِلْءَ ما شِئْتَ مِنْ شيءٍ بعدَ ذلك يا رَبَّ العالميـــن ، كما تُحِـبُ وتَرْضَـــى ، وكما يَنْبَغِي لجَلالِ وَجْهِكَ وعَظِيــمِ سُلْطانِكَ ، والصلاةُ والسَّلامُ على أشرفِ المرسلينَ وخاتمِ النبييــنَ وقائدِ الغُرِّ المُحَجَّليــنَ سيِّدِنا محمدٍ ، وعلى آلِه وصحْبِه والتابعينَ ومَنْ سلَكَ طريقَه إلى يوم الدِّينِ .

أما بعـــدُ ...

فإنَّ ألفية ابن معطي المسماة بـــ (الدرة الألفية في علم العربية) ، ومقدمة ابن الحاجب في النحو المسماة بـــ (الكافية) من المتون التي عُنِي بها العلماءُ ، ومِمَّنْ عُنِي بالاثنين معًا (ابن القواس) .

وقـــد شـــرفتني اللجنةُ العلمية الدائمة لقسم اللغويات بجامعة الأزهر بالكتابة في هذا البحث :

(مَنْهَجُ [١] ابْنِ القَوَّاسِ بَيْنَ شَرْحَي الألفيةِ والكَافِيَةِ عرض وتحليل)

وتظهـــرُ أهمـــيةُ هذا البحثِ في أنَّ ابنَ القواسِ في (شرح ألفية ابن معطي) لم يبين منهجَه بل اكتفى بقولـــه ـــ بعد الحمد لله ـــ : « قال بعضُ الإخوانِ ممن [٢] تجب متابعته ، كان يقرأ عليَّ كتاب (الدرة الألفية) نظم

---

(١) المـــنهج في اللغة : الطريق الواضح . ينظر لسان العرب ٣٨٣/٢ (ن.هـــ.ج) ، والمعنى اللغوي هو الذي تعارف عليه المحدثون في دراستهم مناهج البحث ؛ فقد قال الدكتور علي عـــبد الواحد وافـــي : « يراد بمناهج البحث الطرق التي يسيـــر عليها العلماء في علاج المسائل ، والتي يصنون بفضلها إلى ما يرمون إليه من أغراض » . علم اللغة ص ٣٢ ، نقلاً عن : مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة ص ٧٧ .

(٢) الذي ورد في الكتاب المطبوع (مما ممن) ، والصواب ما أثبت .

الإمــام العلامة يحيى بن معط ــ برَّد الله مضجعه ، وشكر سعيه ــ وكنتُ في أثناء ذلك أذكر له مباحثَ تتعلقُ بمسائلَ مع زياداتٍ استفدتُها من شروحه المتقدمة وغيرها ، فالتمس مني أنْ أثبتها له لتكون كالتذكرة له ، وقد كان له فـــي الشروح المذكورة كفاية ، إلا أنني فعلت ذلك حسب ما اقتضاه رأيه ، والله الموفق وعليه التكلان » (١) .

أما في (شرح كافية ابن الحاجب) فقد بين منهجه في جملة مقتضبة هي : « إملاء شرح متوسط بين الإيجاز والإسهاب » (٢) .

فهذا البحث بيان وتوضيح لمنهجه في هذين الكتابين ، بل منهجه في النحو عامة ؛ لأن كتب التراجم لم تثبت له إلا ثلاثة مؤلفات :

(شــرح ألفــية ابــن معطي ، وشرح كافية ابن الحاجب ، وشرح الأنمــوذج في النحو) ، والكتاب الأخير مفقود ــ فيما أعلم ــ فلم يبقَ إلا هذان الكتابان موضوع البحث .

هــــذا ، وقد اشتمل البحثُ على مقدمةٍ ، وتمهيدٍ ، وثلاثةِ فصولٍ ، تقفــوها الخاتمــةُ ، ثم فهرس أهم المصادرِ والمَرَاجعِ ، وأخيرًا فهرس عام بمحتويات البحث .

المقدمة :

وقد ذكرتُ فيها أهميةَ هذا البحثِ ، والخطةَ التي سِرْتُ عليها فيه .

التمهيد :

وقد تحدثتُ فيه عن :

١ ــ ابن معطي ، ومنظومته (الدرة الألفية في علم العربية) .

٢ ــ ابن الحاجب ، ومقدمته في النحو (الكافية) .

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ١/١٧٣ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ١/٨٠ .

٣ ـ ابن القواس .

وإنمـا تحـدثتُ عن ابن معطي وابن الحاجب لأني أقوم ببيانِ منهجِ شارحٍ ، فلكي تكتملَ الصورةُ لا بد من الحديث عما قام عليه الشرح .

ولا يُعَدُّ هذا تكرارًا لجهودِ مَنْ قبلي مِن الباحثين (١) ؛ لأن ذلك كان بإيجاز ، ولأنَّ منهجيةَ البحثِ تتطلبُ هذا الأمرَ .

الفصل الأول : منهج ابن القواس في (شرح ألفية ابن معطي) ، وهو في خمسة مباحث :

المبحث الأول : منهجه مع أبيات الألفية

المبحث الثاني : طريقته في الشرح

---

(١) **من الجهود التي تناولت ابن معطي :**

ـــ الفصول الخمسون ، لابن معطي ، تح . د / محمود محمد الطناحي ، ط عيسى البابي الحلبي (١٩٧٧م) .

ـ الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ، لتقي الدين النيلي [من علماء القرن السابع] تح. د / محسن بن سالم العميري ، جامعة أم القرى ، معهد البحوث العلمية (١٤١٩هـ) .

ومن الجهود التي تناولت ابن الحاجب :

ـ ابن الحاجب النحوي : آثاره ومذهبه ، لطارق عبد عون الجنابي ، مطبعة أسعد ، بغداد (١٩٧٢م) .

ـ الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ، لنور الدين عبد الرحمن الجامي [ت٨٩٨هـ] تح.د / أسامة طه الرفاعي ، مطبعة وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالعراق (١٩٨٣م).

ـــ التحفة الشافية في شرح الكافية ، لتقي الدين النيلي [من علماء القرن السابع] تح الباحث / إمام حسن حسن جبوري ، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر بالقاهـرة (١٤٠٣هـ ١٩٨٣م) .

ـــ مصباح الراغب ومفتاح حقائق المآرب شرح كافية ابن الحاجب ، لمحمد بن عز الدين ابـن صـلاح [ت٩٧٣هـ] تح الباحث / عبد الملك عبد الوهاب أنعم ، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر بالقاهرة (١٤١١هـ ١٩٩٠م) .

المبحث الثالث : شخصيته في الشرح

المبحث الرابع : مصادره

المبحث الخامس : موقفه من أصول النحو

الفصل الثاني : منهج ابن القواس في (شرح كافية ابن الحاجب) ، وهو في خمسة مباحث :

المبحث الأول : منهجه مع متن الكافية

المبحث الثاني : طريقته في الشرح

المبحث الثالث : شخصيته في الشرح

المبحث الرابع : مصادره

المبحث الخامس : موقفه من أصول النحو

الفصل الثالث : موازنة بين منهج ابن القواس في (شرح ألفية ابن معطي) و (شرح كافية ابن الحاجب) ، ونقد

وهو في ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : موازنة بين منهج ابن القواس في (شرح ألفية ابن معطي) و (شرح كافية ابن الحاجب) ، وهو في مسألتين :

المسألة الأولى : أوجه الاتفاق

المسألة الثانية : أوجه الاختلاف

المبحث الثاني : وقفات مع ابن القواس في (شرح ألفية ابن معطي) والمحقق ، وهو في مسألتين :

المسألة الأولى : وقفات مع ابن القواس

المسألة الثانية : وقفات مع المحقق

المبحث الثالث : وقفات مع ابن القواس في (شرح كافية ابن الحاجب) والمحقق ، وهو في مسألتين :

المسألة الأولى : وقفات مع ابن القواس

المسألة الثانية : وقفات مع المحقق

الخاتمة : وفيها أهمُّ ما في البحثِ مِنْ نتائجَ .

فهرس أهم المصادر والمراجع

فهرس عامّ بمحتويات البحث ، وبه ختمتُ البحثَ .

وقد سلكتُ في هذا البحث عدة مناهج :

ـ المنهج الوصفي ؛ لأن البحث يتضمن عرضًا لمنهج الشارح في الكتابين .

ـ المنهج الإحصائي حينما يتطلب الأمر ذلك .

ـ المنهج التحليلي ؛ حتى أخرج بنتائج .

ـ المنهج التاريخي ، وهو الترتيبُ الزمني التصاعدي عند سردِ أسماءِ الكتب في التعليق [١] ؛ ليظهرَ المؤثِّرُ مِن المتأثِّرِ ، والسابقُ مِن اللاحقِ ، وفي ذلك مِنَ الفائدةِ ما لا يخفى .

ـ المنهج النقدي ؛ لأن شخصية الباحث لا تظهر إلا من خلاله .

واتبعت أيضًا ما يأتي :

ـ توثيق الآياتِ القرآنية بجانبها في أعلى الصحيفةِ وبخط صغير ؛ حتى لا أُثقلَ الهامشَ بكثرةِ التعليقاتِ ، وذلك بذكرِ اسمِ السورةِ فرقمِ الآيةِ ، مع التنصيصِ مِنْ طرفٍ خفيٍّ على أنَّ الشاهدَ القرآنيَّ جزءُ آيةٍ فأقول مثلاً [البقرة من/٢٤٦] ، أو آيةٌ كاملةٌ فأحذف (مِنْ) وأقول مثلاً : [البقرة/٢٤٦] .

ـ الاكتفاء بذكر ثلاثة أمثلة ـ غالبًا ـ على كل جزئية في البحث ، باستثناء الحديث عن آراء ابن القواس واختياراته فقد ذكرت عشرة أمثلة .

---

(١) فإن كان المؤلف حديثًا كان الترتيب بحسب تاريخ الطبع .

المسألة الأولى : وقفات مع ابن القواس

المسألة الثانية : وقفات مع المحقق

الخاتمة : وفيها أهمُّ ما في البحثِ مِنْ نتائجَ .

فهرس أهم المصادر والمراجع

فهرس عامّ بمحتويات البحث ، وبه ختمتُ البحثَ .

وقد سلكتُ في هذا البحث عدة مناهج :

ــ المنهج الوصفي ؛ لأن البحث يتضمن عرضًا لمنهج الشارح في الكتابين .

ــ المنهج الإحصائي حينما يتطلب الأمر ذلك .

ــ المنهج التحليلي ؛ حتى أخرج بنتائج .

ــ المنهج التاريخي ، وهو الترتيبُ الزمني التصاعدي عند سردِ أسماءِ الكتب في التعليق [(١)] ؛ ليظهرَ المؤثِّرُ من المتأثِّرِ ، والسابقُ من اللاحقِ ، وفي ذلك مِنَ الفائدةِ ما لا يخفى .

ــ المنهج النقدي ؛ لأن شخصية الباحث لا تظهر إلا من خلاله .

واتبعت أيضًا ما يأتي :

ــ توثيقَ الآياتِ القرآنية بجانبها في أعلى الصحيفةِ وبخط صغير ؛ حتى لا أُثقلَ الهامشَ بكثرةِ التعليقاتِ ، وذلك بذكرِ اسمِ السورةِ فرقمِ الآيةِ ، مع التنصيصِ مِنْ طرفٍ خفيٍّ على أنَّ الشاهدَ القرآنيَّ جزءُ آيةٍ فأقول مثلاً [البقرة من/٢٤٦] ، أو آيةٌ كاملةٌ فأحذف (مِنْ) وأقول مثلاً : [البقرة/٢٤٦] .

ــ الاكتفاء بذكر ثلاثة أمثلة ــ غالبًا ــ على كل جزئية في البحث ، باستثناء الحديث عن آراء ابن القواس واختياراته فقد ذكرت عشرة أمثلة .

---

(١) فإن كان المؤلف حديثًا كان الترتيب بحسب تاريخ الطبع .

وبعد ...

فــإنَّ هذا البحــثَ ثمرةُ جهدٍ متواصــلٍ ، وعملٍ مستمرٍّ ، وهو ما منحني اللهُ مِن فضْلِه ، ويسَّره لي مِن علْمِــه ، وأنعم به عليَّ مِنْ نِعَمِه التي لا تُعَــدُّ ولا تُحْــصَى ﴿ ذَٰلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيــهِ مَنْ يَشَآءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴾ [الحديد من/٢١] .

أســألُ اللهَ ــ عزَّ وجلَّ ــ أنْ أكونَ قد وُفِّقتُ فيما جَمعتُ ، وأصبتُ فــيما كَتَــبتُ ، وأنصفتُ فيما علَّقتُ ، وأنْ يكونَ ما سطرتُه توفيقًا مُنحتُه ، ورُشْــدًا أُوتيــتُه ، وأنْ يجعلَ عملي هذا خالصًا لوجهِه الكريمِ ، وأنْ يفوزَ بالرضا ، ويحظى بالقبول ، لا ربَّ غيــرُه ، ولا مأمولَ إلا خيرُه ؛ إنَّه نِعْمَ المَوْلى ونِعْمَ النَّصيرُ ، وبالإجابة جديرٌ .

ولا أنسى في هذه المقدمةِ أنْ أتقدمَ بجزيلِ الشكرِ ، وعظيمِ الوفاءِ ، ووافرِ العرفانِ ، وفيضِ الامتنــانِ إلى كلِّ مِنْ ساعَدَني في عملي هذا ، أو يسَّرَ لي أمرًا ، أو أسْدَى إليَّ نُصحًا ، وأسألُ اللهَ ــ عزَّ وجلَّ ــ أنْ يجزيَهم عني خيرَ الجزاءِ .

وآخِرُ دَعْوَانا أنِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العالمين .

وصَلَّى اللهُ على سيدِنا محمدٍ وعلى آلِه وصحبِه وسَلَّمَ ،،،

الدكتور

مُحَمَّد حُسَنَين عَبْد العَزيزِ المَخْرَصَاوِي

*****

***

*

التمهيد

١. ابن معطي [١] ، ومنظومته (الدرة الألفية في علم العربية)

هو : يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي المغربي ، يلقب بـ (زين الدين) ويُكْنى (أبا الحسن ، وأبا زكريا) .

ولد سنة ٥٦٤ هـ ، وتُوُفِّي في مصر سنة ٦٢٨هـ [٢] .

من مؤلفاته (الدرة الألفية في علم العربية ، والفصول الخمسون) .

(الدرة الألفية في علم العربية)

هي منظومة في النحو والصرف تقع في (١٠٠٥) أبياتٍ [٣] ، نظمها

---

(١) تكتب بحذف الياء على الأصل ؛ لأنه اسم منقوص منون مجرور ، وبإثباتها وهو جائز ؛ لأنه ورد إثبات الياء في المنقوص المرفوع والمجرور كثيرًا كما في قوله تعالى — في قراءة ابن كثير — : ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي ﴾ [الرعد من/٧] . يُنظر إبراز المعاني ٥٤٧/٢ ، وشرح قطر الندى ص ٤٦٢ ، وإتحاف فضلاء البشر ١٦١/٢ .

(٢) تُنْظَر ترجمته في : معجم الأدباء ٢٨٣١/٦ ، والعبر في خبر من غبر ٢٠١/٣ ، وكشف الظنون ١٥٥/١ ، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣٠٥/٥ .

(٣) قال الأشموني : « (وأستعين الله في) نظم قصيدة (ألفيَّه) أي : عدة أبياتها ألفٌ أو ألفان بناءً على أنها من كامل الرجز أو مشطوره » ، وعلق الصبان بقوله : « قوله (من كامل الرجز) وزنه : مستفعلن ست مرات ، والشطر حذف النصف بأن يكون البيتُ على مستفعلن ثلاث مرات ، فعلى أنها من كامله يكون مثلاً :

قال محمدٌ هو ابن مالك   أحمدُ ربي الله خير مالك

بيتًا مصرعًا ، أعني : مجعولة عروضُه موافقةً لضربه ، ويكون كلُّ بيتٍ شعرًا مستقلاً . وعلى أنها من مشطوره يكون مثلاً :

قال محمدٌ هو ابن مالك

بيتًا ، و :

أحمد ربي الله خير مالك

بيتًا ، ويكون كلُّ بيتين شعرًا مزدوجًا مستقلاً ، فعلى كلٍّ لا يسمى مثل هذه الأرجوزة قصيدة ؛ لأنهم لا يلتزمون بناء قوافيها على حرف واحد ، ولا على حركة واحدة ، ==

ابنُ معطي مِنْ بحرَيِ الرجز والسريع ؛ حيث قال [١] :

وذا حـدا إخوانَ صدقٍ لي علـى ... أن اقتـضوا مني لهـم أنْ أجعلا
أرجـوزةً وجيـزةً فـي الـنحوِ ... عـدَّتها ألـف خلت من حشـوِ
لعلمهـم بـأن حفـظَ الـنظمِ ... وَفْـقُ الذكـي والبعـيد الفهـمِ
لاسـيما مشطـور بحر الرجـزِ ... إذا بُنـي علـى ازدواجٍ موجَـزِ
أو مـا يُـضاهيه مـن الـسريع ... مـزدوجَ الـشطور كالتـصريع

والمعهـود فـي النظم التعليمي هو استخدام الرجز ، وهذا وجهٌ مِن الوجوهِ التي فاقتْ بها ألفيةُ ابنِ مالك ألفيةَ ابنِ معطي [٢] .

ولذلك تجدُ ابنَ القواس يعترض عليه بقوله : " ... واعلم أن الطريقة التـي ارتكـبها (يحيى) لم يسلكها العرب ؛ إذ ليس في نظمها قصيدة من بحرين " [٣] .

ويبدو أن ابن معطي صنع ذلك لتقارب البحرين في الوزن حتى إن الخلط يقع بينهما أحيانًا [٤] .

ومن السمات البارزة لهذه المنظومة :

أن صاحبها كان يصوغ عنوانات الأبواب نظمًا ، مثل قوله في صدر

== فلـو جعلنا مجموع الأبيات قصيدة للزم وجود الإكفاء والإجازة والإقواء والإصراف فـي القصيدة الواحدة ، وتلك عيوب يجب اجتنابها ، وهم لا يعدون ذلك في هذه الأراجيز عيبًا ، ولا نجد نكيرًا لذلك من العلماء » . حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/١٤ .

أقـول : هـذا الكـلام نفسه ينطبق على ألفية ابن معطي ، وسوف أسير في كتابة أبيات المنظومة ـ في هذا البحث ـ على أنها مصرعة .

(١) شرح ألفية ابن معطي ١/١٨٥ : ١٨٨ .

(٢) يُنظَر حاشية الصبان ١/١٤ ، ١٧ ، وحاشية الخضري ١/١٢ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ١/١٨٩ .

(٤) يُنظَر خزانة الأدب ٢/٣١٣ .

الإعراب البناء :

القـــولُ فـــي الإعـــرابِ والبـــناءِ الأصـــلُ في الإعرابِ للأسماءِ [١]

وكان يكثر من تضمين أبيات ألفيته الشواهد الشعرية ، كقوله :

فـــي شـــعرهم قد وردت فحاكِهـــا تـــراكِها مـــن إبـــلٍ تـــراكِها

فقد ضمنه قول طفيل :

تـــراكها مـــن إبـــل تـــراكها [٢]

وصرَّح باسمها في نهايتها إذ قال [٣] :

تحـــويه [٤] أشـــعارُهمُ المـــرويه هـــذا تمـــام الـــدُّرةِ الألفـــيه

*****

(١) يُنْظَر شرح ألفية ابن معطي ٢٢٢/١ .

(٢) يُنْظَر شرح ألفية ابن معطي ١٠١٩/٢ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ١٣٩٨/٢ .

(٤) ورد في المطبوع (نحوية) ولا يستقيم الوزن بها .

٣. ابن الحاجب [١] ، ومقدمته في النحو (الكافية)

هو : عُثمان بن عُمر بن أبي بكر بن يونس ، جمال الدين أبو عمرو ابن الحاجب ، المقرئ النحوي المالكي الأصولي الفقيه .

وُلِد في إسنا بصعيد مصر ، بعد سنة سبعين ـ أو إحدى وسبعين ـ وخمسمائة ، لأبٍ كردي كان يعمل حاجبًا للأمير عز الدين الصلاحي .

تعلَّم بالقاهرة القراءات والفقه المالكي ، ثم اتجه إلى اللغة وانصرف إليها تمامًا ، وبعد انتهاء تعلمه ذهب إلى دمشق ، ثم عاد إلى القاهرة ، ورحل بعد ذلك إلى الإسكندرية ، ولم تطل مدته ، ومات بها سنة ستٍّ وأربعين وستمائة .

ومن أشهر مؤلفاته مقدمته في النحو **(الكافية)** ، وهي مختصر تعليمي ، وقد شرح ابن الحاجب هذه المقدمة شرحًا مختصرًا ، ونظمها أيضًا ، وشرح هذه المنظومة .

*****

---

(١) يُنظَر ترجمته في : الوافي بالوفيات ١٩/٣٢١ ، وإشارة التعيين ص ٢٠٤ ، وبغية الوعاة ٢/١٣٤ ، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/٣٠٨ .

٣ . ابن القواس

هو : عبد العزيز بن جمعة بن زيد بن عزيز الموصلي [١] .

وقد ورد في بعض الكتب أنه : عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلي [٢] .

وورد في بعض الكتب أنه عبد العزيز بن جماعة بن القواس الموصلي شارح ألفية ابن معطي [٣] .

لقبه (عز الدين) ، وكنيته (أبو الفضل) و (أبو محمد) .

المشهور بـ (القواس) [٤] ؛ لأنه كان يعمل في صناعة القسي ، أي : يبريها .

وورد في بعض الكتب (ابن القواس) [٥] ، ويمكن أن يكون ذلك

---

(١) يُنظَر تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب ــ القسم الأول ٢١٠/٤ ، والمقصد الأرشد لبرهان الدين بن مفلح ١٤٠/٣ ، والتذييل والتكميل ١٥٦/٦ ، ١٥٩ ، وكشف الظنون ١/ ١٥٦ ، والأعلام ١٦/٤ ، وتاريخ علماء المستنصرية ١٦٠/١ ، ٢٩٣/٢ .

(٢) يُنظَر ارتشاف الضرب ٢١٣٦/٤ ، وبغية الوعاة ٩٩/٢ ، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣١١/٥ .

(٣) يُنظَر ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ٣٧٩/٢ عند الحديث عن تلميذه يوسف بن عبد المحمود بن عبد السلام بن البتي البغدادي ، وتاريخ علماء المستنصرية ١٤٩/١ .

(٤) يُنظَر المقاصد النحوية ٣٨٢/٢ ، وبغية الوعاة ٩٩/٢ ، وهمع الهوامع ١٥/٢ ، وخزانة الأدب ١٨٢/٦ ، ٢٤٨ ، وحاشية الصبان ١٧٦/٤ ، وكشف الظنون ١٥٦/١ ، وتاريخ علماء المستنصرية ١٦٠/١ ، ٢٩٣/٢ .

(٥) يُنظَر ذيل طبقات الحنابلة ٣٧٩/٢ ، والوافي بالوفيات ٣٢٤/١٩ ، والأشباه والنظائر ١/ ٧٢ ، ١٠٨ ، ٢٠٢ ، ٢٢٩ ، ٢٧٩ ، ٢٨٥ ، ٣٠١ ، ٤٩٩ ، ٥٠١ ، ٥٥٤ ، ٦٧٨ ، ٦٨٥ ، ٩/٢ ، ١٢ ، ٢٤ ، ٥٨ ، ١٥٦ ، ٢٧٢ ، ٣٠٠ ، ٣٠٩ ، ٣١٥ ، ٤١٨ ، ٤٤٦ ، ٤٥٣ ، ٤٦٣ ، ٤٨٧ ، ٤٩٨ ، ٥٠٩ ، وهمع الهوامع ٥٠٥/١ ، ٥٠٧ ، ٤٧٦/٢ ، وحاشية الشيخ يس العليمي على التصريح ١٧٦/١ ، وشذرات الذهب ٧٤/٦ ، ==

لأن أحد آبائه احترف هذه الصنعة .

وُلِد بالموصل في ثاني عشر من المحرم سنة ٦٢٨هـ ، وبها نشأ ، ثم قدم بغداد واتخذها موطنًا له ، وعمل في صناعة القسي ، وأقبل ينهل من علوم العصر ، فحصَّل الكثير على كِبَرِ سنه .

وانتهت إليه مشيخة الأدب والنحو بالمستنصرية ، وانتقل إلى مذهب الإمام مالك ، ورتب معيدًا للمالكية فيها .

أخذ عن :

نصير الدين الطوسي [ت٦٧٢هـ] .

وابن إياز [ت٦٨١هـ] .

وابن الطِّقْطِقَى [ت ؟ هـ] .

وأخيه جمال الدين يوسف بن جمعة [ت ؟ هـ] .

من تلاميذه :

ابن عبد المحمود [ت٧٢٦هـ] .

وابن السباك [ت٧٥٠هـ] .

تُوُفِّيَ في ذي الحجة سنة ٦٩٦هـ .

ذكر المترجمون له ثلاثة مؤلفات :

١ ـ شرح ألفية ابن معطي [مطبوع] .

٢ ـ شرح كافية ابن الحاجب [مطبوع] .

٣ ـ شرح الأنموذج [وهو ـ فيما أعلم ـ مفقود] (١) .

*****

= وخزانة الأدب ٤٦/١ ، وحاشية على شرح بانت سعاد لعبد القادر البغدادي ٢٣٣/٢ ، وتاريخ علماء المستنصرية ١٤٩/١ ، ١٦٥ ، ٢٩١/٢ ، ٣٧٩ .

(١) ذكر محقق شرح الكافية ١٤/١ أنه مخطوط ، ولم يذكر مرجعه في ذلك .

الفصل الأول

منهج ابن القواس في (شرح ألفية ابن معطي) [(١)]

المبحث الأول

منهجه مع أبيات الألفية

لمـــا كـــان ابنُ القواس شارحًا لألفية ابن معطي كان مِن الطبعي أن يـسير على وفق ترتيبه ، ولم يكن بإمكانه أن يخرج عن هذا النسق ؛ لأنه شارح لـــه ، وكل ما جاء في شرحـــه من زيادات واستطرادات وتفريعات يندرج تحت الموضوعات التي وردت في الألفية .

وطرق العلماء مختلفة في تناول المتون المنظومة عند شرحها :

---

(١) اسم الكتاب في بعض نسخه المخطوطة (المباحث الخفية في حل مشكلات الدرة الألفية) .
يُنظَر شرح ألفية ابن معطي ١٥٣/١ .

وهذا الكتاب حققه : الباحث / عبد الله الحسيني أحمد هلال ، بعنوان (تحقيق شرح الدرة الألفـية فـي علـم العربية لابن القواس) ونال به درجة الدكتوراه ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر بالقاهرة (١٣٩٨هـ ١٩٧٨م) والرسالة بمكتبة الكلية برقم (١٢٠٦) .

ـــ وحققه الدكتور / علي موسى الشوملي ، الناشر مكتبة الخريجي بالرياض (١٤٠٥هـ ١٩٨٥م) ، وهذه هي الطبعة التي اعتمدت عليها في البحث .

ومن الدراسات التي دارت حول هذا الكتاب :

ـــ آراء سيبويه النحوية في شرح ألفية ابن معطي لابن القواس : دراسة وتحليل ، رسالة ماجـستير للباحـثة / نجاة عبد الرحمن اليازجي ، كلية التربية للبنات بمكة المكرمة ، الرئاسة العامة لتعليم البنات (١٤١٩هـ) .

ـــ اعتراضـــات ابن القواس للنحويين في شرحه ألفية ابن معط : جمعًا ودراسة ، رسالة ماجـستير للباحث / خليل إبراهيم العباس ، كلية اللغة العربية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (١٤٢١هـ) .

ولشرح ابن القواس هذا مُلَخَّص نقل منه الشيخ يس العليمي في حاشيته على التصريح ١/ ١٧٦ ، ولم نعرف المُلَخَّص .

فمنهم مَنْ يتناولها شرحًا بالقول ، كأن يقول : « قوله : ... . » ويورد بيتًا أو بيتين أو مجموعة أبيات ثم يشرحها ، كما صنع ابن الناظم ، وابن عقيل في شرح ألفية ابن مالك ، وتقي الدين النيلي في شرح الدرة الألفية .

ومنهم مَنْ يتناول النظم شرحًا بالتضمين والمزج ، كما صنع الأُشموني في شرح ألفية ابن مالك .

ومنهم مَنْ يتناول النظم شرحًا حرًا ، كما فعل ابنُ هشام في كتابه (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) .

وقد كان ابن القواس في شرحه ألفية ابن معطي من المجموعة الأولى ، ولكنه لم يسلك منهجًا محددًا في إيراد أبيات الألفية ، **فالغالب** أنه كان يورد بيتًا واحدًا ثم يشرحه ، مثل :

بـالله ربـي فـي الأمورِ أعتصمْ   القـولُ فـي حدِّ الكلامِ والكَلِمْ [1]

أو يورد بيتين ، مثل :

فالاسمُ عَرِّفْه وأخبِرْ عنْهُ   وثَنِّهِ واجمعْهُ أو نَوِّنْهُ
واجرُرْهُ أو نادِهِ أو صغِّرْهُ   وانعتْهُ أو أنِّثْهُ أو أضمرْهُ [2]

أو يورد ثلاثة أبيات ، مثل :

واشتقَّ كوفيون أيضًا المصدرا   مِنْ فعلِه نحو نظرتُ نظرا
واشتقَّ منه الفعلَ أهلُ البصرةْ   وذا الذي به تليقُ النُّصرةْ
إذْ كلُّ فرعٍ فيه ما في الأصلِ   وليس في المصدرِ ما في الفعلِ [3]

ومن غير الغالب أن يورد أربعة أبيات ، مثل :

---

(١) يُنْظَر شرح ألفية ابن معطي ١/١٩٠ .

(٢) يُنْظَر شرح ألفية ابن معطي ١/٢٠١ .

(٣) يُنْظَر شرح ألفية ابن معطي ١/٢٢٠ .

القولُ في التثنيةِ اللفظيهْ ... الواوُ للعطفِ بها منويَّهْ
لأنَّها اسمانِ بلفظٍ واحدِ ... فإنْ تُثَنِّ خالدًا معْ خالدِ
في الرفعِ قلت خالدانِ بالألفْ ... والنونُ كالتنوينِ فاحذفْ إنْ تُضِفْ
والنصبُ كالجرِّ بياءٍ ساكنهْ ... وقبلَها الفتحةُ فيها بائنهْ [١]

أو يورد خمسة أبيات ، مثل :

وأحرفُ الجرِّ مع المجرورِ ... تُرفَعُ موضعًا على التقديرِ
كـ (مُرَّ بي ، وسِير بي) وقد بُني ... فعْلُ المفاعيلِ لظرفِ الزَّمَنِ
وللمكانِ والمصادرِ الأُولْ ... والاختصاصُ شرطُ كلِّها شَمِلْ
لفقدِ مفعولٍ به صريحِ ... تُقامُ هذه معَ الترجيحِ
فالأسبقُ المجرورُ والمصادرُ ... ثمَّ الزمانُ والمكانُ آخرُ [٢]

أو يورد ستة أبيات مثل :

كَي ، لامُ كي ، لامُ الجحودِ ، حتَّى ... والفاءُ والواوُ إذا أجَبْتا
الأمرَ والنهيَ والاستفهاما ... كـ (جِئْ لنا فنُولِيَ الإكراما)
والعَرْضَ والتحضيضَ والتَّمَنِّيا ... نحو (ألا تزورُنا فنُعطِيا)
وما أعيبُ فِعلَه فأعذلَهْ ... ولا تَعِبْ فِعْلَ امرئٍ وتَفعَلَهْ
وسِرتُ حتَّى أدخلَ البلدةَ أيْ ... سِرتُ إلى أنْ أو على تقديرِ كيْ
وأو كمثلِ الزمْه أو يقضيَني ... فانصبْ بإلاَّ أنْ لمعنًى بيِّنِ [٣]

أو يورد ثمانية أبيات ، مثل :

وألحقُوا بكانَ كادَ وعَسَى ... دليلُه عسى الغُوَيرُ أبؤُسا
وعنهم ما كِدتُ آيبًا سُمِعْ ... فالخبرَ انصبْه والاسمُ يَرتفعْ

---

(١) يُنظَر شرح ألفية ابن معطي ١/٢٧٠ .

(٢) يُنظَر شرح ألفية ابن معطي ١/٦٢٢ .

(٣) يُنظَر شرح ألفية ابن معطي ١/٣٤٤ ، ٣٤٥ .

وفـيهما بالفعـلِ حَـسْبُ تُخبَـرُ   تقـولُ كـادَ سِـرُّ زيـدٍ يَظهـرُ
وفـي عـسى أتي بأنْ في الخبرِ   نحـو عـسى محمـدٌ أنْ يشتري
وإنْ تَـصِلْ عسى بأنْ سـدَّ مسد   اسـمٍ لهـا وخبـرٍ وقـد وردْ
أنْ مـع كـادَ فـي شذوذٍ وضحا   قد كاد مِنْ طول البلى أن يَمْصَحا
وتَـركُ أنْ أولـى بـذاك وردا   كـادوا يكونـون علـيه لِـبدا
واسـتعملوا طَفِـقَ أيضًا وكَرَبْ   بغيرِ أنْ ككاد في الذي اقتربْ [١]

ولـم يـسلك أيضًا منهجًا واحدًا في التعليـق على أبيات الألفيـة ، فبالإضافة إلى شرحها **قد كان أحيانًا يعرب بعض ألفاظها** ، مثل :

يقـولُ راجـي ربـه الغفـور   يحيـى بـن معـط بن عبد النور

فمما قاله تعليقًا عليه : « والغفور : من أمثلة المبالغة كـ (ضروب ، وجهول) وهو من الغفر والستر ، وإنما وُصِف به الباري تعالى لأنه إذا لم يعاقـب فقد ستر ذنوب عباده ، أي : غطَّاها ، وجره على الصفة لربه ، ويحيـى : قيل منقول مِنْ مضارع (حَيِيَ) مجردًا عن الضمير حملاً على الأكثـر ، ويحـتمل أن يكون فاعل (يقول) ، و(راجي) : منصوبًا على الحـال منه وقُدِّم عليه توسعًا ، وقد استكنَّ ياء (راجي) للضرورة ، وأن يكون (راجي) فاعل (يقول) وهو إما عطف بيان أو بدل منه ، وعطف البـيان أظهر لعدم احتياجه إلى تقدير العامل الذي هو على خلاف الأصل ، وقوله : " معط بنْ عبد النور " ، النور : اسم من أسماء الله تعالى ، وعبد : مضاف إليه ، والمجموع اسم علم ، وابن عبد النور : صفة لـ (معط) ، وتـنوين (معـطٍ) ضرورة ؛ لأنه إذا وقع (ابن) بين علمين يكون صفة للأول ومضافًا إلى الثاني ، حُذِف من الموصوف التنوين ، ويحتمل أن يكون

---

(١) يُنظَر شرح ألفية ابن معطي ٢/٨٩٨ .

بـدلاً من (معط) أو عطف بيان ، فعلى هذا لا ضرورة ، إلا أن أكثر ما يستعمل (ابن) كذلك صفة »[١] .

ـ ومثل حديثه عن البناء :

وحَدُّه لزومُ آخرِ الكلمْ حركةً ما أو سكونًا التُزِمْ

إذ قال : « و(ما) في قوله : " حركةً ما " يحتمل أن تكون اسمًا ومحلها النصب لكونها صفة لـ (حركة) ، ويحتمل أن تكون حرفًا زِيد للعموم ، ومراده : أي حركة كانت من الحركات الثلاث ، وقوله : " أو سكونًا التُزم " الجملة في موضع نصب صفة السكون ، والتقدير : أو سكونًا ملتزمًا »[٢] .

ـ ومثل حديثه عن أسباب البناء :

أعني في الاسم وهو أنْ يضارعا الحرفَ أو كان اسم فِعْلٍ واقعا

إذ قال : « وقوله " أو كان اسم فعل واقعا " ، واقع : خبر كان ، واسم فعل : منصوب على الحال ، أي : ويكون الفعل واقعًا مسمًى به الفعل ويجوز العكس »[٣] .

وأحيانًا كان يتعرض لبعض الأشياء العروضية في أثناء تعليقه على بعض الأبيات ، مثل :

لا سيَّما مشطور بحرِ الرجزِ إذا بُني على ازدواجِ مُوجِزِ

أوْ ما يُضاهيه مِن السريعِ مزدوج الشطورِ كالتصريع

علق عليهما بقوله : « ... اعلم أن المشطور ما ذهب شطره ، وهو نصفه ؛ لأن أصله ستة أجزاء ، فلما ذهب شطره بقي ثلاثة أجزاء ، وهذا

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ١/١٧٤ ، ١٧٥ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ١/٢٣١ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ١/٢٣٦ .

النوع هو العروض الثالثة من أعاريض الرجز ، وبيته :

مـــا هاج أحزانًا وشَجْوًا قد شجا

تقطيعه :

ما هَاجَ أحْ زانَنْ وشَجْ وَنْ قد شَجا

مستفعلـــن مستفعلـــن مستفعلـــن

قـــولـــه : " أو ما يُضاهيه من السريع " يريد : أو ما يشابه مشطور الرجـــز من مشطور السريع ، وهو العروض الثالثة من السريع والرابعة ، إلا أن لمشطوره ضربان : الأول موقوف ، وبيته :

يَنْـــضَحْنَ فـــي حافاتِهِ بالأبوالْ

تقطيعه :

يَنْضَحْنَ في حافاتهي بِالأبوالْ

مستفعلـــن مستفعلن مفعولاتْ

والثاني مكسوف ، وبيته :

يـــا صـــاحِبَيْ رَحْلِي أقلاَّ عَذْلِي

تقطيعه :

يَا صَاحِبَيْ رَحْلِيْ أَقِلْ لا عَذْلِيْ

مستفعلـــن مستفعلـــن مفعولنْ

والبيتُ الذي ذكر فيه مشطور الرجز من الرجز ، ومشطور السريع من السريع .

ومعنـــى التصريع : أن يكون حرف الروي من نصف البيت الأول كحرف الروي من نصفه الثاني ؛ تشبيهًا بمصراعي البيت ؛ لأنه يقال له : مصراع .

واعلم أن الطريقة التي ارتكبها (يحيى) لم يسلكها العرب ؛ إذ ليس

في نظمها قصيدة من بحرين » (١) .

وكل هذا يعد من باب الاستطراد .

اهتمامه ببيان معاني بعض المفردات في النظم ، مثل :

فلم يزل ينمى به الإسلامُ حتى استبانت للهدى أعلامُ

إذ قال : « نمى المال نماء وغيره إذا زاد ، و[جاء مضارعه] (٢) على ينمي بالياء وهو الأكثر ، وقد يقال : نما ينمو بالواو ، ونقل عن الخليل أنه الأفصح ، وأما في الخطاب فلا يستعمل إلا بالياء ، والمعنى : أن الإسلام يزيد ويرتفع على غيره من الأديان ، والإسلام في الأصل مصدر أسلم ، وهو الاتباع والانقياد ... واستبانت بمعنى بانت ، أي : اتضحت وظهرت ... » (٣) .

ـ ومثل :

وفي التواريخ الليالي عُدَّتِ نحو كتبتهُ لخمسٍ خَلَتِ
مِنْ غرة إلى انتصاف الشهرِ وبقيت إلى سِرار البدرِ

إذ قال : « وقوله : " إلى سرار البدر " يريد به إلى خفائه ؛ لأن السرار هو الإخفاء ، ومنه (أسرَّ الحديث) ، وقد أطلق اسم البدر على القمر حالة السِّرار تجوزًا ، إما باعتبار ما كان عليه أو بما يؤول إليه ؛ لأن البدر لا يصدق عليه حقيقة إلا وقت كماله ، وسمي بدرًا إما لسعته أو لأنه يبادر ليلة المقابلة بالشمس في الطلوع » (٤) .

ـ ومثل :

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ١/١٨٨ ، ١٨٩ .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ١/١٧٧ ، ١٧٨ .

(٤) شرح ألفية ابن معطي ٢/١١١٥ .

القَــولُ فــي معنـــى بقايــا كَلِــمِ   يحـــتاجها الناشـــئُ فـــي الـــتعلُّمِ

إذ قال : « البقايا : جمع (بقية) مثل عطايا وعطية ، وباقية الشيء وبقِيــته بمعنى واحد ، والكلم : اسم جنس ، وليس بجمع على الأصح ، لما مر ... ويريد بالناشئ المتوسط في العلم ، لا الموغل فيه » [١] .

اهتمامه ببيان مرجع الضمائر في النظم ، مثل :

أعنـــي في الاسم وهو أن يضارعا   الحـــرف أو كـــان اسمَ فعلٍ واقعا

إذ قال : « وقوله : " هي " الضمير للعلة ، أي : والعلة أن تضارع ويروى (وهو) ويحتمل أن يعود على الاسم ، ويحتمل أن يعود على العلة وهي بمعنى السبب » [٢] .

– ومثل حديثه عما يجزم فعلين :

واجزمْ بحرف الشرط وهْو إنْ وما   ضُــمِّــن معنـــاه فمنـــه مَنْ وما

ومـــنه أيٌّ ومتـــى ومهمـــا   وحيـــثما وأيـــنما وإذْمَـــا

ومـــنه أيانـــا ومـــنه أنَّـــى   واجـــزم جوابَ الشرط إن لم يُبْنَى

إذ قـــال : « وقول المصنف : " واجزم جواب الشرط إن لم يبنى " يحتمل وجهين :

أحدهمـــا : أن الضمير فـــي (يبنى) يعود علـــى الجواب ، ومعنى (يبنى) : (يجعل خبرًا على نية التقديم) كقوله :

... ...   إنـــك إنْ يُصرَعْ أخـــوك تُصرَعُ

وثانيهما : أن يكون الضمير عائدًا على الشرط ، أي : واجزم جواب الشرط ضرورة إن لم يُبن الشرط ؛ لأن الشرط إذا كان ماضيًا لم يجب جزم

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ١١٢٦/٢ .

(٢) شرح ألفية ابن معطى ٢٣٤/١ .

الجواب ، كما يبين بعد » [١] .

ـ ومثل حديثه عن باب (ما لم يسم فاعله) :

القول فيما لم يسمَّ فاعلُه قد يحذِفُ الفاعلَ لفظًا جاهلُه
أو عالمٌ في حذفه له غرض إذ ذاك في المفعولِ رفعٌ مُفترض

إذ قال : « يحتمل أن يراد بما لم يسم فاعله : الفعل المبني للمفعول أو المفعول الذي أقيم مقام الفاعل ، والأول أظهر ؛ لأنه يقال : هذا فاعل الفعل ، ولا يقال : فاعل المفعول ، بل فاعل به ، كما يقال : فاعل بزيد ، لا فاعلُ زيد . فالهاء في قوله : " فاعله " ضمير الفعل المعبر عنه بما . ولا يقال : إن الهاء يجب عودها على المفعول بدليل قوله فيما بعده : " وفِعْلُه يُضَمُّ منه الأول " ؛ فالهاء في (فِعْله) تعود على المفعول ، لا على الفعل ؛ لامتناع أن يقال : فعل الفعل ؛ لأنا نقول : إنما قال ذلك بعد ذكر المفعول في قوله : " إذ ذاك في المفعول رفع مفترض " فلا يلزم من عوده على المفعول ثانيًا عوده عليه أولاً » [٢] .

ضبط بعض كلمات المتن ، وقد ظهر هذا بوضوح في الجانب الصرفي ، مثل :

ـــ حديثه عن أبنية الثلاثي والرباعي والخماسي ، ومن ذلك تعليقه على قول ابن معطي :

وللخماسي جاء قِرْطَعْبٌ ولَهْ سَفَرْجَلٌ جَحْمَرِشٌ قُذَعْمِلَهْ

إذ قال : « للخماسي المجرد أربعة أبنية ؛ حَطًّا له عن الرباعي ؛ لكونه أثقل ، وقد جاء جمعها في هذا البيت كما جمع الرباعي في الذي قبله .

فالأول : فِعْلَلْل ـ بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى وسكون

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ٣٢٨/١ ، ٣٢٩ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ٦١٥/١ .

الثانية ـ ويكون اسمًا كـ (قِرْطَعْب) وهو السحاب ، وقيل : دابة ، وصفة كـ (جِرْدَحْل) وهو الضخم من الإبل .

الثاني : فَعَلّل ـ بفتح الفاء والعين وسكون اللام الأولى وفتح الثانية ـ ويكون اسمًا كـ (سَفَرْجَل) وصفة كـ (شَمردل) وهو القوي السريع من الإبل وغيرها .

الثالث : فَعْلَلِل ـ بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى وكسر الثانــية ـ ويكون اسمًا عند أبي عثمان وأبي الفتح ، فالاسم كـ (قَهْبَلِس) للذكر والأنثى ، والصفة كـ (جَحْمَرِش) للعجوز الكبيرة ، قال الراجز :

قد قرنونـــي بعجــوزٍ جَحْمَرِش

وقال المبرد : لا تكون إلا صفة .

الرابع : فُعَلّلِل ـ بضم الفاء وفتح العين وسكون اللام الأولى وكسر الثانية ـ ويكون اسمًا كـ (قُذَعْمِل) ... وصفة كـ (خُبَعْثِن) ... » [(١)] .

ـ حديــثه عن أبنية جمع التكسير، ومن ذلك تعليقه على قول ابن معطي :

أوَّلُهــا فُعْــل كأُسْــد فــي أَسَــد وفُعُــل كثُمُــر وكأُسُــد

إذ قال : « قد ذكر للثلاثي المجرد ثلاثة عشر بناء ، وقد يشترك في البناء مفردان وأكثر .

أولهاْ : فُعْل ـ بضم الفاء وسكون العين ـ وإنما بدأ به لخفته ، وقد كـسر عليه (فَعْلاً) ـ بفتح الفاء وسكون العين ـ نحو (سَقْف وسُقُف) ، و(فَعَل) نحو (أَسَد) ... .

البناء الثاني : فُعُل ـ بضم الفاء والعين ـ وقد كسر عيه (فَعِل) ـ

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ٢/١١٦٩ ، ١١٧٠ .

بفتح الفاء وكسر العين ـ كـ (نَمِر) ... » [١] .

ـــ حديثه عن النسب إلى بعض الأبنية ، ومن ذلك تعليقه على قول ابن معطي :

ومِـــنْ فُعَـيْلة مـــع الفَعُــولـــهْ   تحـذف حـرف اللـين كالفَعِيلهْ
مُــــثلُها ثلاثــــة معــــروفهْ   قُــــريظة شَــنوءة حَنــــيفهْ
تقــول مــــنها حَنَفِــيّ فاتحــا   أوســـطه كـــشَقَري واضــحا

إذ قال : « يريد أن ما كان بوزن (فُعَيلة) بضم الفاء ، أو (فَعِيلة) بفتحها ، أو (فَعُولة) غير معتل العين ولا مضاعفها فإنه يحذف منه حرف اللين وهو الياء والواو ويفتح أوسطه كالرد من (فَعِل) المكسور العين إلى مفتوحها ... » [٢] .

اعتماده على عدة نسخ ، فلـم يقم ابن القواس شرحه على نسخة واحدة من الألفية ، بل رأى أن الدقة في العمل تقتضي أن يقوم شرحه على عدة نسخ ، وقد أشار إلى ذلك عند تعليقه على قول ابن معطي :

أعنـــي في الاسم وهو أن يضارعا   الحـــرف أو كـــان اسمَ فعلٍ واقعا

إذ قال : « وقوله : " هي " الضمير للعلة ، أي : والعلة أن تضارع ويروى (وهو) ... » [٣] .

ـ وعند تعليقه على قول ابن معطي في الترخيم :

وتحـــذفُ الحـــرفين إنْ زيدا معا   تقـــول : يا عُثم ويا أسْـمَ اسمعا
تـــريدُ عـــثمان وأســـماء وقُـــلْ   يـــا مـــنصُ ويا عمَّ ويا زحلَ فزلْ
حـــرفين حـــرف المدّ والمؤخّرْ   إذا بقـــي ثلاثـــــة أو أكثـــرْ

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ١١٧٢/٢ .
(٢) شرح ألفية ابن معطي ١٢٥٢/٢ .
(٣) شرح ألفية ابن معطى ٢٣٤/١ .

إذ قال : « ... وفي بعض نسخ الكتاب (يا مهدُ فَزِلْ) يريد : يا مهدِي » (١) .

ـ وعند تعليقه على قول ابن معطي في خاتمة الألفية :

هــذا تمــام الــدرة الألفــيه	تحــويه أشــعارهمُ المــرويه
تذكـــرة وجيـــزة للمغـــرب	نظمهــا يحيى بن معطي المغربي
في الخمس والتسعين والخمس المائة	وفــق مــراد المنتهــى والنــشأة
ثــم علــى نبــيه أعتــصم	والحمـــد لله بـــه أســلم

إذ قـــال : « ويــوجد في بعض النسخ (الخمس مائة) وهو قبيح ؛ لإضافة المعرفة إلى النكرة وذلك نادر في كلامهم كقولهم : الثلاثة دراهم (٢) والربع درهم ، وفي بعضها (الخمس المائة) وهو الأصح » (٣) .

****

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ١٠٧٤/٢ .

(٢) الذي ورد في المطبوع (الثلاثة درهم) ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ١٣٩٩/٢ .

المبحث الثاني

طريقته في الشرح

افتتاحه الباب بمقدمة ، ومن ذلك :

ـ حديثه عن باب (الجموع) :

القول في جمع المذكر العلم والوصف والواحد فيه قد سلمْ
والعقل شرط فيهما جميعا الاسم إن سلَّمته مجموعا

افتتحه بقوله : « الجمع في الأصل مصدر جمعت الشيء إذا ضممت بعضه إلى بعض .

وفي الصناعة : ضم مفرد إلى ما هو أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ من غير حرف عطف ولا توكيد ، وأصله العطف ، وعدل عنه إيجازًا .

وفائدته : التكثير على الثلاثة .

وهو ثلاثة أقسام : جمع في اللفظ والمعنى كـ (رجال ، والزيدين) وفي اللفظ دون المعنى : ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ [التحريم من/٤] ، وفي المعنى دون اللفظ ، كـ (رهط ، وبشر) و(كل) في التوكيد ونحوها مما ليس له واحد في لفظه .

وأقل الجمع ثلاثة ، وقيل : اثنان ، والأول أظهر ؛ بدليل مغايرة ضمير التثنية لضمير الجمع نحو (قاما ، وقاموا) ولو اشتركا في الجمع لاشتركا في الضمير ، ولامتناع وصف المثنى بالجمع وبالعكس .

وينقسم أيضًا إلى عام وهو التكسير ؛ لعمومه المذكر والمؤنث مطلقًا وإلى خاص وهو المذكر السالم ، وإلى متوسط وهو جمع المؤنث السالم ؛ لأنه إن لم يسلم فيه نظم الواحد وبناؤه فهو مُكَسَّر ، وإن سلم فهو إما مذكر أو مؤنث ... » (١) .

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ١/٢٨٤ .

ـ وحديثه عن باب (القسم) :

والتاءُ في القسم فرعُ الواوِ ... في اللهِ حَسْبٌ لهما التَّساوي

والواوُ فرعُ الباء ثم كثرا ... ومعه فِعْلُ اليمين أُضمِرا

افتتحه بقوله : « القسم في الأصل اسم مصدر أُقسِم مصدره الإقسام والمراد به في عرف النحاة نفس اليمين ، وهو تعظيم الأمر المقسم به ؛ لأنه يذكر لقصد حمل الإنسان نفسه على الفعل المقسم به ، والأفعال الموضوعة لـه : أقسمت ، وآليت ، وحلفت ، وفي التنزيل : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ ﴾ [الأنعام من/١٠٩ ، والنحل من/٣٨ ، والنور من/٥٣ ، وفاطر من/٤٢] ، وفي الشعر :

آليتُ حُبَّ العراق الدهرَ أطعمُه ... ...

و :

حلفتُ لها باللهِ حلفةَ فاجر ... ...

وهو خبر في اللفظ ، إنشاء في المعنى ، بمنزلة قول القائل عاقدًا للبيع : بعت ، واشتريت ، ومزيلاً للملك : طلقت ، وأعتقت ، وأبريت » (١) .

ـ وحديثه عن باب (النواسخ) :

القولُ فيما يرفع الأسماءَ ... وينصبُ الأخبارَ حيثُ جاءَ

مِنْ ذاك أفعال ومنه حرف ... والحرف في اللغاتِ فيه الخُلْفُ

افتتحه بقوله : « لما فرغ من بيان المبتدأ والخبر وما يتفرع عليهما أخذ يبين العوامل اللفظية الداخلة عليهما ، وتنقسم إلى أفعال وحروف .

أما الأفعال فضربان :

حقيقية : كـ (ظننت) وأخواتها وهي تنصبها ، وقد تقدم ذكرها .

وغير حقيقية : وهي (كان) وأخواتها ، وترفع الأول ويقال لـه :

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ٤٢٠/١ ، ٤٢١ .

اسـمها ، وتنصب الثاني ويقال لـه : خبرها ؛ لأنها لما نقصت عن درجة الأفعـال الحقيقية أطلق على معمولها ما يطلق على معمول الحرف ؛ ولأن معمولها الثاني هو الأول في المعنى ، بخلاف المفعول مع الفاعل .

وأما الحرف فضربان :

أحـدهما : يرفع الأول وينصب الثاني وهو (ما ، ولا) المشبهتان بـ (ليس) في لغة أهل الحجاز .

وثانيهما : ينصب الأول ويرفع الثاني وهو (إنَّ) وأخواتها ، و(لا) التي لنفي الجنس » (١) .

اهتمامه بذكر محترزات التعريف ، ومن ذلك :

ـــ حديـثه عن الاسم المقصور إذ قال : « فالمقصور : هو الاسم المعـرب الذي في آخره ألف . فبالاسم يخرج نحو (يخشى) ، وبالمعرب نحو (ذا ، ومتى) ، وآخره ألف يحترز به من قسيمه » (٢) .

ـــ حديثه عن الاسم المنقوص إذ قال : « وهو الاسم المتمكن الذي في آخره ياء قبلها كسرة . فبالاسـم يخرج نحو (يرمي) ، وبالمتمكن نحو (ذي) ، وقبلها كسرة نحو (ظبي) » (٣) .

ـــ حديثه عن العَلَم إذ قال : « وهو في الاصطلاح : ما عُلِّق على شـيءٍ بعينه غير متناول ما أشبهه . فبالقيد الأول وهو (بعينه) خرج اسم الجنس ؛ لأنه عند النحاة ما عُلِّق على شيء وعلى كل ما أشبهه ، أي : إنه يدل على معنى واحد موجود في كثيرين ، وبالقيد الثاني وهو (غير متناول

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ٢/٨٥٦ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ١/٢٤٤ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ١/٢٤٥ .

ما أشبهه) خرج باقي المعارف » [١] .

تنبيهه على الأحكام النحوية ، كالواجب والجائز والضرورة والشاذ والغالب وغير الغالب والكثير والقليل والنادر ، ومن ذلك :

ـ قوله : « الإشباع لا يكون إلا في ضرورة » [٢] .

ـ وقوله : « المصدر ينتصب بفعل مضمر كالمفعول به ، وإضماره ضربان : جائز وواجب .

أما الجائز فكقولهم : خَيْرَ مَقْدَمٍ ، والتقدير : قدمتَ مقدمًا خيرَ مقدمٍ ، ثم حذف المصدر وأقيمت الصفة مقامه ، كما في (ضربته أشدَّ الضربِ) ، ثم حذف الفعل الناصب لـ (خير) لدلالة الحال عليه ؛ لأنه يقال دعاءً للقادم من السفر ، ويجوز رفعه بالابتداء ، أي : قدومك خيرُ مقدمٍ .

وأما الواجب فقد ذكر منه أمثلة منها : سقيًا ، وهو دعاء ، ويقال : سقيًا ورعيًا ... » [٣] .

ـ وقوله : « (أنَّ) المفتوحة ، و(كأنَّ) إذا خُففا يجوز إعمالهما وإلغاؤهما كـ (إنَّ) المكسورة ... » [٤] .

تنبيهه على اللغات الواردة في بعض الكلمات ، ومن ذلك :

ـ حديثه عن كلمة (اسم) إذ قال : « وفيه خمس لغات :

(اِسم) بكسر الهمزة ، و(اُسم) بضمها ، و(سِمٌ) بكسر السين ، كقوله :

باسم الذي في كل سورة سِمُه

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ٦٣٤/١ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ٢٥٣/١ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ٥٣١/١ .

(٤) شرح ألفية ابن معطي ٩٢٠/٢ .

و(سَمٌ) بضمها ، كقوله :

يُدعى أبا السمح وقرضابٌ سُمُه

و(سُمَى) بضم السين وإتمامه مع القصر كـ (هُدى) .

فوزنه في الأولى (اِفع) ، وفي الثانية (اُفع) ، وفي الثالثة (فِع) وفي الرابعة (فُع) ، وفي الخامسة (فُعَل) » [١] .

ـــ حديثه عن (حيث) ، ومما قاله : « ولذلك بقيت على بنائها ـ على الأصح ـ في قوله :

أمـــا ترى حيـــثُ سُهيـــل طالعا

فـــيمن رواه بالضم ، وحُركت لالتقاء الساكنين ، وبالضم تشبيهًا لها بـــــ (قـــبل وبعد) ، وقد جاء فيها الفتح طلبًا للخفة ، والكسر على أصل التقاء الساكنين ، وبالواو مع الحركات الثلاث ، ففيها ست لغات » [٢] .

ـ حديثه عن (ايمن) في القسم ، ومما قاله : « وفيه عشر لغات :

(اِيمُن) بكسر الهمزة وفتحها .

(اِيمُ) بحذف النون والهمزة مكسورة ومفتوحة .

و(مِ) بضم الميم وكسرها .

و(مُنُ) بضم الميم وكسرها .

و(اَمُ الله) بحذف النون والياء مع فتح الهمزة وكسرها » [٣] .

اهتمامه بضبط بعض الكلمات بالـــنص على حركاتها وسكونها ، وإعجام الحروف وإهمالها ، ومن ذلك :

ـــ حديثه عن (هلُمَّ) ، ومما قاله : « وتستعمل لازمة ومتعدية ،

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ٢١٨/١ ، ٢١٩ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ٢٣٢/١ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ٤٢٨/١ .

فهي اسم لهات أو (أَحْضِر) مقطوعة الهمزة مكسورة الضاد في المتعدية ، أو (احْضُر) الموصولة الهمزة المضمومة الضاد في اللازمة ... » [١] .

ـ حديثه أيضًا عن (هلُمَّ) إذ قال : « وأجازَ الفراء (هَلُمَّنَّ) بضم اللام وفتح الميم والنون مشددتين ، وحكى (هَلُمِّينَ يا نسوة) بياء ساكنة مثل ضمير الفاعل » [٢] .

ـ حديثه عن (حيهل) إذ قال : « وفيها ستُّ لغات :

حَيَّهَلَ ـ بفتح ياء (حي) ولام (هل) كـ (خمسةَ عشرَ) .

وحَيَّهلاً ـ بالتنوين للتنكير ـ .

وحَيَّهلا ـ بزيادة الألف بعد اللام من غير تنوين ـ ... .

وحَيَّهَلْ ـ بفتح الهاء وسكون اللام ـ ... .

وحَيَّهْلَ ـ بسكون الهاء وفتح اللام ـ .

وحَيَّهْلا ـ بزيادة ألف من غير تنوين وسكون الهاء » [٣] .

استطراده ، ومنه ذِكْر بعض القواعد النحوية التي لا يتضمنها النظم ، ففي أثناء شرحه لقول ابن معطي :

الحمدُ لله الذي هدانا ... بأحمدَ دينًا له ارتضانا

تحدث عن موقع جملة (الحمد لله) فقال : « في محل النصب ؛ لأنها المحكية بالقول » ، ثم استطرد في الحديث عن الجمل التي لها محل من الإعراب فقال : « لأن الاستقراء دلَّ على أن الجمل التي يحكم على محلها بالإعراب لا تعدو عشرة مواضع : اثنان بالرفع وهما خبر المبتدأ وخبر إنَّ ، وخمسة بالنصب ، وهي : الواقعة خبر (كان) ومفعولاً ثانيًا

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ١/٢٣٦ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ٢/١٠١٨ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ٢/١٠٢٠ .

لـــ (ظننت) وثالثًا لــ (أعلمت) وحالاً والمحكية بعد القول المجرد من معنـــى الظن ، وواحدة بالجر وهي المضاف إليها الظرف مطلقًا ، وواحدة تابعـــة لمـــا قبلها في الإعراب مطلقًا وهي الواقعة صفة ، وأخرى في محل الجزم على الأظهر وهي الواقعة بعد الفاء في جواب الشرط » (١) .

ــ ومنه ذكر الألغاز ، ففي أثناء شرحه لقول ابن معطي :

وإنْ أتـــى الجـــوابُ منفـــيًا بـــلا ... أو مـــا كقولـــي والـــسما ما فعلا

فإنـــه يجـــوزُ حـــذفُ الحـــرفِ ... إذ أمـــنوا الإلـــباسَ حـــال الحذف

كقـــولـــه تـــالله تفـــتؤ حُـــذِف ... لا مـــنـــه أي لا تفـــتؤ عُـــرِف

قـــال : « ومن الكلام الملغز : إذا قلـــتَ لصاحبك : والله أُبغِضُكَ ، كنتَ محبًّا ، وإذا قلتَ لمَنْ تُبغضُه : والله أُحِبُّكَ ، كنتَ مُبغضًا له » (٢) .

ـــ ومنه ذكر أحكام الجملة المحكية في أثناء الحديث عن العلم وأن منه العلم المحكي ، ففي أثناء شرحه لقول ابن معطي :

ومتـــركب كمعـــد يكـــربا ... وجملـــةٌ محكـــيَّةٌ لـــن تعـــربا

كـــشاب قـــرناها وذرَّى حـــبًّا ... ومـــنه بـــيتٌ قـــد نمـــته الأنـــبا

نُبـــئت أخوالـــي بنـــي يـــزيدُ ... ظلمًـــا علينـــا لهـــم فديـــدُ

قـــال : « واعلم أن هذه الجملة ، أي : المحكية لها أحكام ، ومنها : أنها تحكى ، ومنها أنها لا ترخم ، ومنها أنها لا تصغر ، ومنها أنها لا تثنى ولا تجمع ، بل يقال : جاءني ذوا ذرَّى حبًا وذوو ذرَّى حبًا ، أي : صاحبا هذا الاسم أو أصحاب هذا الاسم » (٣) .

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ١/١٧٥ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ١/٤٣٦ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ١/٦٤٤ .

اتباعه الطريقة التعليمية التي تعتمد على الشرح والبيان ثم الإجمال والاختصار ، فهو يشرح كلام ابن معطي ، ويذكر خلاف العلماء وحججهم في المسألة المعروضة ، ومواضع وشروط المسألة ، ثم يجمل هذه المواضع ويوردها بأسلوب آخر ، وقد يقول : وقد تحصل من هذا ، أو: وتلخيص هذا البحث ، ومن ذلك أنه :

ـــ بعد أن ذكر أن المصنف ذكر للاسم إحدى عشرة علامة ، وسردها مشروحة قال : « واعلم أن علامات الأسماء ضربان : لفظية ومعنوية ، أما اللفظية : ففي أوله وأوسطه وآخره .

ففي أوله : حرف التعريف وحرف الجر وحرف النداء .

وفي أوسطه : ياء التصغير وألف التكسير وواوه .

وفي آخره : ياء النسب وتاء التأنيث المبدلة في الوقف هاء في الأعرف ، وألف التأنيث المقصورة والممدودة ، وألف التثنية المنقلبة وياؤها ونونها ، وواو الجمع المنقلبة وياؤه ونونه ، وألف الجمع وتاؤه في نحو (مسلمات) وألف الندبة والترخيم .

وأما المعنوية : فمنها صحة الإسناد إليها مطلقًا ، ومنها كونه مضمرًا أو مضافًا ، وعبارة عن شخص مطلقًا ، ومنها كونه مشارًا إليه ، ومنها النعت ، ومنها كونه مفردًا منكرًا ، ومذكرًا مفردًا لامتناع كون الفعل والحرف كذلك ... »[1] .

ـــ بعد أن ذكر أن للفعل خمس علامات بشرط كونه متصرفًا وسردها مشروحة قال : « واعلم أن علامات الفعل لفظية ومعنوية ــ كما ذكر في الاسم ــ فاللفظية : في أوله وأوسطه وآخره .

أما التي في أوله فعاملة وغير عاملة .

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ٢٠٩/١ ، ٢١٠ .

وغير العاملة قسمان :

مشترك بين الماضي والمضارع : نحو (قد) و(لو) على الأكثر ؛ لأنها حرف شرط ولا يكون إلا في الفعل .

ومختص : كحرفي الاستقبال ، وهما السين وسوف ، وقد مر ذكرهما وحروف المضارعة ؛ لأنها يستفاد منها معرفة الفاعل ، ولا يتصور ذلك إلا في الفعل ؛ فإن بعض الأسماء وإن تضمن الفاعل إلا أنه لم توضع له قرينة دالة عليه .

وأمـــا العاملة : فإما ناصب نحو (لن يقوم) من النواصب وشبهه ، وإما جازم كلام الأمر و(لا) في النهي وحرف الشرط .

وأما التي في أوسطه فالتضعيف نحو (ضَرَّبَ) .

وأما التي في آخره فالضمائر المرفوعة البارزة وتاء التأنيث الساكنة ونونا التوكيد ... .

وأمـــا المعنوية فلكونه مسندًا أبدًا وأمرًا مشتقًا مأخوذًا من مضارع ، وتقدم بيانه » [١] .

ـــ بعد أن تكلم عن إعراب المثنى ، تكلم عن كيفية تثنية المعتل ، ومـــا حـــذفت لامه ، ثم قال : « وقد تحصل من هذا أن محذوف اللام في التثنية ثلاثة أقسام :

أحدها : ما يجب رد لامه لوجوب ردها في الإضافة ، وهو الأربعة الأولى [٢] .

الثاني : ما لا يجوز رده وهو (فوك ، وذو مال ، وابن) ونحوه .

الـــثالث : ما يجوز فيه الأمران ، وهو ما حذف لامه اعتباطًا ، ولم

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ٢١٣/١ .

(٢) يقصد : أبوان ، وأخوان ، وحموان ، وهنوان .

يعوض منه ، ولم يرد في الإضافة ، نحو (يد ، ودم) » [١] .

الإحالة على ما مضى ؛ رغبة في الاختصار وفرارًا من التكرار ، ومن ذلك :

ـــ حديثه عن إعراب الأسماء وأن الصحيح منها منصرف وغير منصرف ، وأن المنصرف ما دخلته الحركات الثلاث ظاهرة والتنوين ، وتعريفه التنوين ، ثم قوله : « وقد تقدم ذكرها » [٢] .

ـ حديثه عن القسم وبعض حروفه ، ثم قوله : « قد بينا أن حروف القسم خمسة وقد مرَّ ذكر ثلاثة منها ، وقد بقي منها : اللام ، ومِنْ ... »[٣].

ـــ حديثه عن (ظَنَّ) وأخواتها ، وأنها قد تعلق عن العمل ، ومِن أسباب التعليق الاستفهام ثم استطراده في الحديث عن (أيِ) إذ قال : « وأما عدم بناء (أي) في الاستفهام فقد مر الكلام فيه » [٤] .

ومن رغبته في الاختصار أيضًا :

ـ قوله عن (أيّ) في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ [مريم/٦٩] : « وفيها أقوال أخر أضربنا عنها مخافة الإسهاب » [٥] .

ـ وقوله ــ بعد أن ذكر خمسة أقوال في عامل الرفع في الخبر ــ : « وفيه أقوال أخر لم نذكرها لظهور فسادها ولئلا يطول الكلام بها » [٦] .

ـ وقولــه : « وأما باقي أقسام الخط فلما لم تكن مذكورة في المتن

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ٢٨٢/١ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ٢٤٣/١ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ٤٢٩/١ .

(٤) شرح ألفية ابن معطي ٥٠٩/١ .

(٥) شرح ألفية ابن معطي ٦٩٨/١ .

(٦) شرح ألفية ابن معطي ٨١٨/٢ .

آثرنا تركها مخافة الإسهاب » [١] .

الإحالة على ما سيأتي ، ومن ذلك :

ــ حديثه عن أنواع التنوين وأن منها تنوين المقابلة وأنه ليس بتنوين صرف ، ثم قوله : « ويأتي بيانه في مكانه » [٢] .

ــ حديثه عن البناء وأنه أصل في الحروف والأفعال ، وإنما أعرب الفعل المبهم ــ يقصد به المضارع ــ لمضارعته الاسم ، ثم قوله : « ويتبين وجه الشبه فيما بعد » [٣] .

ــ حديثه عن نواصب الفعل المضارع ، ومنها (أنْ) وأنّ لفظها مشترَكٌ بين المخففة والناصبة ، ثم قوله : « أما المخففة فيأتي بيانها فيما بعد » [٤] .

إكثاره من ذكر الشواهد والأمثلة حتى تثبت القاعدة وتتضح المسألة ، ومن ذلك :

ــ حديثه عن (إن) الشرطية إذ قال : « يجوز حذف الفعل معه وبقاء معموله جوازًا مطردًا ، وفي التنزيل : ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾ [النساء من/١٧٦] ، ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة من/٦] ، وقال الشاعر :

... ... إنْ ظالمًا أبدًا وإنْ مظلوما

ولا يحذف مع غيره إلا في الضرورة » .

ــ حديثه عن (على) إذ قال : « وأما (على) الحرفية فمعناها الاستعلاء إما حقيقة نحو (زيد على السطح ، وعلى الفرس ، وعليه درع)

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ١٢٩١/٢ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ٢٠٤/١ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ٢٣٠/١ .

(٤) شرح ألفية ابن معطي ٣٣٨/١ .

وفي التنزيل : ﴿ فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلْكِ ﴾ [المؤمنون من/٢٨] ... » (١) .

ـ حديثه عن وجوب تقديم المفعول به على الفاعل إذ قال : « ومنها أن يتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به نحو (ضرب زيدًا غلامُه) وفي التنزيل : ﴿ وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّه ﴾ [البقرة من/١٢٤] ، و : ﴿ لا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا ﴾ [الأنعام من/١٥٨] » (٢) .

الربط بين الموضوعات وذكر المناسبة بين الأبواب والفصول ، ومن ذلك :

ـ حديثه عن علامات الاسم ، فبعد أن أورد بيتي الألفية قال : « لما فرغ من تعريف الكلمات الثلاث أخذ في بيان خواصها ، أي : علاماتها ، والترتيب هنا كما كان ثَمَّ ؛ إذ هو له تبع ، وإنما قدَّم الحدَّ ، أعني المعرف على العلامات لأن الحد يكشف حقيقة المحدود ... » (٣) .

ـ حديثه عن علامات الفعل ، فبعد أن أورد بيت الألفية قال : « لما ذكر علامات الاسم أخذ يذكر علامات الفعل ... » (٤) .

ـ حديثه عن الفعل المضارع المعرب ، فبعد أن أورد بيت الألفية قال : « لما ذكر أحكام الماضي والأمر في البناء ؛ إذ هو الأصل ، أخذ يبين أحكام المعرب منه وهو المضارع ... » (٥) .

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ٤١٥/١ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ٤٩٠/١ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ٢٠٢/١ ، ٢٠٣ .

(٤) شرح ألفية ابن معطي ٢١١/١ .

(٥) شرح ألفية ابن معطي ٣١٢/١ .

استخدامه طريقة السؤال والجواب في عرض بعض المسائل ، وهــي طــريقة (فإن قيل كذا قيل كذا) أو (أجيب بكذا) ، وهذه الطريقة الحــوارية تمنح القارئ حيوية عقلية وفيها تثبيت للأحكام في الذهن ، ومن ذلك :

ـــ حديثه عن حركة نون (أين) إذ قال : « فإن قيل : فلِمَ حُركت الــنون دون الياء ؟ قيل : إن تحريك الأول لا يغني عن تحريك الثاني في بعض الصور ؛ ألا ترى أنك لو حركت الياء لوجب تحريك النون إذا لقيها ساكن بعدها نحو (أين الرجل ؟) وبتحريك النون تستغني عن تحريك الياء ، فكان أولى » [١] .

ـــ حديثه عن حروف الجر إذ قال : « وتتقسم إلى ما يلزم الحرفية وهــي (مِــنْ ، وإلــى ، وفي ، ورُبَّ ــ على الأصح ــ والباء ، واللام ، وحتى ، وواو القسم ، وتاؤه ، وكي ، ولولا) وإلى ما لا يلزم ، وهو إما أن يستعمل اسمًا نحو (على ، وعن ، والكاف ، ومذ ، ومنذ) ، وإما فعلاً نحو (حاشا ــ على رأي ــ وعدا ، وخلا) .

فــإن قــيل : فمنها ما يكون اسمًا وفعلاً وحرفًا نحو (على) فتكون الأقسام أكثر .

أجــيب بأن القسمة إنما هي باعتبار اللفظ والمعنى معًا ، وعلى هذا فلا تكون (علا) الفعلية مشتركة ؛ لأن ألفها منقلبة عن واو لأنه من (علا يعلــو) فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا ، بخلاف المشتركة فإن ألفهــا ليــست منقلبة فلا تكون من لفظها ، وكذلك كل ما لألفه أصل فإنه لا يكون مشتركًا نحو (مِن) إذا كانت فعل أمر ، و(إلى) بمعنى النعمة »[٢].

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ٢٣٢/١ ، ٢٣٣ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ٣٧٦/١ ، ٣٧٧ .

ـ حديثه عن أحكام (عسى) إذ قال : « فإن قيل : فإذا استعملت (عسى) مشفوعة بـ (أنْ) في الأكثر ، فلا يصح أن تكون للمقاربة .

أجيب بأن القرب إنما هو بالنسبة إلى الراجي ؛ لأن الشيء المرجو يكون حصوله عند الراجي أقرب من فوته .

فإن قيل : فيلزم من كون خبرها (أنْ) مع الفعل أن يكون المصدر خبرًا عن الجثة وهو محال .

أجيب بأنه إنما صحَّ لأنه في تأويل المفعول أو على حذف مضاف ، أي : عسى زيدٌ صاحبَ قيامٍ » (١) .

عنايته بإظهار ثقافته اللغوية : فهو يشرح بعض الكلمات شرحًا لغويًا حتى إنك لتحس أنك تقرأ في أحد معاجم اللغة لا في كتاب متخصص في النحو ، مثل :

ـ حديثه عن (التمييز) إذ قال : « التمييز : تفعيل من الميز ، وهو تخليص الشيء بعضه من بعض ، ويقال له : التبيين والتفسير ، وهي في الأصل مصادر نقلها النحاة إلى المعنى المذكور وهو رفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة بنكرة جامدة ناصَّة على أحد محتملاته » (٢) .

ـ حديثه عن (الاستثناء) إذ قال : « وهو في الأصل : الاستفعال إما مِنْ (ثنيت الشيء) إذا ضاعفته ؛ لأنه ضوعف به الخبر مرتين ، أو من (ثنيت الشيء) إذا عطفته ، كان المخرج بعضًا من كل ، يعطف على الكل فيقتطع منه البعض ، أو مِنْ (الثني) الذي هو الصرف ؛ لأن الاستثناء يشعر بصرف الكلام عما يقتضيه سياقه » (٣) .

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ٩٠١/٢ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ٥٧٢/١ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ٥٩٢/١ .

ـ حديثه عن (الضمير) إذ قال : « المضمر مشتقٌ من الإضمار ، وهو مأخوذٌ إما من الإخفاء ، كقولهم : " أضمره في نفسه " : إذا أخفاه ، و: " فلان أضمرته البلاد " أي : أخفته ، قال :

يبدو وتُضمِرُه البلادُ كأنه   سيفٌ على شرفٍ يُسلُّ ويُغمَدُ

وإما مِن الإضمار الذي هو الهزال ، كقولهم : " فرس مضمر " إذا كان خفيف اللحم ؛ لأنه منه ما هو على حرف واحد كالتاء في (قمت) والياء في (غلامي) » (١) .

عنايته بإظهار ثقافته في غير التخصص ، مثل :

ـ تعليقه على قول ابن معطي :

وبعدُ فالعلمُ جليلُ القدرِ   وفي قليله نفادُ (٢) العُمْرِ

إذ قال : « قوله : " وبعدُ " أي : بعد حمد الله تعالى والصلاة على نبيه عليه السلام ... والعلم : إدراك الشيء على ما هو ، وجليل القدر : العظيم المبلغ ، وقدر كل شيء مبلغه ، ولا خفاء في جلالة العلم وشرفه :

أما من جهة العقل فلأن نوع الإنسان يمتاز به على غيره مما يشاركه في جنسه القريب ، أعني الحيوان .

وأما من جهة النقل فلقوله تعالى : ﴿ أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا ﴾ [الأنعام من/١٢٢] ، وقوله تعالى : ﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾ [المجادلة من/١١] ، وقوله عليه الصلاة والسلام : " فضل العالم على العابد فضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب " ... » (٣) .

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ٦٤٥/١ .

(٢) الذي ورد في المطبوع (نفاذ) والصواب ما أثبت .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ١٨٣/١ .

ـــــ حديثه عن معاني الباء إذ قال : « ... ونقل عن ابن كيسان أنها للتبعيض كما في قوله تعالى : ﴿ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ ﴾ [المائـدة من/٦] ، وبه قال الشافعي ، وقيل : يعرف أنها للتبعيض بدليل منفصل شرعي » [١] .

ـــــ حديثه عن الخلاف فيما تفيده واو العطف ، ومما قاله : « ونقل عن الكسائي والفراء وثعلب أنها تفيد الترتيب ، وبه قال بعض الفقهاء » [٢] .

استخدامه الطريقة المنطقية في عرض المادة العلمية ، وظهر ذلـك فـي الحـوار والجـدل العقلي والتعليلات ، وفي أثناء ذلك استخدم مصطلحات المناطقة مثل : الحدّ ، والرسم ، والجنس ، والفصل ، والنوع ، والماهـيـة ، والـــذات ، والعَرَض ، والعموم ، والخصوص ، والطرد ، والعكـس ، والوجـود ، والعدم ، والدور ، وهذا يدل على أنه قد نال قسطًا وافرًا من العلوم اللسانية ، ومن ذلك :

ـ حديثه عن (الحدّ) عند تعليقه على قول ابن معطي :

بـالله ربي فـي الأمـورِ أعتصمْ ... القـــولُ فـــي حـدِّ الكلامِ والكلمْ

ومما قاله : « والحدُّ في اللغة : المنع ، ويقال للحاجز بين الشيئين : حَـدّ ، وحَدُّ الشيء : طرفه ، وفي الاصطلاح : هو القول الدالُّ على حقيقة الشيء مطابقة ، ويطلقه النحويون على مطلق التعريف ؛ لأن ما كان جامعًا مانعًا ، أي : مطردًا منعكسًا كان حدًّا . فالطرد في جانب الوجود ، والعكس في جانب العدم.... » [٣] .

ـ حديثه عن المعرب عند تعليقه على قول ابن معطي :

فالمعـربُ الاسـم الـذي تمكـنا ... ثـم مـضارعٌ سـيأتي بيِّـنا

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ٣٩٨/١ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ٧٧٦/١ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ١٩٠/١ .

ومما قاله : « المعرب : ما اختلف آخره حكمًا أو حسًا لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظًا أو تقديرًا .

قيل : علة التعريف بالآخر تعريف بالخارجي ، ولا يصير ذلك معربًا إلا بعد العلم باختصاص الوصف الخارجي بذلك المعرف ، لكن العلم باختصاص الوصف به يتوقف على معرفته وعلى معرفة ما عداه ، والأول يوجب الدور ، والثاني الإحاطة بما لا نهاية له .

والجواب : أنَّا لا نسلم أن التعريف بالخارجي يتوقف على العلم بالاختصاص ، بل على نفس الاختصاص ، لكن اختصاص الوصف للموصوف يكون مستفادًا من بعض اعتبارات الموصوف ، وتحقق الموصوف يكون مستفادًا من الوصف فلا دور ، ولا نسلم توقف التعريف بالوصف الخارجي على معرفة ما لا نهاية له .

فإن قيل : لأن ما عداه لا يتناهى .

قلنا : نعم ، ولكن يكفي في معرفة تلك تصورها على سبيل الإجمال باعتبار عارض شامل لها ، فلا يكون تصور ما لا يتناهى بهذا الاعتبار محالاً » (١) .

ـ حديثه عن أسماء الأفعال عند تعليقه على قول ابن معطي :

ويعمـلُ اسمُ الفعـلِ إنْ تعـدَّى نحـو رُوَيـد وهَلُـمَّ سـعدا

إذ قال : « والذي يدلُّ على اسميتها أمور :

أحدها : صِدق حدِّ الاسم عليها طردًا وعكسًا . ولا يقال : لا يدخل تحت حد الاسم لدلالتها على المعنى المقترن بالزمان ؛ لأنا نقول : دلالتها على الزمان إنما كان لدلالة مُسماها الذي هو لفظ الفعل عليه ، فالزمان مدلول مدلولها ، فدلالتها عليه بالعَرَض لا بالذات ، والمنفي في الحد دلالتها

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ١/٢٤٠ .

عليه بالذات ... » [١] .

والحق أن النحو بهذه الطريقة المنطقية لم يعد مفهومًا .

الاحتجاج لأكثر الآراء التي يوردها ، وهذا أيضًا يدخل تحت استخدام الأسلوب المنطقي في عرض المادة العلمية ، ومن ذلك :

ـ حديثه عن خلاف العلماء في فتحة الممنوع من الصرف إذ قال : « واختلف في هذه الفتحة :

فذهب سيبويه إلى أنها فتحة إعراب .

وذهب الأخفش والمبرد والزجاج إلى أنها بناء .

أما الأول فاحتج بأمرين :

أحدهما : انتفاء سبب البناء ، وهو شبه الحرف مطلقًا .

الثاني : أنه لما كان في حالة الرفع والنصب معربًا وجب أن يكون في حالة الجر كذلك ؛ عملاً بالاستصحاب .

وأما الثاني فاحتجَّ بأن الفتح عَلَمُ المفعول الذي يقتضيه الفعل بغير واسطة ، والجر عَلَمُ ما يقتضيه بواسطة ، فتدافعا .

والجواب : أن الفتح إنما لم يقتضِه الفعل بواسطة إذا لم يكن نائبًا عن الكسرة ، وأما إذا كان نائبًا عنها فلا نسلم أنه لا يقتضيه » [٢] .

ـ حديثه عن خلاف العلماء في (إذ ما) إذ قال : « وأصلها (إذْ) زيدت عليها (ما) لتكفها عن إضافتها إلى الجملة مطلقًا ، ولا يجازى بها إلا كذلك .

وذهب سيبويه إلى أنها عند التركيب حرف ؛ لأنها قبل التركيب كانت تدل على الزمان الماضي من غير أن يشترط بها ، وبعده تدل على

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ١٠١٤/٢ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ٢٦٠/١ .

المستقبل مع الاشتراط بها ، فلما نقلت من مسماها الأصلي إلى مسمى آخر وجب أن يحكم بحرفيتها إلى أن يقوم دليل على الاسمية .

وذهب المبرد إلى أنها اسمٌ كما كانت قبل النقل ؛ لأن دخول (ما) عليها لا يخرجها عن حقيقتها ، وأما دلالتها على المستقبل فلتركيبها مع (ما) لأن الشيء يجوز أن يحصل له بالتركيب حكم لا يكون حالة الإفراد » (١) .

ـ حديثه عن الخلاف في (كان) في قول الفرزدق :

فكيف إذا مررتُ بدارِ قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ

إذ قال : « فـ (كان) زائدة عند سيبويه ؛ لأن المراد وصف الجيران بالكرم مطلقًا ، لا فيما مضى ، فلولا الحكم بزيادتها لما استقام هذا المعنى ، ولأن (لنا) وصف للجيران فهو في محله ، فلو قدر خبرًا لنوي به التأخير ، وهو على خلاف الأصل .

وذهب المبرد إلى أنها ناقصة ؛ لأن الحكم بزيادتها مع وجود اسمها وخبرها ضعيف » (٢) .

توثيق آراء بعض العلماء من كتبهم ، ومن ذلك :

ـ حديثه عن أن تاء المضارعة تستعمل للمخاطب مطلقًا ، وللغائبة وللغائبتين ، وأنها لا تستمل للغائبات ثم قوله : « وحكى في (الكشاف) : ﴿ تَكَادُ السَّمَاوَاتُ تَتَفَطَّرْنَ ﴾ [مريم من/٩٠] ، بالتاء » (٣) .

ـ حديثه عن (رُبَّ) وأنها إذا اتصلت بـ (ما) فقد قيل : إنها لا تدخل على الجملة الاسمية إلا في الضرورة ، ثم قوله : « حكاه الشلوبين

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ٣٢٥/١ ، ٣٢٦ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ٨٦٧/٢ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ٣١٢/١ .

في (شرح الجزولية) عن سيبويه » [١] .

– حديثه عن (ليس) وأن الجمهور على أنها فعل ثم قوله : « وذهب أبو علي في (البغداديات) إلى أنها حرف ... » [٢] .

إنهاء بعض الأبواب بـ (فصل) أو (مبحث) مما لم يتضمنه كلام المصنف ، ومن ذلك :

– أنه في أثناء شرح ما ذكره ابن معطي عن (نوني التوكيد) قال : « واعلم أن المصنف لم يذكر حكم النونين في موضع من هذا الكتاب ، ولا بد من الإشارة إلى ذلك ، ويتعلق بيانها بثلاثة فصول :

الأول : أنهما يدخلان في المستقبل في ثمانية مواضع ... .

الفصل الثاني : كل موضع تدخل فيه الثقيلة تدخل فيه الخفيفة ... .

الفصل الثالث : الوقف على نون التوكيد ... » [٣] .

– أنه في أثناء شرح ما ذكره ابن معطي عن (نصب الفعل المضارع) وبعد أن انتهى من بيان مواضع إضمار أن بعد الواو والفاء ، قال : « فصل : ويجوز رفع الفعل بعد الفاء والواو : إما على العطف أو القطع أو الاستئناف ... » [٤] .

– أنه بعد أن انتهى من شرح ما ذكره ابن معطي عن (كان) وأخواتها قال : « وههنا بحث نذكر فيه ما يتعلق بمسائل هذا الباب ، ويتبين حالها بثلاثة فصول :

الفصل الأول : لا تخلو هذه الأفعال من أن يكون اسمها وخبرها إما

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ١/٤٠٧ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ٢/٨٨٤ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ١/٣٦٦ : ٣٧٣ .

(٤) شرح ألفية ابن معطي ١/٣٥٤ .

معرفتين أو نكرتين أو الاسم معرفة والخبر نكرة وبالعكس ... .

الفصل الثاني : أنك إذا قلت : ما كان فيها أحد خير منك ... .

الفصل الثالث : لا يجوز أن يفصل بين (كان) ومعمولها بأجنبي عنها غير الظرف ... » [١] .

*****

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ٨٧٥ : ٨٨٣ .

المبحث الثالث

شخصيته في الشرح

آراؤه واختياراته :

النحو والصرف من العلوم التي استقرت أصولها وثبتت قواعدها وتحددت معالمها واتضحت أمورها ، لكن هذا كله لم يمنع الشارح من أن تكون له شخصيته ، فقد أدلى بدلوه في أكثر المسائل النحوية والصرفية التي تعرض لها فصار له رأي وترجيح وتعليل ، فهو غير مقلد ولا متابع ، وإنما هو مجتهد له رأيه المختار واستدلاله عليه ، وهو حين يبدي رأيه لا يبديه إلا بعد أن يستعرض الآراء في المسألة ، وينظر في الأدلة ، **ومن اختياراته :**

ــ حديثه عن حرفي الاستقبال السين وسوف ، وأن السين حرف أحادي على الأصح [١] .

ــ حديثه عن جمع المؤنث السالم وأن الأصح في الألف والتاء أنهما للجمع والتأنيث من غير تفصيل [٢] .

ــ حديثه عن نوني التوكيد وأنّ كل موضع تدخل فيه الثقيلة تدخل فيه الخفيفة إلا فعل الاثنين وجماعة المؤنث على الأصح ؛ لئلا يلتقي ساكنان على غير حده [٣] .

ــ حديثه عن (رُبَّ) وأنها حرف على الأصح [٤] .

ــ حديثه عن (مذ ومنذ) وأن الحق أنهما مفردان ؛ لأن التركيب

---

(١) يُنظَر شرح ألفية ابن معطي ٢١٢/١ .

(٢) يُنظَر شرح ألفية ابن معطي ٢٩٣/١ .

(٣) يُنظَر شرح ألفية ابن معطي ٣٧١/١ .

(٤) يُنظَر شرح ألفية ابن معطي ٣٧٦/١ .

على خلاف الأصل فلا يصار إليه إلا بدليل (١) .

ـــ حديثه عن العامل في (رُبَّ) وأن جواز إظهاره وحذفه مطلقًا هو الصحيح ، إلا أن الأكثر حذفه لكثرة الاستعمال (٢) .

ـ حديثه عن الفعل وأن الأصح أنه مشتق من المصدر (٣) .

ـ حديثه عن الاسم الأعجمي ، وأنه إذا كان ثلاثيًا ساكن الوسط كـ (نوح ، وهود ، ولوط) انصرف على الأصح (٤) .

ـــ حديثه عن الواو في نحو (أكلوني البراغيث) وأن الأصح أنها ضمير وما بعدها بدل ، أو ما بعدها مبتدأ والجملة قبلها خبر مقدم ينوى بها التأخير (٥) .

ـ حديثه عن الضمير في نحو (قمنا) وأن الأصح أن النون والألف عبارة عن الضمير وهو المتكلم ومَنْ معه مطلقًا (٦) .

ومما يدخل أيضًا تحت (شخصيته) رده آراء بعض العلماء ، مثل :

ـــ الفراء [ت٢٠٧هـ] الذي ذهب إلى أن علة بناء نحو (ضربَ) على الفتح هي الحمل على (ضربا) ؛ لامتناع أن يكون ما قبل الألف غير مفتوح ، رده ابنُ القواس بقوله : « وهو ضعيف أيضًا ؛ لأنه حمل فِعْل الواحد الذي هو الأصل على فِعْل الاثنين الفرع » (٧) .

ـ الزمخشري [ت٥٣٨هـ] الذي زعم أن (أهَلات) جمع (أهْل)

---

(١) يُنْظَر شرح ألفية ابن معطي ١/٣٨٢ .

(٢) يُنْظَر شرح ألفية ابن معطي ١/٤٠٤ .

(٣) يُنْظَر شرح ألفية ابن معطي ١/٤٣٩ ، ويُنْظَر أيضا ١/٢٢٠ .

(٤) يُنْظَر شرح ألفية ابن معطي ١/٤٦٢ .

(٥) يُنْظَر شرح ألفية ابن معطي ١/٤٨٢ .

(٦) يُنْظَر شرح ألفية ابن معطي ١/٦٧١ .

(٧) شرح ألفية ابن معطي ١/٣٠٨ ، ٣٠٩ .

رده ابن القواس بقوله : « لأنَّ (أهلاً) يجمع بالواو والنون ، وفي التنزيل : ﴿ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا ﴾ [الفتح من/١١] »[١] ، وذهب إلى أن (أهَلات) جمع (أهْلة) .

ـــ الصيمري [ت٥٨٤هـ] الذي أجاز أن يُجازى بـ (إذا) مطلقًا إذا لحقتها (ما)[٢] ؛ لأنها تكفها عن الإضافة كما في قوله :

وكان إذا ما يَسْلُلِ السيفَ يَضْرِبِ

... ...

رده ابن القواس بقوله : « وأجيب بأن الرواية الصحيحة (متى ما) وعلى تقدير تسليمها تكون ضرورة »[٣] .

ولكن هناك بعض المسائل لم يصرح فيها برأيه ، مثل :

ـــ قولـــه : « وإذا نودي المنقوص نحو (يا قاض) فالمختار عند سيبويه والخليل إثبات الياء في الوقف ؛ لعدم الموجب للحذف ، واختيار يونس الحذف لمناسبةِ النداءِ الحذفَ ؛ لأنه موضع تغيير »[٤] .

ـ قوله : « ومنه (أتاك وحدَه) واختلف في نصبه على ثلاثة أقوال :

أحـــدها لسيبويه ومَنْ تابعه : أنه مصدر محذوف الزوائد واقعٌ موقع المصدر فـ (وحده) في موضع (إيحاد) و(إيحاد) في موضع (موحد) أي : منفرد .

وثانيها للكوفيين ويونس ــ في أحد قوليه ــ : أنه ظرف لأنه بمعنى (على حياله) فيتعلق بمحذوف ؛ لكونها ظرفًا في موضع الحال .

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ٢٩٩/١ .

(٢) يقصد بـ (مطلقًا) إذا كان الشرط واجب الوقوع أو ممتنع الوقوع أو محتمل الوقوع .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ٣٢٦/١ .

(٤) شرح ألفية ابن معطي ٢٦٤/١ .

وثالثها للزجاج : وهو أنه ينتصب على المصدر » (١) .

ـ قوله عن (كان) الزائدة : « ولا فاعل لها عند ابن السراج وأبي علي ؛ لئلا تكثر الزيادة بالجملة ، وعند السيرافي فاعلها مصدرها ؛ لعدم خلو الفعل من الفاعل » (٢) .

موقفه من صاحب المتن :

لم يكن ابن القواس مجرد شارح لكلام ابن معطي مقتصرًا على حل ألفاظ الألفية أو التمثيل للقواعد أو نسبة الآراء إلى أصحابها ، وإنما كان له مع ذلك مواقف متعددة مع ابن معطي : مدحًا تارةً ، ونقدًا لآرائه تارةً ، ومخالفة أخرى ، وغير ذلك .

لكنه لما كان شارحًا لكلام ابن معطي كان موافقًا له في أكثر الأحيان:

فوافقه فيما يقوله في النظم ، مثل :

كَلِمَـةٌ أقسامُها أحُدُها ... تألـيفه مِـن كَلِـمٍ واحدُها

علق بقوله : « التأليف في اصطلاح أهل العربية أخص من التركيب مطلقًا ؛ لأن التأليف من الألفة وهي الملاءمة ، ولذلك قال : تأليفه ، ولم يقل : تركيبه ، وأصله في الأجسام ... » (٣) .

ـ ومثل :

فالاسم عَرِّفه وأخبر عنه ... وثَنِّه واجمعه أو نَوِّنْه

إذ قال : « قال : " عَرِّفه " ولم يقل : " باللام " ليعم اللام والميم كما في لغة طيء ؛ لأنهم يبدلون اللام ميمًا ، ولأن المعرِّف عند سيبويه اللام فقط والهمزة أُتي بها توصلاً إلى النطق بالساكن ، وعند الخليل : كلاهما .

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ٥٦٩/١ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ٨٦٥/٢ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ١٩٤/١ ، ١٩٥ .

فقال : " عَرِّفه " ليعم المذهبين » (١) .

ووافقه في بعض آرائه ، ومن ذلك :

ـ حديثه عن خلاف العلماء في العامل في المنادى إذ قال:« واختلف العلماء في عامله :

فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنه منصوب بفعل واجب الإضمار ، وهو اختيار المصنف بدليل قوله : " وهو لفعل مضمر معمول " .

ومنهم مَنْ ذهب إلى أنه منصوب بحرف النداء ، ويُعزى إلى المبرد وأبي علي .

ومنهم من زعم أنها (٢) أسماء أفعال .

والأول أظهر ... » (٣) .

ـ حديثه عن النسب إلى ما آخره ألف إذ قال : « الألف المنقلبة عن حرف الإلحاق ، وإن كانت رابعة كان حكمها حكم المنقلبة عن أصل ، نحو (أرطى ، ومعزى) فالأول ملحق بـ (جعفر) ، والثاني بـ (درهم) ، فتقول : أرطوي ومعزوي ، بالقلب وهو اختيار المصنف وهو الأجود »(٤).

والموافقة هي الغالبة .

الاعتذار عنه ، وذلك إذا وجد الشارح الفرصة سانحة لتبرير أمور اضطره إليها النظم ، أو أمور وقع فيها في ترتيب الأبيات ، أو أمور ظاهرها أنه قصر فيها ، ومن ذلك :

ـ أنَّ ابن معطي لما قال :

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ٢٠٢/١ .

(٢) يقصد أحرف النداء .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ١٠٣٤/٢ ، ١٠٣٥ .

(٤) شرح ألفية ابن معطي ١٢٥٥/٢ .

وكلُّ ما لم ينصرف تفتحُهُ جرًّا كإسحاق ويأتي شرحُهُ

علق عليه الشارح بقوله : « هذا قسيمُ المنصرف ، وكان الواجب أن يذكره بعده ، ويمكن أن يعتذر له أن الصحيحَ المفرد والمعتلَّ كل منهما يكون منصرفًا وغير منصرف ، فلما استوفى أقسامهما [1] ذكر حكم غير المنصرف مطلقًا » [2].

ـ أنَّ ابن معطي لما قال :

والفتحُ في المقصورِ نائبُ الألفْ والنونُ مفتوحٌ وإنْ تُضِفْ حُذِفْ

علق عليه الشارح بقوله : « لمَّا بين جمع الاسم الصحيح مطلقًا ، أخذ يبين المعتل ، ويكون جامدًا كـ (موسى وعيسى) وصفة كـ (مصطفى) ... ، ... وإنما لم يذكر المصنف حكم المنقوص في الجمع ، وذكره في التثنية ؛ لأنَّ حكمه حكم الصحيح في أنه يضم ما قبل الواو ، ويكسر ما قبل الياء » [3] .

ـ أنَّ ابن معطي لما قال :

واجزم بحرف الشرط وهو إنْ وما ضُمِّن معناه فمنه مَنْ وما

ومنه أيٌّ ومتى ومهما وحيثما وأينما وإذ ما

ومنه أيَّان ومنه أنَّى واجزمْ جوابَ الشرط إنْ لم يُبْنَى

علق عليه الشارح بقوله : « وأما (كيف) فلا يُجازى بها ؛ لامتناع كون الإنسان على حالة تكون لغيره ، ولذلك لم يذكرها المصنف » [4] .

ولكن موافقته له ، واعتذاره عنه لم تمنعه من أن تكون له شخصيته

---

(١) الذي ورد في المطبوع (أقسامها) .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ١/٢٥٨ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ١/٢٨٨ .

(٤) شرح ألفية ابن معطي ١/٣٢٣ .

المستقلة ، نلحظ ذلك في **اعتراضه له في الألفية** ، وذلك إذا كانت عبارة المصنف غير دقيقة أو لا تفي بالغرض ، ومن ذلك :

القول في جمعِ المذكر العلمْ والوصفُ والواحدُ فيه قد سلِمْ

والعقلُ شرطٌ فيهما جميعا الاسمَ إن سلَّمته مجموعا

تحدث فيهما عن شروط ما يجمع جمع مذكر سالمًا ، وأنه إن كان وصفًا اشترط فيه الذكورية والعِلْم ، وأنه بقيد الذكورية خرج نحو (عَلاَّمة) ومما قاله : « وبقيد (العِلْم) صفات ما لا يعلَم وهو المراد بقوله : " والعقل شرط فيهما " أي : في المذكر العَلَم والصفة .

ولو قال : والعِلْم شرط فيهما ، بدل (العقل) ــ كما ذكرنا ــ لكان أولى ؛ لتدخل في ذلك صفات البارئ تعالى ، نحو : ﴿ فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ ﴾ [الذريات من/٤٨] ، ﴿ وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ ﴾ [الحجر من/٢٣] ؛ لأنه لا يوصف بالعقل في العرف ، ويوصف بالعلم »[(١)] .

ــ ومثل :

وكلُّ فِعلٍ رافعٌ فاعلَه ولا يكونُ الفعلُ إلا قبلَه

علق عليه بقوله : « كل فعل تام متعديًا أو غير متعدٍّ فإنه يرفع فاعله والمصنف قد أطلق لفظة (كل) من غير أن يقيد الفعل بكونه تامًّا ، وتدخل فيه الأفعال الناقصة ، ولا يسمى المرفوع بها فاعلاً في الأعرف »[(٢)] .

ــ ومثل حديثه عن العطف على الضمير المرفوع المتصل :

والمضمر المرفوع إن وصلتَه فاعطف عليه بعد ما أكدتَه

كمثلِ سِرْنا نحن والغلامُ ولا تَسِرْ أنت ولا الأقوامُ

فقد ذكر الشارح أنه لا يعطف على المضمر المرفوع المتصل عند

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ٢٨٦/١ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ٤٧٧/١ .

البصريين إلا إذا أُكِّد بمضمر منفصل أو يكون في الكلام ما يقوم مقام التوكيد ثم قال : « ولم يذكر المصنف ما يقوم مقام الفصل ، وكان الواجب أن يقول : فاعطف عليه بعد ما أكدته مع عدم الفصل وجوبًا ، ومع الفصل جوازًا » [١] .

وأحيانًا يكون اعتراضه للنظم من الناحية العروضية ، مثل :

كَلِمَةٌ أقسامُها أحُدُّها ... تأليفه مِن كَلِمٍ واحدُها

علق بقوله : « ... وقوله : " وأحُدُّها " أي : أبين حقائقها ، وفي هذين الشطرين عيب ؛ لأن الدال في (واحدها) روي ، والألف قبلها للتأسيس ، وهكذا إذا تقدمت الروي فاصلاً بينهما حرف ، والهاء وصل ، والألف بعدها خروج ، ثم قال : " أحُدُّها " فلم يؤسس ، وذلك لازم » [٢] .

ـ ومثل :

جرًّا كإسْحاقَ ويأتي شرحُهُ ... وكلُّ ما لم ينصرفْ تفتحُهُ

علق عليه بقوله : « وقوله : " تفتحه " و : " شرحه " عيب في القافية ؛ لأن الأول وقع في ثلاثة أحرف متحركة وهي التاء والحاء والهاء بين ساكنين وهما الفاء والواو بعد الهاء ويسمى المتراكب ، والثاني وقع فيه حرفان متحركان وهما الحاء والهاء بين ساكنين وهما الراء والواو التي بعد الهاء ويسمى المتدارك » [٣] .

ـ ومثل :

وقد رُوِي كذا مُتِمُّ نورِه ... ومِثْلُ ذاك كاشفاتُ ضُرِّه

علق عليه بقوله : « وجمعه بين (نوره) و (ضره) عيب في

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ٧٩٣/٢ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ١٩٦/١ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ٢٦٠/١ .

القافية يسمى سناد الردف » [١] .

مخالفته له في بعض آرائه ، ومن ذلك :

ـــ أن ابن معطي ذهب إلى أن للرباعي المجرد من الأسماء خمسة أبنـــية ، وذهب الشارح إلى أن الأظهر ما ذهب إليه الأخفش والكوفيون من زيادة بناء سادس وهو(فُعْلَل) [٢] .

تقييد ما أطلقه ، ومن ذلك :

ـ حديث ابن معطي عن جمع المؤنث السالم :

ومـــثـلُ هِنْدٍ جُمْـل دَعْدٍ يُجْمَـعُ   طَـــورًا بتخفيفٍ وطـــورًا تُتْبَـعُ

فقد علق الشارح بقولـــه : « إذا كان المؤنث ثلاثيًّا ، ساكن العين ، مجردًا عن علامة التأنيث ، فإن كان مضموم الفاء أو مكسورها كـــ (جُمْل وهِـنْد) فحكمـــه حكم (غُرْفة وسِدْرة) في جواز إتباع حركة العين حركة الفاء ، وتخفيفها بالإسكان ، وإن كان مفتوح الفاء كـــ (دَعْد) فليس فيه إلا تحـــريك العين في الاختيار ؛ لأن حكمه حكم (جَفْنَة) ، ولا يجوز إسكان عينها إلا في الضرورة ... وإذا عرفت هذا فقولـــه : " ومثل هِنْد جُمْل دَعْد ... إلى آخره " لا يستقيم على إطلاقه إلا أن يخصص بمثل (هِنْد وجُمْل) لأن تحريك مفتوح الفاء لا يقال له حركة إتباع ... » [٣] .

ـ حديث ابن معطي عن تأخير عامل التمييز :

ولا تؤخـــر عامـــل التمييـــز   وحكمـــوا فـــي الفعـــل بالتجويز

فقـــد علق الشارح بقولـــه : « وقول المصنف : " وحكموا في الفعل بالتجويـــز " ، فيه إطلاقٌ ، والمراد : حكم بعضهم ، فحذف المضاف وأقيم

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ٧٣٥/١ .

(٢) يُنْظَر شرح ألفية ابن معطي ١١٦٨/٢ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ٢٩٨/١ .

المضاف إليه ــ وهو ضمير المجرور ــ مقامه ، فارتفع بالفعل » [١] .

ــ حديث ابن معطي في باب التوكيد عن القطع والإتباع :

والقطع والعطف إذا أكدتا امتنعا، والنعتُ إن كررتا
أجزتَ في الذي جعلتَ وصفا إتباعَه وقطعه والعطفا

فقد علق الشارح بقوله : « وقوله : " أجزت في الذي جعلت وصفا إتباعه وقطعه والعطفا " ليس على إطلاقه ؛ لأن العطف لا يكون إلا في الثانية وما بعدها لما مرَّ ، وأما الإتباع والقطع فيجوز مطلقًا ... » [٢] .

تتميم ما نقص من كلامه والاستدراك عليه ، ومن ذلك :

ــ حديث ابن معطي عن نوني التوكيد :

ونون يفعلَنْ ويفعلنًّا مؤكدًا حلَّ به ليُبنى

شرح ابن القواس هذا الكلام ، ثم قال : « واعلم أن المصنف لم يذكر حكم النونين في موضعٍ من هذا الكتاب ، ولا بد من الإشارة إلى ذلك ويتعلق بيانها بثلاثة فصول :

الأول : أنهما يدخلان في المستقبل في ثمانية مواضع ... .

الفصل الثاني : كل موضع تدخل فيه الثقيلة تدخل فيه الخفيفة إلا ... .

الفصل الثالث : الوقف على نون التوكيد ... » [٣] .

ــ حديث ابن معطي عن تعليق (ظن) وأخواتها عن العمل :

وإنْ توسَّطت أتى التخييرُ لكنما إعمالها المشهورُ
وإنْ تقدمت فأعمل مطلقا ما لم تصادف بعدها معلِّقا
لام ابتداء وحروف الجحد وحرف استفهام لا تُعَدْ

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ١/٥٨٠ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ١/٧٦٦ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ١/٣٦٥ : ٣٧٣ .

نحـو علمـتُ مَنْ تُـرَى أبوكـا وقـد ظنـنت مـا هـنا أخـوكا

شـرح ابـن القواس هذا الكلام ، ثم قال : « والمعلق لها عن العمل ثلاثـة أشياء : لام الابتداء ، والنفي ، والاستفهام . أما اللام فنحو (علمت لَزيدٌ منطلقٌ) ، ولم يمثل المصنف باللام ... » [١] .

ـ حديث ابن معطي عن أنَّ للحال شروطًا لا يصحُّ نصبُها إلا بها :

منـصوبة مـشتقة مـنكوره حـال مِـن المعـرفة المذكـوره

بعـد كـلامٍ تـمَّ فهْـي فـضلةْ فـيها ضـميرٌ وتكـونُ جملـةْ

شـرح ابـن القواس هذا الكلام وذكر شروطًا سبعة ثم قال : « ولم يذكر المصنف منها الأخيرين » [٢] .

موقفه من البصريين والكوفيين :

ابـن القـواس كان اتجاهه بصريًّا في هذا الكتاب ، فكان يدافع عن البـصريين ، ويحتج لهم ، ويناقش آراء مخالفيهم ، وظهرت بصريته كذلك مـن خـلال استخدامه مصطلحاتهم ، وإن لم يمنعه ذلك من استخدام بعض مصطلحات الكوفيين وموافقتهم أحيانًا .

فمما وافق فيه البصريين :

ـ أنَّ اشتقاق الاسم من السمو [٣] .

ـ أن الفعل مشتقٌ من المصدر [٤] .

ـ أنَّ (مُذْ ومُنْذُ) إذا ارتفع ما بعدهما فمحلهما من الإعراب الابتداء

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ١/٥٠٨ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ١/٥٥٥ ، ٥٥٦ .

(٣) يُنْظَر شرح ألفية ابن معطي ١/٢١٧ .

(٤) يُنْظَر شرح ألفية ابن معطي ١/٢٢٠ .

وما بعدهما الخبر عنهما [١] .

وأحياناً كان لا يذكر أن الرأي المعروض ـ وهو المختار ـ للبصريين ؛ اكتفاء بذكر مخالفيهم وهم الكوفيون والرد عليهم ، ومن ذلك :

ـ قوله عن أبنية المجرد من الأسماء : « وتنقسم إلى ثلاثي ورباعي وخماسي على الأصح ، وزعم الكوفي أن الثلاثي هو الأصل ، وأن في الرباعي زيادة حرف وفي الخماسي زيادة حرفين ، وهو ضعيف ... » [٢] .

ومما وافق فيه الكوفيين :

ـ ما ذهب إليه من أن الأظهر ما ذهب إليه الأخفش والكوفيون من زيادة بناء سادس على أبنية الاسم الرباعي المجرد ، وهو (فُعْلَل) [٣] .

وأحياناً كان يذكر أن الرأي المعروض هو الأصح ، دون أن يصرح بأنه رأي للكوفيين ، أو يكتفي برأي واحد في المسألة دون أن ينسبه وهو رأي للكوفيين ، **ومن ذلك :**

ـ قوله عن عطف البيان : « يطابق المتبوع في التعريف ، وهو الأكثر ، وفي التنكير ... وهو قليل » [٤] .

والقول بأن عطف البيان يأتي في النكرات إنما هو للكوفيين [٥] .

ـ قوله عن (أو) : « ولـ (أو) معانٍ أخر ... ومنها الإضراب إذا قدرت بـ (بل) ... » [٦] .

---

(١) يُنظَر شرح ألفية ابن معطي ٣٨٣/١ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ١١٦٥/٢ .

(٣) يُنظَر شرح ألفية ابن معطي ١١٦٨/٢ .

(٤) شرح ألفية ابن معطي ٧٧٠/١ .

(٥) يُنظَر أوضح المسالك ٣٤٨/٣ ، وائتلاف النصرة ص ١٠١ ، والتصريح ٥٣٩/٣ ، وهمع الهوامع ١٣٢/٣ .

(٦) شرح ألفية ابن معطي ٧٨٢/١ ، ٧٨٣ .

والقول بأن من معاني (أو) الإضراب إنما هو للكوفيين [١] .

ـ قوله عن (علَّ) : « هي (لعلَّ) بنفسها ، واللام إما زائدة ، وإما أن (لعلَّ) و(علَّ) لغتان ، وهو الأصح » [٢] .

والقول بأن (لعلَّ) و(علَّ) لغتان إنما هو للكوفيين [٣] .

ومن المصطلحات الكوفية التي استخدمها :

ـ (الجحد) إذ قال : « وأما النفي فهو حرف الجحد » [٤] ، وهو مصطلح كوفي [٥] ، وهو في هذا متابع لابن معطي إذ قال :

لامِ ابتداء وحروف الجحد ... وحرف الاستفهام لا تُعَدّ

ـ (النعت) إذ قال : « النعت والوصف والصفة بمعنى واحد » [٦] والنعت عبارة الكوفيين [٧] ، وربما استعملها البصريون [٨] ، وهو في هذا أيضًا متابع لابن معطي إذ قال :

فالنعت مشتق بين الأسما ... أو ما حوى معنى اشتقاق حُكْما

ـ (عطف النسق) إذ قال : « النَّسَق ـ بالفتح ـ بمعنى المنسوق ، وبالسكون المصدر ، وإنما سُمي هذا الضرب من العطف نسقًا لمتابعته

---

(١) يُنْظَر معاني القرآن للفراء ٧٢/١ ، والإنصاف ٤٧٨/٢ ، وأوضح المسالك ٣٧٨/٣ ، وائتلاف النصرة ص ٧٥ ، ١٤٨ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ٩٠٩/٢ .

(٣) يُنْظَر الإنصاف ٢٢٤/١ ، والتبيين ص ٣٦١ ، واللباب ٢٠٦/١ ، ٢٠٧ ، وشرح المفصل ٨٨/٨ ، والتذييل ١٧٧/٥ .

(٤) شرح ألفية ابن معطي ٥٠٨/١ .

(٥) يُنْظَر معاني القرآن للفراء ١٦٤/١ .

(٦) شرح ألفية ابن معطي ٧٤٥/١ .

(٧) يُنْظَر معاني القرآن للفراء ١١٢/١ ، ١٩٨ ، ١٤٥/٢ ، ٣٦٦ ، ومجالس ثعلب ٥٢٩/٢ .

(٨) يُنْظَر الكتاب ٤٢١/١ ، ٤٣٦ ، والمقتضب ١٨٥/٣ ، ٢٥٨ .

الأول ... » [١] ، قال ابن يعيش : « العطف من عبارات البصريين والنسق مـن عبارات الكوفيين » [٢] ، والشارح في هذا أيضًا متابع لابن معطي إذ قال :

والنسـق الحمل علـى المعطوف   عليـه معطـوفًا بذي الحـروف

وهناك مسائل بين البصريين والكوفيين لم يصرح فيها برأيه ومن ذلك :

ـ حديثه عن الخلاف في (هَلُمَّ) إذ قال : « وهي مركبة من (ها) و (لم) عند البصريين ، فحذف الألف من (ها) .

وعـند الكوفيين من (هل) التي للحث ، و (أم) بمعنى (اقصد) فحذفت الهمزة من (أم) فصار (هلم) وحرك لام (هل) لالتقاء الساكنين.

وقيل : ألقى حركة الهمزة على اللام ثم حذفت » [٣] .

ـ حديثه عن الخلاف في إعراب الاسم الظاهر بعد (لولا) إذ قال : « فالظاهـر مرفوع بالابتداء عند البصريين ، وخبره واجب الحذف إذا كان عامًا ـ كما يبين بعد ـ أو بالفاعلية كما ذهب إليه الكوفيون » [٤] .

ـ حديثه عن المنادى المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان كلمة (أب) أو (أم) ، وأن من اللغات التي وردت فيه (يا أبتِ ، ويا أمتِ) ، وخلاف العلمـاء فـي هـذه التاء إذ قال : « فذهب الكوفي إلى أنها للتأنيث ، وياء

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ٧٧٣/١ .

(٢) شـرح المفـصل ٧٤/٣ ، وينظر مجالس ثعلب ١٤٦/١ ، ٣٢٤ ، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٢٠ ، ٢٩ ، ٣٨٧ .

وهـذا الباب كثيرًا ما يسميه سيبويه (باب الشركة) ينظر الكتاب ٤٣٧/١ ، ٤٤١ ، ٢/ ٣٧٧ ، ٣٢/٣ ، ٥٢ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٢٣٦/١ .

(٤) شرح ألفية ابن معطي ٣٧٨/١ .

المتكلم مقدرة بعدها .

وذهب [البصري] [١] إلى أنها عوض عن ياء المتكلم بدليل امتناع الجمع بينهما ، فلا يقال : يا أبتي ، ويا أمتي » [٢] .

*****

(١) زيادة يستقيم بها الكلام ، وهي من شرح كافية ابن الحاجب ١٩٧/١ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ١٠٤٨/٢ .

هـذا ، وقـد صرح ابن القواس في شرح كافية ابن الحاجب ١٩٧/١ بأن رأي البصريين أصح .

المبحث الرابع

مصادره

المتتبع لشرح ألفية ابن معطي لابن القواس يدرك أنه اعتمد على مصادر متعددة ، وأفاد منها ، وأول هذه المصادر الشروح التي سبقته ، وقد صرح بهذا في مقدمته إذ قال : « قال بعضُ الإخوانِ ممن [١] تجب متابعته ، كان يقرأ عليَّ كتاب (الدرة الألفية) نظم الإمام العلامة يحيى بن معط ـ برَّد الله مضجعه وشكر سعيه ـ وكنت في أثناء ذلك أذكر له مباحث تتعلق بمسائل مع زيادات استفدتها من شروحه المتقدمة وغيرها ، فالتمس مني أن أثبتها له لتكون كالتذكرة له ، وقد كان له في الشروح المذكورة كفاية ، إلا أنني فعلت ذلك حسب ما اقتضاه رأيه ، والله الموفق وعليه التكلان » [٢] ، لكنه في أثناء الشرح لم يصرح بأيٍّ من هذه الشروح .

وقد نقل عن ابن الخباز [ت٦٣٧هـ] ـ وهو أحد شراح الألفية الذين سبقوا ابن القواس ـ لكنه لم يصرح بأن نقله هذا من شرحه على الألفية ، بل إنه لم يصرح باسم ابن الخباز إلا مرة واحدة [٣] .

ومن الكتب التي صرح بها من غير شروح الألفية :

البغداديات [٤] ، والتكملة لأبي علي الفارسي [٥] ، والتمام لأبي الفتح ابن جني [٦] ، والكشاف للزمخشري [٧] ، والفصول لابن

---

(١) الذي ورد في الكتاب المطبوع (مما ممن) ، والصواب ما أثبت .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ١٧٣/١ .

(٣) يُنظَر شرح ألفية ابن معطي ١١٩٩/٢ ، ولم يورده المحقق في الفهرس .

(٤) يُنظَر شرح ألفية ابن معطي ٨٨٤/٢ .

(٥) يُنظَر شرح ألفية ابن معطي ١٣٤٠/٢ ، ولم يورده المحقق في الفهرس .

(٦) يُنظَر شرح ألفية ابن معطي ٣١٠/١ .

(٧) يُنظَر شرح ألفية ابن معطي ٣١٠/١ ، ١١٠٦/٢ ، ١١٤٧.

معطـــي [١] ، وشرح المفصل لصدر الأفاضـــل [٢] ، وشرح المفصل لابن الحاجب [٣] .

ومن مصادره أيضًا :

البـــصريون وكتب علمائهم ، وكذلك الكوفيون وكتب علمائهم ، فقد قـــال في باب عطف النسق : « ... ولم يُفرِد له سِيبَوَيْهِ بابًا بل ذكره ضمن الأبوابِ ، وكذلك الكوفيون » [٤] .

وقد سبق القول بأن اتجاه ابن القواس كان بصريًا ولذلك ليس غريبًا أن يعتمد على العلماء البصريين ومؤلفاتهم ، ومنهم ، بل أهمهم :

سيبويه :

كان ابن القواس شديد الاعتداد بسيبويه ، انظر إلى قولـــه : « وهو ثقة فلا سبيل إلى رد ما رواه » [٥] ، وكذلك الاعتداد بكتابه ، فقد قرأه قراءة مستوعبة ، ولذلك قال في باب عطف النسق : « ... ولم يُفرِد له سِيبَوَيْهِ بابًا بل ذكره ضمن الأبوابِ ... » [٦] .

وخبـر مصطلحاته ، كما في قوله : « وإنما قال : " ظروفًا " والمراد الظـــرف وحـــرف الجر ؛ لأن سيبويه يطلق اسم الظرف على حرف الجر لكونها تتعلق بعامل كالظروف ، ولأن الفعل اللازم يعمل فيها كما يعمل في الظرف ، وقد مثل بهما » [٧] .

---

(١) يُنْظَر شرح ألفية ابن معطي ١٢٨٧/٢ ، ولم يورده المحقق في الفهرس .

(٢) يُنْظَر شرح ألفية ابن معطي ٤٤٤/١ ، ولم يورده المحقق في الفهرس .

(٣) يُنْظَر شرح ألفية ابن معطي ١١٩٩/٢ .

(٤) شرح ألفية ابن معطي ٧٦٨/١ ، ٧٦٩ .

(٥) شرح ألفية ابن معطي ٩٩٢/٢ .

(٦) شرح ألفية ابن معطي ٧٦٨/١ ، ٧٦٩ .

(٧) [illegible] ٩٣٣/٢

وكمـــا في باب النسبة ، إذ قال : « وسيبويه يترجمها بباب الإضافة مـــن حيث إن ياء النسب تجعل المنسوب من قبيلة المنسوب إليه أو من أهل بلدته أو صنعته ، إلا أنها إضافة معكوسة كالإضافة في الفارسية » (١) .

ولكنه أحياناً كان ينقل رأيه بالواسطة ، ومن ذلك :

ــــ قولـــه عن (رُبَّ) إذا اتصلت بـــ (ما) : « وقيل : لا تدخل على الاسمية إلا في الضرورة . حكاه الشلوبين في (شرح الجزولية) عن سيبويه » (٢) .

وأحياناً يقول : ونقل عن سيبويه ، ومن ذلك :

ـ قوله : « وأما (إمَّا) المكسورة ، فالعاطفة مفردة على الأصح ؛ لأنه الأصل ، ونُقِل عن سيبويه أنها مركبة مِن (إنْ) الشرطية ، و (ما) النافية » (٣) .

ـ وقوله عن نحو (لا أبا لكم) : « فالمنقول عن سيبويه ومن تابعه أن الاسم المنفي مضاف إلى المجرور بدليل ثبوت الألف ؛ فإنها لا تعود إلا في الإضافة » (٤) .

ـ وقولـــه : « فقد نقل عن سيبويه أنه يطلق لفظ التأنيث على التاء في (بنت ، وأخت) ... » (٥) .

ولهذا الاعتداد بسيبويه وافقه في أكثر آرائه ، ومن ذلك :

ــــ حديـــثه عن (إذن) إذ قال : « وأما (إذن) فهي مفردة على

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ١٢٤٨/٢ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ٤٠٧/١ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ٧٨٢/١ .

(٤) شرح ألفية ابن معطي ٩٤٢/٢ .

(٥) شرح ألفية ابن معطي ١٣٥٦/٢ .

الأصح ، وإليه ذهب سيبويه » [١] .

ـ حديثه عن حذف (رُبَّ) بعد الواو إذ قال : « فمذهب سيبويه أن الجر بـ (رُبَّ) مقدرة بعد الواو ، خلافًا للكوفيين والمبرد ؛ فإن الجر عندهم بالواو نفسها قياسًا على واو القسم . والأول أظهر ... » [٢] .

ـ حديثه عن (مِنْ) في نحو (مِنْ ربي لأفعلن) إذ قال : « وهي (مِن) الجارة عند سيبويه ، وعند الكوفيين هي من (أيمُن) . والأول أصح » [٣] .

ولكن هذا الاعتداد وهذه الموافقة لم تمنع ابن القواس من أن تكون له شخصيته ، **فيرفض بعض آراء سيبويه** ، ومن ذلك :

ـ قوله : « اختلف في التعجب من (أفعل) الرباعي بزيادة الهمزة :

فمنعه الجمهور ؛ لأن همزة فعل التعجب لا تدخل إلا على الثلاثي ، ولأنه يؤدي إلى حذف حرف ، فلا يعلم أهو من الرباعي أم من الثلاثي ؟ فيحصل اللبس حينئذ .

وأجازه سيبويه متمسكًا بقولهم : " ما أعطاه للدرهم ، وما أولاه للمعروف ، وما أفقره " ؛ لأنه يرده إلى الفعل الثلاثي المضموم العين ، نحو (عطا يعطو) ثم يتعجب ثم يدخل عليه همزة التعدية .

وهو ضعيف ؛ لأن معنى (عطا) : (تناول) ، و(ما أعطاه) : (ما أكثر عطاءه) فالأولى حمله على الشذوذ كما ذهب إليه الجمهور »[٤] .

وأحيانا يكون الرفض بلا تصريح ، مثل :

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ٣٤١/١ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ٤١٠/١ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ٤٢٩/١ ، ٤٣٠ .

(٤) شرح ألفية ابن معطي ٩٦٥/٢ ، ٩٦٦ .

ـ قولــه : « وقد يجمع بين الفاعل الظاهر والنكرة المفسرة تأكيدًا ، كقول جرير :

تَزودْ مثلَ زادِ أبيك فينا فنعم الـزادُ زادُ أبيكَ زادا » (١) .

وهـو بهذا يخالف سيبويه الذي ذهب إلى أنه لا يجوز الجمع بين فاعل نعم الظاهر والتمييز (٢) .

*****

(١) شرح ألفية ابن معطي ٢/٩٧٠ .

(٢) يُنظَر الكتاب ٢/١٧٨ ، والمقتضب ٢/١٥٠ ، وشرح المفصل ٧/١٣٢ ، والتصريح ٣/ ٤١٠ ، وهمع الهوامع ٣/٢٢ .

المبحث الخامس

موقفه من أصول النحو

أصـــول النحو : أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله ، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله .

وأدلته أربعة : السماع ، والقياس ، والإجماع ، والاستصحاب [١] .

١ـ السماع :

هـــو مِنْ أهمِّ الأصولِ التي اعتمد عليها النَّحْوِيُّون في تقعيد القواعد ويُقْـصَدُ بـــه ــ كما قال السيوطي ــ : « ما ثبــت في كلام مَــنْ يُوثَقُ بفـصاحتِه ، فشمِلَ : كلامَ اللهِ تعالى ، وكلامَ نبيِّه ﷺ ، وكلامَ العربِ ، قبل بعثَــتِه ، وفي زمنِه ، وبعدَه إلى أنْ فَسَدَتِ الألسنةُ بكثرةِ المولَّدين ، نظمًا ونثرًا عن مسلمٍ أو كافرٍ » [٢] .

فهـذه الأنـــواعُ الثلاثةُ هي ما يَسْتَشْهِدُ بها النحويون [٣] على إثباتِ

---

(١) يُنْظَر لمع الأدلة ص ٨٠ ، والإصباح في شرح الاقتراح ص ٢٥ .

(٢) الإصباح في شرح الاقتراح ص ٦٧ ، وفيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح ١/ ٤١٤ ، ٤١٥ .

(٣) مــع ملاحظــة أنَّ في النوع الثاني مما يُسْتَشْهَدُ به وهو كلامُه ــ ﷺ ــ خلافًا بين العلماء ولــيس المجــالُ الآن لدراسة قضية الاستشهاد بالحديث الشريف في النحو ؛ لأنَّها دُرِسَتْ مرارًا ، قديمًا وحديثًا .

وينظر فيها : التذييل والتكميل ٨٩٨/٦ (رسالة) ، والإصباح في شرح الاقتراح ص ٧٤ ، وعقــود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي ٦٨/١ ، وخزانة الأدب ٩/١ ، وشرح شواهد شـــرح التحفة الوردية ٤٩٨/٢ ، وفيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح ٥٣/١ ، ٤٤٦ ، وإتحــاف الأمجــاد فيما يصح به الاستشهاد ص ٧٧ ونشأة النحو للشيخ / محمد الطــنطاوي ص ٢٠٥ ، وفـــي أصول النحو لسعيد الأفغاني ص ٤٦ ، وموقف النحاة من الاحــتجاج بالحــديث الــشريف للدكتورة/ خديجة الحديثي ص ١٣ ، ومجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٧/٣ ، ودراسات في العربية للأستاذ / محمد الخضر حسين ص ٣٠

القواعدِ التي استنبطوها مِنْ كلام العربِ .

وقد سبق القول بأن الشارح كان اتجاهه بصريًّا ، ولذلك كان من الطبيعي أن ينهج نهجهم في الاعتداد بالسماع الكثير ؛ والاعتماد عليه في إرساء القواعد ؛ إذ هو الطريقة المثلى في ضبطها ، **ومن كلامه في الاعتداد بالسماع :**

ـ قوله عن الواو وأنها تفيد الجمع المطلق من غير ترتيب واحتجاجه لهذا الرأي : « فاحتج بوجوه سماعية وقياسيةُ . أما السماعية فقوله تعالى حكاية عن الكفار : ﴿ إِنْ هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا ﴾ [المؤمنون من/٣٧] ، أي : نحيا في الدنيا ونموت ؛ لأنهم لا يعترفون بالحياة [بعد] (١) البعث بدليل قولهم : ﴿ وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾ [المؤمنون من/٣٧] ، وقوله تعالى : ﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي ﴾ [آل عمران من/٤٣] ، فقدم السجود على الركوع ، وقوله : ﴿ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ ﴾ [البقرة من/٥٨] ، وفي الأخرى : ﴿ وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ﴾ [الأعراف من/١٦١] ، والقصة واحدة ، وأن الصحابة لما سمعوا قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ [البقرة من/١٥٨] ، قالوا : يا رسول الله : بِمَ نبدأ ؟ ولو فهموا

== ١٦٦ ، ومجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا ص ٥ ، واللغة والنحو بين القديم والحديث للأستاذ / عباس حسن ص ٢٤ ، والحديث الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية للدكتور / محمد ضاري حمادي ، والحديث النبوي لمحمد بن لطفي الصباغ ص ١٠٩ ، والضرورة الشعرية في النحو العربي ص ٣١ ، والحديث النبوي في النحو العربي ص ٩٩ ، والسير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي للدكتور / محمود فجال ١٧/١ ، وفصول في فقه العربية للدكتور / رمضان عبد التواب ص ٩٧ ، ومناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة للدكتور / حسن هنداوي ص ١٤٤ .

(١) الذي ورد في المطبوع (بالحياة للبعث) .

منها الترتيب لم يكن لسؤالهم وجه ، وقول الشاعر :

ومـــنهلٍ فـــيه الغـــرابُ مـــيْتُ
ســـقيتُ مـــنه القـــومَ واســـتقيتُ

يريد : استقيت وسقيت ، وقول الآخر :

أغلـي السبـاءَ بكلِّ أدكنَ عاتـــقٍ … أو جونـــةٍ قُدِحَتْ وفُضَّ خِتامُهـا

والقدح من الجونة ، وهو دن الخمر بعد فض ختامها ، وأما القياس ... » [١] .

ولأنه كان يعتد بالسماع الكثير رفض بعض الآراء والقواعد التي لا يؤيدها سماع ، مثل :

ـ قولـــه : « وأجاز الكوفيون (كلاهما أجمعان أبصعان أبتعان) . ولم يرد به سماع » [٢] .

ـ قوله : « القسم الرابع (بدل الغلط) . ولم يأت في كلام فصيح ، ولـــذلك لـــم يأت في التنزيل ؛ لأنه يصدر عن سبق اللسان . وإنما ذكر من جملـــة أقسام البدل ، وإن كان الغلط لا ثبوت له حتى يذكر ؛ لأن الثاني هو المقصود وليس بغلط ، وإنما الغلط الأول » [٣] .

شواهده :

والـــشارح في اعتداده بالسماع كان يستشهد بالقرآن الكريم وقراءاته المخـــتلفة ، والحـــديث الـــشريف ، وكلام العرب نثرًا وشعرًا ، وفيما يلي تفصيل القول في ذلك :

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ١/٧٧٦ ، ٧٧٧ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ١/٧٦١ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ٢/٨١٢ .

١- القرآن الكريم :

لم يتعرض الشـــارح ـ غالبًا ـ لأصل من الأصول أو قاعـــدة من القواعد إلا استشهد على ذلك بآية أو أكثر من الذكر الحكيم ، ومن ذلك :

ـ قوله عن الفاعل : « وإن كان جمعًا مكسرًا أو اسمًا للجمع ظاهرًا جـــاز إثبات العلامة حملاً على الجماعة ، وحذفها حملاً على الجمع ، وفي التنـــزيل : ﴿ قَالَتِ الأَعْرَابُ ﴾ [الحجرات من/١٤] ، ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ ﴾ [البقرة مـــن/١١٣ ، والمائـــدة مـــن/١٨ ، ٦٤ ، والتوبة من/٣٠] ، و : ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ﴾ [الـــشعراء مـــن/١٠٥] ، ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾ [يوسف من/٣٠] ، و : ﴿ كَذَّبَ أَصْحَابُ الأَيْكَةِ ﴾ [الشعراء من/١٧٦] ، فجمع بين اللغتين » (١) .

ـــ وقـــولـــه عن حذف مفعولي (ظنّ) : « اعلم أنه يجوز حذف معمولـــيها معًـــا قياسًا على غيرها من الأفعال ؛ لأنها أفعال حقيقية يستقل بمرفوعها كلام وبدليل قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ هُمْ إِلاَّ يَظُنُّونَ ﴾ [البقرة من/٧٨] ، ﴿ وَظَنَنْـــتُمْ ظَـــنَّ الـــسَّوْءِ ﴾ [الفتح من/١٢] ، و : ﴿ أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [الأنعام من/٢٢] » (٢) .

ـ وقوله في باب المفعول المطلق : « أما المبهم فلتأكيد الفعل ، نحو (ضربت ضربًا) وفي التنزيل : ﴿ دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ [الفجر من/٢١] ، ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ [النساء من/١٦٤] » (٣) .

القراءات :

أكثر الدارسون قديمًا وحديثًا الكلام حول قبول القراءات والاستشهاد بها والاحتجاج لها ، وقد أُثِر عن جماعـــة من نحاة البصرة المتقدميـــن ـ

(١) شرح ألفية ابن معطي ٤٨٥/١ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ٥١٦/١ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ٥٢٦/١ .

وكذلك بعض أهل الكوفة – شيءٌ من الطعن في بعض القراءات السبعية والتشنيع على مَنْ قرأ بها [١] ، ولم يقف الشارح هذا الموقف ، بل اعتد بالقراءات المختلفة للقرآن الكريم ، فاستشهد بها متواترها وشاذها ، ووجَّه بعضَها ، وكانت عنده معينًا لا ينضب في الاستشهاد على تقرير القواعد ، وهو في استشهاده بها أحيانًا كان ينسبها ، وأحيانًا كان يوردها بلا نسبة ، وفيما يلي تفصيل ذلك :

قراءات منسوبة ، مثل :

– قوله في الاستثناء: « ولأن ستة من القراء قرأوا : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ [النساء من/٦٦] ، ولم يقرأ بالنصب إلا ابن عامر » [٢] .

– وقوله في باب الضمير: « وأما قراءة ابن عامر : ﴿ أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ ﴾ [الشعراء من/١٩٧] ، فقيل : في (كان) ضمير الشأن ؛ لئلا يكون اسمهما نكرة وخبرها معرفة ، ... » [٣] .

– وقوله عن (ما) الحجازية : « ويؤكده إجماع القراء على لغة أهل الحجاز في قوله تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف من/٣١] و : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ [المجادلة من/٢] ، ولم يقرأ على لغة بني تميم إلا شاذ ، ونقل عن عاصم : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾ بالرفع » [٤] .

قراءات غير منسوبة ، مثل :

– قوله في باب الحال : « ... ، أما الأخفش فتمسك بقوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ ﴾ [الزمر من/٦٧] ، على قراءة مَن نصب

---

(١) يُنظر مقدمة محقق المقتضب ١١١/١ ، ومقدمة محقق أمالي ابن الشجري ٩٥/١ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ٥٩٧/١ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ٦٥٠/١ .

(٤) شرح ألفية ابن معطي ٨٨٩/٢ ، ٨٩٠ .

(مطويات) وقراءة مَن قرأ : ﴿ مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الأَنْعَامِ خَالِصَةً لِذُكُورِنَا ﴾ [الأنعام من/١٣٩] ، بالنصب على الحال » (١) .

ــ وقوله عن (لدن) : « وفي التنزيل : ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا ﴾ [الكهف من/٧٦] ، قرئ بالتشديد والتخفيف » .

ــ وقوله في باب (إنَّ) وأخواتها: « وقد قرئ قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾ [الجن من/٢٣] ، بالفتح على تقدير (فجزاؤه أنَّ له نارَ جهنمَ) ، وبالكسر وهو الأكثر » (٢) .

توجيهه بعض القراءات ، مثل :

ــ قولــه في باب الجازم لفعلين : « وأما مَنْ قرأ : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ ﴾ [يوسف من/٩٠] ، بإثبات الياء ، فإما لأنه أجرى المعتلَّ مَجرى الصحيح فحذف الحركة ، وإما لأنه أشبع الياء » (٣) .

ــ وقولــه في الباب نفسه : « ومحل الفاء و(إذا) مع ما بعدهما جــزم بدلــيل قــراءة الكسائي : ﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [الأعراف/١٨٦] ، فجزم (يذرهم) لأنه معطوف على محل (فلا هاديَ له) » (٤) .

ــ وقوله في باب الأسمــاء الموصولــة : « وقد قرئ قوله تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ ﴾ [البقرة من/٢١٩] ، بالرفع والنصب على الوجهين جميعًا ، فالرفع على جواب (ما) لأنها مبتدأ ، والموصول خبرها والنصب على أن (ما) و (ذا) كلمة واحدة ، وهي في محل النصب بما

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ٥٦٢/١ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ٩٢٩/٢ ، ٩٣٠ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ٣٢١/١ .

(٤) شرح ألفية ابن معطى ٣٣٤/١ .

بعـدها وهـو (يـنفقون) أي : يسألونك أي شيء ينفقون ... و(العفو) منصوب بفعل دلّ عليه الأول ، ويجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ مقدر ، أي : المنفق العفو » (١) .

٢ .الحديث النبوي الشريف :

يـراد بالحـديث الـشريف : أقوال النبي ﷺ وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله أو أحواله أو ما وقع في زمنه . وقد تشتمل كتبُ الحديث على أقـوال التابعين أيضًا كالزهري وهشام بن عروة وعمر بن عبد العزيز ، والـذي جعـل بعـض اللغويين والنحويين يثبتون أقوال التابعين هؤلاء مع الرسـول والصحابة ثقتهم بصحة صدورها عنهم ، فيحتجون بها في إثبات مادّة لغوية أو دعم قاعدة نحوية أو صرفية (٢) .

ومع إجماع العلماء على أن النبي ﷺ أفصح العرب قاطبة ، اختلفوا فـي الاحـتجاج بالحديث النبوي الشريف في مجال النحو ، فمنهم مَنْ منع الاحتجاج به ، ومنهم مَنْ أجاز .

وكان ابن القواس ممن أجازوا الاحتجاج به بيد أنه لم يتوسع في ذلك فمجمـوع مـا أورده من حديث النبي ﷺ عشرون حديثًا ، **منها ما أورده استشهادًا على أمور نحوية** ، مثل :

ـ قولـه : « صاحب الحال شرطه أن يكون معرفة غالبًا ، فإن جاء نكـرة فـلا يخلو إما أنْ يتقدم على الحال أو يتقدم عليه ، فإن تقدم فإما أن يوصـف أو لا يوصـف ، فإن لم يوصف فمجيء الحال منه نكرة قبيح ؛ لإمكان الحمل على الصفة مع المخالفة في الإعراب ، فإن وصفت قربت من

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ٦٩٧/١ .

(٢) يُنظَـر فـيض نشر الانشراح ٢٢١/١ ، ٧٤٢/٢ ، وفي أصول النحو ص ٤٦ ، والحديث النبوي ص ١١٨ .

المعرفة وزال القبح ، وفي الحديث : " جاء على فرسٍ له سابقًا " ، فالنكرة موصوفة » [١] .

ـــ ما ذكره في باب العطف ، وأن عطف البيان يشارك الصفة في أمور إذ قال : « وأنه يطابق المتبوع في التعريف وهو الأكثر ، وفي التنكير في قولــه ﷺ : " ليس فيما دون خمسٍ ذودٍ صدقة " ، بتنوين (خمس) وهو قليل » [٢] .

ـ قوله في باب البدل : « وقد جاء بدل المضمر الغائب من مثله في قوله ﷺ لعمر ﷺ : " لا ولكن انحرها إياها " » [٣] .

ومنها ما أورده استشهادًا على أمور لغوية وهذا هو الأكثر ، مثل :

ـــ قــولـــه : « الإعراب منقول من اللغة إلى الاصطلاح ، إما من الإعــراب الذي هو البيان ، وفي الحديث : " البكر تُستأمر ، والثيِّب تُعرِبُ عن نفسها " ، أي : تبين » [٤] .

ـ حديثه عن معاني اللام إذ قال : « وبمعنى (بَعْد) كقوله ﷺ : " صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤياه" » [٥] .

ـ استشهاده على أن من اللغات التي وردت في كلمــة (اســت) : (ســه) بحذف العين بقوله ﷺ : « العينان وكاءُ السَّه » [٦] .

وأحيانًا يكون إيراده للحديث النبوي لأجل التوجيه والتخريج ، ومن

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ٥٦٤/١ .
(٢) شرح ألفية ابن معطي ٧٧٠/١ .
(٣) شرح ألفية ابن معطي ٨٠٦/٢ .
(٤) شرح ألفية ابن معطي ٢٢٢/١ .
(٥) شرح ألفية ابن معطي ٣٩٤/١ .
(٦) يُنظر شرح ألفية ابن معطي ١٢١٠/٢ .

بعدها وهو (ينفقون) أي : يسألونك أي شيء ينفقون ... و(العفو) منصوب بفعل دلَّ عليه الأول ، ويجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ مقدر ، أي : المنفق العفو » [١] .

٢ . الحديث النبوي الشريف :

يراد بالحديث الشريف : أقوال النبي ﷺ وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله أو أحواله أو ما وقع في زمنه . وقد تشتمل كتبُ الحديث على أقوال التابعين أيضًا كالزهري وهشام بن عروة وعمر بن عبد العزيز ، والذي جعل بعض اللغويين والنحويين يثبتون أقوال التابعين هؤلاء مع الرسول والصحابة ثقتهم بصحة صدورها عنهم ، فيحتجون بها في إثبات مادّة لغوية أو دعم قاعدة نحوية أو صرفية [٢] .

ومع إجماع العلماء على أن النبي ﷺ أفصح العرب قاطبة ، اختلفوا في الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في مجال النحو ، فمنهم مَنْ منع الاحتجاج به ، ومنهم مَنْ أجاز .

وكان ابن القواس ممن أجازوا الاحتجاج به بيد أنه لم يتوسع في ذلك فمجموع ما أورده من حديث النبي ﷺ عشرون حديثًا ، **منها ما أورده استشهادًا على أمور نحوية** ، مثل :

ـ قوله : « صاحب الحال شرطه أن يكون معرفة غالبًا ، فإن جاء نكرة فلا يخلو إما أنْ يتقدم على الحال أو يتقدم عليه ، فإن تقدم فإما أن يوصف أو لا يوصف ، فإن لم يوصف فمجيء الحال منه نكرة قبيح ؛ لإمكان الحمل على الصفة مع المخالفة في الإعراب ، فإن وصفت قربت من

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ١/٦٩٧ .

(٢) يُنظَر فيض نشر الانشراح ١/٢٢١ ، ٢/٧٤٢ ، وفي أصول النحو ص ٤٦ ، والحديث النحوي ص ١١٨ .

المعرفة وزال القبح ، وفي الحديث : " جاء على فرسٍ له سابقًا " ، فالنكرة موصوفة » (١) .

ـــ ما ذكره في باب العطف ، وأن عطف البيان يشارك الصفة في أمور إذ قال : « وأنه يطابق المتبوع في التعريف وهو الأكثر ، وفي التنكير في قولـــه ﷺ : " ليس فيما دون خمسٍ ذودٍ صدقة " ، بتنوين (خمس) وهو قليل » (٢) .

ـ قوله في باب البدل : « وقد جاء بدل المضمر الغائب من مثله في قوله ﷺ لعمر ﷺ : " لا ولكن انحرها إياها " » (٣) .

ومنها ما أورده استشهادًا على أمور لغوية وهذا هو الأكثر ، مثل :

ـــ قـــولـــه : « الإعراب منقول من اللغة إلى الاصطلاح ، إما من الإعـــراب الذي هو البيان ، وفي الحديث : " البكر تُستأمر ، والثيِّب تُعرِبُ عن نفسها " ، أي : تبين » (٤) .

ـ حديثه عن معاني اللام إذ قال : « وبمعنى (بَعْد) كقوله ﷺ : " صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤياه" » (٥) .

ـ استشهاده على أن من اللغات التي وردت في كلمـــة (اســـت) : (ســـه) بحذف العين بقوله ﷺ : « العينان وكاءُ السَّه » (٦) .

وأحيانًا يكون إيراده للحديث النبوي لأجل التوجيه والتخريج ، ومن

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ٥٦٤/١ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ٧٧٠/١ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ٨٠٦/٢ .

(٤) شرح ألفية ابن معطي ٢٢٢/١ .

(٥) شرح ألفية ابن معطي ٣٩٤/١ .

(٦) يُنظَر شرح ألفية ابن معطي ١٢١٠/٢ .

ذلك :

ـ حديثه في باب أسماء الأفعال عن أن الظروف تختص بالإغراء وأنه لا يكون إلا للمخاطب اتفاقًا ، إذ قال : « وأما ما جاء في الحديث وهو قولـه ﷺ : " ومـن لم يستطع فعليه بالصوم " ، فإنما حسنه تقديم ذكر الخطاب ، وهو قوله : " يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم " »(١) .

٣ .أقوال العرب النثرية :

يقول الشيخ/ محمد الطنطاوي : « ... والشواهد النثرية المعين الذي لا ينـضب فـي الاستـشهاد ؛ لكثرتها والظفر بها عند تلمس الدليل ، فهي منطق العربي في غدواته وروحاته ، يرسلها متى شاء ، وحيث كان ، وفيما يبتغي ويريد ، ويدخل فيها الأمثال السائرة »(٢) .

ومع هذه الأهمية للشواهد النثرية نجدها عند ابن القواس قليلة نسبيًا إذا قيست بشواهده القرآنية والشعرية ، فلم تتجاوز ثلاثين شاهدًا ، **منها** :

ـ قولـه في باب الأسماء الستة عن اللغات التي وردت في (أخ) وأن منها لغة القصر : « وفي المثل : مكره أخاك لا بطل »(٣) .

ـ قولـه في باب (كاد) وأخواتها عن (عسى) : « ... وتستعمل ناقصة وتامة ، فالناقصة تحتاج إلى اسم وخبر كـ (كان) ويدل على ذلك ظهور النصب في خبرها في قول الزباء : عسى الغويرُ أبؤسًا »(٤) .

ـ قولـه في باب صيغ المبالغة : « ... ومن كلامهم : إنَّه لمِنحارٌ

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ١٠٣١/٢ .

(٢) نشأة النحو ص ٦٢ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ٢٥٧/١ .

(٤) شرح ألفية ابن معطي ٨٩٩/٢ .

بوائكَها » (١) .

وأحيانًا كان يوردها شارحًا إياها ، ومن ذلك :

– قول ابن معطي في باب التحذير والإغراء :

وهكـــذا : كلـــيهما وتمـــرا إيـــاك إيـــاك المـــراءَ الـــشَّرَّا

علـــق الشارح بقولـــه : « أي : وهكذا وجب الإضمار في (كليهما وتمرًا) فـــ (ذا) إشارة إلى وجوب الإضمار ، وأصل هذا المثل أن رجلاً من العرب أشرف على آخر ، وبين يديه زبدٌ وسنام وتمر ، فقال لـــه : مِن أيهما تحب أن أطعمك ؟ أمن الزبد أو من السنام ؟ فقال له : كليهما وتمرًا . أي : أعطني كليهمـــا ، وزدني تمرًا . ويروى (كلاهمـــا وتمرًا) ، فيرفع (كلاهما) بالابتداء والخبر محذوف ، وينصب (تمرًا) والتقدير : كلاهما لي وزدني تمرًا » (٢) .

ـــ قولـــه : « ومن كلامهم (سُرْعانَ ذا إهالةً) واختلف في أصل المثل :

فقيل : إن بعض العرب مِن الحمقى اشترى شاةً هزيلة يسيل رغامها من أنفها ، فقالت له أمُّه : لِمَ اشتريتَها ؟ فقال : أوَ ما ترين إهالتَها تسيل من أنفها ؟ فقالت : سرعان ذا إهالة .

وقـــيل : إن أعرابيًّا طلب مِن راعٍ شاةً سمينة ليشتريَها ، فجاءه بشاة يسيل رغامها . فقال : أين ما طلبت منك ؟ فقال : ألا ترى شحمها يسيل من منخريها ؟ فقال له ذلك .

وقـــيل : كان لرجل نعجة هزيلة يسيل رغامها ، فقيل له : ما الذي يسيل ؟ فقال : ودكها . فقال له السائل : سرعان ذا إهالة .

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ٩٩١/٢ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ٤٩٦/١ .

و(ذا) فاعل (سرعان) والإشارة إلى الرغام ، و(إهالة) منصوب إما على التمييز أو على الحال » [١] .

وأحيانًا كان يحكم عليه بالشذوذ إذا خالف القواعد ، ومن ذلك قوله في باب المنادى عن حذف حرف النداء مع النكرة المبهمة : « وأما النكرة المبهمة نحو (يا رجلاً) فامتناع الحذف منه لئلا يلتبس بغيره من المفاعيل ولأنه يصح أن يوصف به أي ، وقد شذ من ذلك (افتد مخنوق) و(أصبح ليل) و(أطرق كرا) ؛ لكونها أمثالاً جرت مَجرى الأعلام ، ولكثرة الاستعمال » [٢] .

٤.الشواهد الشعرية :

الشعر يشكِّل قسمًا كبيرًا مِن تراثنا اللغوي والنحوي ؛ إذ هو ديوانُ العرب ، وبه حُفِظت الأنسابُ ، وعُرفت المآثرُ ، ومنه تعلمت اللغة ، وهو حجةٌ فيما أشكل مِن غريبِ كتابِ الله ، وغريبِ حديثِ رسول الله ﷺ ، وحديثِ صحابته والتابعين [٣] ، وهو يأتي في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم [٤] ، مِنْ حيث الاعتمادُ عليه ، وكثرةُ الاستشهاد به في إثباتِ القواعد النحوية والصرفية .

ولم ينهج الشارح منهجًا محددًا في إيراد الشواهد :

الأكثر أنه كان يورد البيت كاملاً ، ومن ذلك :

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ١١٦١/٢ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ١٠٤٥/٢ ، ١٠٤٦ .

(٣) يُنظَر المزهر للسيوطي ٤٧٠/٢ .

(٤) **أما بالنسبة إلى الحديث النبوي الشريف فهو المصدر الثاني في التشريع ، أما في مجال الاستشهاد به في النحو فقد سبق القول بأن في ذلك خلافًا بين العلماء .**

لَلُبسُ عباءة وتقرَّ عيني أحبُّ إليَّ مِنْ لبس الشُّفوفِ [١]

أتهجرُ سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفسًا بالفراق تطيبُ [٢]

ثلاثةُ أحبابٍ فحُبٌّ علاقة وحُبٌّ تِمِلاَّق وحُبٌّ هو القتلُ [٣]

وأحياناً كان يكتفي من البيت بصدره ، ومن ذلك :

فبتُ لدى البيتِ العتيقِ أخيلُه ... ...[٤]

وما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ ... ...[٥]

وما أنا كنتيٌّ وما أنا عاجنُ ... ...[٦]

وأحياناً كان يكتفي من البيت بعجزه ، ومن ذلك :

... ... وقد بدا هنك من المئزرِ [٧]

... ... ولا أُحاشي من الأقوامِ مِن أحدِ [٨]

... ... وحملْتُ برةَ واحتملتَ فجارِ [٩]

وأحياناً كان يكتفي من البيت بمحل الشاهد ، ومن ذلك :

... ... وكأن قدِ [١٠]

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ٣٥٤/١ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ٥٧٩/١ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ١٣٠٤/٢ .

(٤) شرح ألفية ابن معطي ٥١٢/١ .

(٥) شرح ألفية ابن معطي ١٠٨٨/٢ .

(٦) شرح ألفية ابن معطي ١٢٧٠/٢ .

(٧) شرح ألفية ابن معطي ٢٥٨/١ .

(٨) شرح ألفية ابن معطي ٦١١/١ .

(٩) شرح ألفية ابن معطي ١٠٢٦/٢ .

(١٠) شرح ألفية ابن معطي ٣١٦/١ .

... ... إن وصلت وإن لم [١]

... ... وما بالربع مِن أحدِ [٢]

ولم ينهج أيضًا منهجًا محددًا في نسبة الشواهد ، فقد نسب بعضها وأهمل أكثرها :

نسبته بعض الشواهد ، ومن ذلك :

ـ قوله في باب التوكيد : وأما تكرار الحرف فكقول جميل :

لا لا أبـوح بحـب بثنـة بعدمـا أخـذت عليَّ مواثقًا وعهـودا [٣]

ـ وقوله في باب البدل : وأما النكـرة الموصوفة من نكرة غير موصوفة فكقول كثير :

وكنتُ كذي رجلين رجلٍ صحيحةٍ ورجلٍ رمى فيها الزمانُ فشُلتِ [٤]

ـ وقوله : وأما جواز العطف بالرفـع على الموضع فمما تنفرد به (إنَّ) اتفاقًا نحو (إنَّ زيدًا منطلقٌ وعمرًا وعمروٌ) . قال جرير :

إنَّ الخلافـةَ والنُـبُوَّةَ فـيهمُ والمَكْـرُماتُ وسـادةٌ أطهـارُ [٥]

وأحيانًا كـان يكتفي ـ لتوثيـق الشاهـد ـ بنسبته إلى المنشد أو الكتاب الذي ورد فيه أو مَن احتج به ، ومن ذلك :

ـ قوله : وأنشد الفراء :

لـئن تـكُ قد ضاقت عليَّ بيوتكم لـيعلم ربـي أن بيتـي أوسعُ [٦]

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ٣١٧/١ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ٤٠٠/١ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ٧٥٦/١ .

(٤) شرح ألفية ابن معطي ٨٠٤/٢ .

(٥) شرح ألفية ابن معطي ٩٥٢/٢ .

(٦) شرح ألفية ابن معطي ٤٣٣/١ .

ـ وقوله : ومنه قول الشاعر وهو أيضًا من أبيات الكتاب :

متـــى تأتنـــا تلممْ بنا في ديارنـــا   تجد حطبًا جزْلاً ونارًا تأجَّجـــا (١)

ـ وقوله : وأما سيبويه فاحتج بقوله :

... ...   وقـــد بدا هنـــك من المئزرِ (٢)

والأكثر هو إهمال نسبة الشواهد ، ومن ذلك :

والـــشمس طالعةٌ ليستَ بكاسفـــة   تبكي عليك نجومَ الليلِ والقمرا (٣)

ومـــا المـــال والأهلون إلا ودائعُ   ولا بـــد يـــومًا أن تردَّ الودائعُ (٤)

إذا مِتُّ كان الناسُ صنفانِ : شامتٌ   وآخـــرُ مثنٍ بالذي كنتُ أصنعُ (٥)

وهو في إيراده الشواهد الشعرية لم يقتصر عليها بل **استشهد أيضًا بالأرجاز** ، ومن ذلك :

يصبحُ عطشانَ وفي البحرِ فمُه(٦)

قدنيَ مِنْ نصر الخُبيبين قدي (٧)

يـــا أبجـــرُ بن أبجـــرِ يا أنتا (٨)

ونلحـــظ فـــي شواهده أنه لم يقتصر على فترة زمنية محددة ، وإنما استشهد بشعراء كل العصور الأدبية التي يحتج بهم :

فاستشهد بشعر الجاهليين كالأعشى ، وامرئ القيس ، وتأبط شرًا .

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ٨١٢/٢ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ١٣٨٦/٢ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ٥٩١/١ .

(٤) شرح ألفية ابن معطي ٦١٧/١ .

(٥) شرح ألفية ابن معطي ٦٥٠/١ .

(٦) شرح ألفية ابن معطي ٢٥٥/١ .

(٧) شرح ألفية ابن معطي ٦٨١/١ .

(٨) شرح ألفية ابن معطي ١٠٣٧/٢ .

واستشهد بشعر المخضرمين كأبي ذؤيب الهذلي ، وسحيم بن وثيل ، ولبيد .

واستـــشهد بشعر الإسلاميين كأبي النجم ، وجرير ، وجميل ، وذي الرمة ، ورؤبة ، والعجاج ، وعمر بن أبي ربيعة ، والفرزدق ، والكميت .

أما ما أورده من شعر لأبي الطيب المتنبي ، وهو :

... ... لأنت أسود في عيني من الظُّلَمِ (١)

ولأبي نواس ، وهو :

كــأنَّ صُغرى وكبرى من فواقعها ... ... (٢)

فإنما أورده للتوجيه أو للتخطئة .

• **وكان يُعنى ببيان معاني بعض كلمات الشاهد** ، ومن ذلك :

وصــــاليات ككمــــا يؤثفــــين

علق بقوله : « ومعنى يؤثفين : يجعلن أثافي تحت القدر ، والصاليات : المسودات من النار ، وواحد الأثافي (أثفية) ... » (٣) .

ـ ومنه أيضًا قول الشاعر يصف قطاة :

غــدتْ منْ عليه بعد ما تمَّ ظِمؤُها تـــصلُّ وعـــن قيض ببيداءَ مجهلِ

علق بقوله : « ويروى (بزيزاء) والظِّمء : ما بين الشُّربين ، ويروى (خمسها) وهو الذي يَردُ الماءَ في اليوم الخامس مِن يوم الورود ، وتصلُّ : تصوِّت حشاها مِن يبس العطش ، والقيض : قشر البيض الأعلى » (٤) .

ـ ومنه أيضًا قول العجاج :

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ٢/٩٦٤ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ٢/١٠٠٥ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ١/٣٨٨ .

(٤) شرح ألفية ابن معطي ١/٤١٦ .

يـــركبُ كـــلَّ عاقـــرٍ جُمهـــورِ
مخافـــةً وزعـــلَ المَحْـــبورِ
والهَـــولَ مَـــنْ تَهَـــوُّلِ الهُـــبورِ

علق عليه بقولـــه : « والعاقر : الرملة التي لا تنبت ، والجمهور : معظم الشيء ، أي : يركب كلَّ رملة عظيمة لا تنبتَ مخافة أن تصاد ؛ لأنه يصف الثور الوحشي ، وإذا لم يكن في الرملة نبات [١] لم يكن للصائد فيها مـا يـستره عـن الثور فيراه فيهرب منه ، والزعل : النشاط ، والحبور : المسرور والهبور : جمع (هبرة) وهي القطعة من الرمل » [٢] .

وبيان محل الشاهد ، وإعرابه ، ومن ذلك :

ــ حديثه عن العلم المنقول من جملة فعلية ، فقد أورد قول الراجز :

نُبِّـــئتُ أخوالـــي بنـــي يـــزيدُ
ظلمًـــا علينـــا لهـــم فديـــدُ

ثم قال : « ففي (يزيد) ضميرٌ ؛ لأنه مأخوذ من قولـــهم : " المالُ يزيدُ " ، فيكون فيه ضمير مستكن مرتفع بـــ (يزيد) ، وإلا لو كان مجردًا عن الضمير لكان في موضع الجر مفتوحًا ؛ لكونه مفردًا لا يتصرف .

ويروى بالتاء المعجمة بنقطتين من فوق ، وبالياء ، وهو الأصح لأن الذي بالتاء مفرد لا جملة ؛ بدليل إعرابه ومنعه من الصرف في قوله :

يعثرن في حدِّ الظُباتِ كأنما كُسيت برود بني تزيد الأذرع

وهـــو تـــزيدُ بن حلوان أب القبيلة ، وإليه تنسب البرود التزيدية ... والأجود في إعرابه أن تكون (بني) صفة لـــ (أخوالي) الذي هو مفعول ثانٍ لـــ (نُبئت) ، وقيل : إنه بدل منه ، والأول أظهر ... و(لهم فديـــد)

---

(١) الذي ورد في المطبوع (ثبات) .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ١/٥٨٥ .

في محل نصب مفعول ثالث و(ظلمًا) يحتمل نصبه أربعة أوجه : أحدها : على المفعول له ... ، وثانيها : أنه مصدر في موضع الحال ... ، وثالثها : أن يكون تمييزًا ... ، ورابعها : أن يكون مفعولاً ثالثًا بمعنى (ظالمين) أو (ذوي ظلم) والجملة بعده مفسرة ، وأما جعله حالاً من ضمير المجرور فضعيف ... » (١) .

ـ حديثه عن (لعلّ) وأن من لغاتها أن تستعمل حرف جر كقوله :

فقلتُ ادعُ أخرى وارفعِ الصوتَ معلنًا   لعــلَّ أبــي المغــوارِ منكَ قريبُ

ثم قوله : « ويحتمل أن تكون مخففة وفيها ضمير الشأن ، وأُدغِمت لامها في لام الجر بعد فتحها مع المظهر حملاً على المضمر ، ولأنه قد رُوِي بكسر اللام ، و (قريــب) مبتدأ ، أي : جواب قريــب ، و (لأبي المغوار) خبره ، والجملة خبر (لعل) » (٢) .

ـ حديثه عن أفعل التفضيل ، فقد أورد البيت الآتي :

فخيرٌ نحن عند الناس منكمْ   إذا الداعي المثوِّبُ قال يا لا

ثــم قال : « فقيل : (خير) خبر مبتدأ محذوف ، و(نحن) تأكيد للضمير فيه ، و(منكم) متعلق به .

وقــيل : (نحن) مبتدأ ، و(خير) خبر مقدم ، وقد وقع الفصل ، وقيل : (منكم) متعلق بما دلَّ عليه الأول .

وقيل : (نحن) مرتفع بــ (خير) وهو مبتدأ وقد أغنى فاعله عن الخبر ، وهو ضعيف لما مرَّ » (٣) .

وبيان روايات بعض الشواهد ، ومن ذلك :

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ٦٤٣/١ ، ٦٤٤ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ٩١٠/٢ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ١٠٠٤/٢ ، ١٠٠٥ .

ـ قول الشاعر :

تذرُ الجماجمَ ضاحيًا هاماتُها بَلْــه الأكــف كأنها لم تخلق

إذ قال : « يروى بنصب (الأكف) وجرها ورفعها ... » [١] .

ـ وقول الفرزدق :

كَمْ عمــة لك يا جريرُ وخالــة فدعاءَ قد حلبــتْ عليَّ عِشــاري

إذ قــال : « يُروى بنصب (عمة ، وخالة) ، وجرهما ، ورفعهما ... » [٢] .

ـ وقول الشاعر :

ألا يــا زيــدُ والــضحاكُ ســيرا فقــد جاوزتمــا خَمَــرَ الطــريقِ

إذ قال : « بالرفع والنصب » [٣] ، يقصد (الضحاك) .

٢ ـ القياس :

هــو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه ، وهو معظم أدلة النحو ، والمعول عليه في غالب مسائله [٤] ، **فمن اعتداده به :**

ـ قولــه : « اعلم أن (لولا) التي هي لامتناع الشيء لوجود غيره يقــع [٥] بعدها الظاهر والمضمر ، فالظاهر مرفوع بالابتداء عند البصريين وخبره واجب الحذف إذا كان عامًّا كما يبين بعد ، أو بالفاعلية كما ذهب إليه الكوفــيون ، وأما المضمر فالأجود أن يكون مرفوعًا منفصلاً ؛ قياسًا على

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ١٠٢٢/٢ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ١١٢٤/٢ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ١٠٥٥/٢ .

(٤) يُنْظَــر الإغراب في جدل الإعراب ص ٤٥ ، ولمع الأدلة ص ٩٣ ، والإصباح في شرح الاقتراح ص ١٧٥ .

(٥) الذي ورد في المطبوع (تقع) والمناسب ما أثبت .

الظاهـر ، وفي التنزيل : ﴿ لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [سبا من/٣١] ، وقول الشاعر :

ولـولا نحـنُ أدركـه حسـامُ ... ...

وقد يقع بعدها المضمر المتصل ... » [١] .

ـ قولـه : « ويجوز في ياء (ثماني عشرة) الفتح ، وهو الأفصح قياسًا على أخواته » [٢] .

ـ وقوله في باب المقصور والممدود : « وكل منهما قياسي وسماعي ... أما السماعي فلما كان مأخذه من كتب اللغة لأنه موقوف على النقل لم يذكـره . وأما القياسي فإنه هو الذي يجب على النحوي إعطاء الضابط فيه ليقاس عليه غيره ؛ لأنه يحمله على نظيره من الصحيح غالبًا ... » [٣] .

ومن رفضه له إذا لم يؤيد بسماع كثير حديثـه عن عدم إعمال (إن) النافـية إذ قـال : « وإنما لم تعمل [حملاً] [٤] على (ما) حطًّا لها عنها ، وقد جاء إعمالها في الشعر ، كقوله :

إنْ هـو مـستوليًا علـى أحـد إلا علـى أضـعف المجانـين

وهو شاذ .

وأجـاز المبرد والكوفيون إعمالها مطلقًا قياسًا على (ما ، وليس) لأنها بمعناهما [٥] في نفي الحال .

وهـو ضـعيف ؛ لأنه قياس في اللغة ، وهي لا تثبت بالقياس على

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ٣٧٨/١ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ١١٠٤/٢ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ١٢٧٣/٢ .

(٤) زيادة يستقيم بها الأسلوب .

(٥) ... قياسًا على ما وليس لأنها بمعناها) .

الأصح » [١] .

والعلة – وهي أحد أركان القياس – قد عني بها الشارح عناية كبيرة ، فاستخدم أسلوب التعليل لأكثر الظواهر ، وهو أيضًا أسلوب قريب من الناحية المنطقية ، ومن ذلك :

– قوله : « واعلم أن كل اسم بني فلا بد فيه من السؤال عن علة بنائه ؛ لخروجه عن أصله . فإن كان ساكنًا ففيه سؤال واحد ، وإن كان متحركًا ففيه ثلاثة أسئلة : عن علة البناء ، وعن مطلق الحركة ، وعن خصوصها .

وأما الأفعال والحروف فلا سؤال عن علة بنائها ؛ لكونه الأصل فيها فإن كانت متحركة ففيها سؤالان : عن مطلق الحركة ، وعن خصوصها .

والأصل في البناء السكون لوجهين :

أحدهما : ما تقدم ، والآخر : أن حركته لا تدل على معنى فلا حاجة إليها .

وإنما يعدل إلى الحركة لأربعة أسباب :

أحدها : لالتقاء الساكنين ، وهو مشترك نحو (أين ، وردَّ ، وإنَّ) .

الثاني : أن تكون الكلمة معرضة للابتداء بها إما لفظًا كالحروف الأُحادية كالباء واللام والكاف ، وإما تقديرًا نحو (أكرمتك) فإن الكاف وإن كان متصلاً لفظًا فهو منفصل تقديرًا أو حكمًا ؛ لكونه ضمير المنصوب .

الثالث : عروض البناء ، وذلك في المنادى نحو (يا زيد) والغايات نحو (قبل وبعد) والنكرة مع (لا) نحو (لا رجل) والمضاف إلى ياء المتكلم نحو (غلامي) على رأي ، والمركب نحو (خمسة عشر) .

والرابع : أن يضارع ما ضارع المتمكن كالماضي ، فإنه ضارع

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ٢/١١٤٠ ، ١١٤١ .

المضارع في وقوعه صفة وخبرًا وشرطًا وجزاءً .

وإنما كان الأصل فيما وجب تحريكه لالتقاء الساكنين الكسر لوجهين :

أحدهما : أن التقاء الساكنين أكثر ما يكون في الفعل ، فحُرِّك بحركة لا يحرك بها إعرابًا ولا بناءً ؛ ليكون ذلك كالعوض في دخوله عليه في حال إعرابه وبنائه ، وحمل غيره عليه .

الثاني : أن الكسرة حركة لا توهم إعرابًا ؛ لأنها لا تكون إعرابًا إلا مع التنوين أو ما يقوم مقامه من ألف ولام وإضافة ، بخلاف الضمة والفتحة فلو حُرِّك الساكن بهما لتوهم الإعراب » (١) .

ـــ ومن ذلك أيضًا حديثه عن الاسم المنقوص ، إذ قال : « وسُمِّي منقوصًا لأمرين :

أحدهما : لنقصان ما يستحقه من ظهور علامة الرفع والجر .

الثانـــي : لنقـــصانه بحذف لامه مع نقصان ما له من حركتي الرفع والجر .

وإنمـــا لم تظهر فيه علامة الإعراب حالتي الرفع والجر ، وإن كان غيـــر مـــتعذر اســـتثقالاً للضمة والكسرة على الياء ، أما الكسرة فلاجتماع الأمـــثال لأن الياء تعدُّ بكسرتين وقبلها كسرة ، وأما الضمة فحملاً لها على الكـــسرة لمناسبتها إياها ، بدليل اجتماع أصليهما ردفين دون الألف ، ولأن الـــضمة أثقـــل من الكسرة ، بدليل قلب الواو إلى الياء إذا اجتمعا والسابق ساكن ، دون العكس ، نحو (سيِّد وهيِّن) .

وأما ظهور علامة النصب فلخفتها ؛ لأن الفتحة بعض الألف ، وهي أخف حروف المد واللين ؛ للزومها السكون » (٢) .

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ١/٢٣٩ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ١/٢٤٥ ، ٢٤٦ .

ـــ ومن ذلك أيضًا حديثه عن النكرة والمعرفة إذ قال : « والنكرة هي الأصل لوجهين :

• أحدهما : أن نسبة النكرة إلى المعرفة نسبة العام إلى الخاص ، والعام مقدم على الخاص ، أما الأول فلأن النكرة يصح إطلاقها على كل واحد من المعانـــي على سبيل البدل ؛ ألا ترى أن كل واحد منهما على التعيين يطلق علـــيه (شـــيء) ولا يـــنعكس ... وأما الثاني فلأن العام أكثر وجودًا من الخاص .

وثانيهما : أن ما مِن مسمى باسم خاص إلا ويتقدمه اسم عام فإن لفظ (رجل) يقال على الواحد من نوع الإنسان قبل أن يوضع له اسم يخصه ، وعلى كل واحد من أفراد نوعه » [١] .

واعتد أيضًا بالحمل وهو قياس ، ومن ذلك :

ـــ حديثه عن إعراب الاسم المنقوص إذ قال : « وقد جاء المرفوع والمجرور على الأصل في الضرورة ؛ حملاً على المنصوب ... » [٢] .

ـ وقولـــه أيضًا : « وقد جاء المنصوب على خلاف الأصل ؛ حملاً على المرفوع والمجرور ... » [٣] .

ـــ استدلاله على أن صيغ المبالغة تعمل عمل الفعل إذ قال : « ... أنهـــا لما كانت معدولة عن اسم الفاعل لمعنى المبالغة ، جرت مجراه فـــي العمل » [٤] .

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ٦٢٨/١ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ٢٤٦/١ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ٢٤٧/١ .

(٤) شرح ألفية ابن معطي ٩٨٨/٢ .

٣ـ الإجماع :

المراد به إجماع نحاة البلدين : البصرة والكوفة [١]، يقول ابن جني : « اعلـم أن إجمـاع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص ، فأما إذا لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة » [٢] .

وقد أخذ الشارح بمبدأ الإجماع في النحو ، كمـا أخذ بالأصلين السابقين : السماع ، والقياس ، وكان الإجماع عنده أصلاً مرعي الجانب لا تصح مخالفته ، ولذلك نراه يقف منه موقف الالتزام ، يدل على ذلك :

ــ قولـه : « واعلم أنَّ الخلاف إنما هو في نحو (ما زيدٌ قائمًا) علـى رأي أهل الحجاز ، و(ما زيد قائم) على الأخرى ، وأما نحو (ما زيـدٌ إلا قائمًا ، وما قائمًا إلا زيد) فممتنع بالاتفاق ، و(ما قائم زيدٌ ، وما زيدٌ إلا قائمٌ) فجائز بالاتفاق » [٣] .

ــ قوله عن (إن) وأخواتها : « واعلم أن هذه الحروف بالنسبة إلى الإفراد والتركيب ثلاثة أقسام : فـ (إنَّ وأنَّ وليت) مفردة بالاتفاق » [٤] .

ــ قولـه : « ... فالعطف على المحل في باب (إنَّ) على ثلاثة أقـسام : جائز بالاتفاق ، وممتنع بالاتفاق ، ومختلف فيه ، فالجائز بالاتفاق في (إنَّ) المكسورة ، والمختلف (لكنْ) و(أنَّ) المفتوحة ، والممتنع بقية أخواتها » [٥] .

---

(١) يُنظَر الإصباح في شرح الاقتراح ص ١٥٩ .

(٢) الخصائص ١/١٩٠ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ٢/٨٩٠ .

(٤) شرح ألفية ابن معطي ٢/٩١٠ .

(٥) شرح ألفية ابن معطي ٢/٩٥٤ .

٤ ـ الاستصحاب :

هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عـن الأصل ، وهو من أدلة النحو المعتد بها ، وإن كان أضعفها ، ولهذا لا يجـوز التمـسك بــه ما وجد هناك دليل ، **ومن المواضع التي اعتد فيها الشارح بهذا الدليل :**

ـ قوله ـ محتجًّا لسيبويه على أن فتحة الممنوع من الصرف فتحة إعراب ـ : « أنه لما كان [يقصد الممنوع من الصرف] في حالة الرفع والنصب معربًا وجب أن يكون في حالة الجر كذلك عملاً بالاستصحاب » [١] .

ـ وقوله ـ محتجًّا للأخفش على أن الضمير في نحو (لولاي) في محـل جـر ـ قال : « وأما الأخفش فاحتجَّ بالاستصحاب في العمل وبأن تغييـر العامل لم يعهد إلا في (لدن) بخلاف تغيير الضمائر ؛ فإن ضمير المرفوع يستعار كثيرًا لتأكيد المجرور نحو (مررت بك أنت) ... » [٢] ، ولم يعلق الشارح على هذا الدليل ، وهذا يدل على اعتداده به .

ـ وقولــه عن لام الابتداء إذا اجتمعت مع (إنَّ) : « والقياس في هذه اللام أن تتقدم على (إنَّ) ؛ لأنها قبل دخول (إنَّ) على الجملة كانت واجبة التقديم عليها ، فيجب ذلك بعده عملاً بالاستصحاب ... إلا أنها أخرت لئلا يتوالى حرفا تأكيد ... » [٣] .

وبعد ، فهـذا مجمـل الأدلة التي اعتمد عليها الشارح ، والتي لا تخـرج عن منهج البصريين ، بل هي نموذج لتطبيق منهجهم ، وذلك لأن القياس عندهم أساس يُبنى عليه الحكم النحوي ، وهو إنما يكون على مذاهب

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ١/٢٦٠ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ١/٣٧٩ ، ٣٨٠ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ٢/٩١٢ .

العـرب والمـستعمل في كلامهم ، وهو قائم على الأخذ بالأغلب والاعتداد بالأشيع ، أما النادر أو الشاذ ــ إذا ثبت عن عربي ثقة ــ فحسبك أن تجد له علة تأوله بها ، ثم ليس لك بعد ذلك إلا أن تحفظه وليس لك أن تقيس عليه .

*****

الفصل الثاني

منهج ابن القواس في (شرح كافية ابن الحاجب) (١)

المبحث الأول

منهجه مع متن الكافية

لما كان ابن القواس شارحًا كافية ابن الحاجب كان من الطبعي أن يسير على وفق ترتيب أبوابها وفصولها ومسائلها وفرعياتها ، ولم يكن بإمكانه أن يخرج عن هذا النسق ؛ لأنه شارح لها .

وطرق العلماء مختلفة في تناول المتون النثرية عند شرحها :

فمنهم مَنْ يتناولها شرحًا بالقول ، كأن يقول : « قوله : .... » ويقوم بتجزئة المتن إلى مقاطع فيورد جملة أو جملتين أو فقرة ثم يشرحها ، كما صنع ابن يعيش في كتابيه (شرح المفصل ، وشرح الملوكي) .

ومنهم مَنْ يتناول المتن شرحًا بالتضمين والمزج ، كما صنع الجامي في كتابه (الفوائد الضيائية) ، والشيخ خالد الأزهريِ في كتابه (التصريح بمضمون التوضيح) .

ومنهم مَنْ يتناول المتن شرحًا حرًّا ، كما فعل ابنُ عصفور في كتابه (شرح جمل الزجاجي) .

وقد كان ابن القواس في شرحه كافية ابن الحاجب من المجموعة الأولى ؛ فكان أحيانًا :

---

(١) حققه الباحث / زيان أحمد الحاج إبراهيم ، ونال به درجة الدكتوراه ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر بالقاهرة (١٤٠٢هـ ١٩٨٢م) والرسالة بمكتبة الكلية برقم (١٧٤٣) .

ـــ وحققه الدكتور / علي الشوملي ، الناشر دار الكندي ودار الأمل بالأردن (١٤٢١هـ ٢٠٠٠م) ، وهذه هي الطبعة التي اعتمدت عليها في البحث .

يورد جملة واحدة ، ثم يشرحها ، وهذا هو الغالب ، ومن ذلك:

ـ قوله : « قال المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ : الكلمة لفظ وُضع لمعنى مفرد » [١] .

ـ وقوله : « قال : وهي اسم وفعل وحرف » [٢] .

ـ وقوله : « قال : الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد » [٣] .

وأحياناً يورد عدة جمل ، ومن ذلك :

ـ حديثه عن انحصار الكلمة في أنواعها الثلاثة إذ قال : « قال : لأنهـا إما أن تدل على معنى في نفسها أو لا ، الثاني الحرف ، والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا ، الثاني الاسم ، والأول الفعل » [٤] .

ـ حديثه عن الممنوع من الصرف إذ قال : « قال : الوصف شرط أن يكون في الأصل فلا تضره الغلبة ، فلذلك صُرف (مررت بنسوة أربع) وامتنع (أسود) و(أرقم) للحية و(أدهم) للقيد ، وضعف منع (أفعى) للحية و(أجدل) للصقر و(أخيل) للطائر » [٥] .

ـ حديثه عن الضمير إذ قال : « قال : ويكون منفصلاً ومتصلاً ، مـستترًا وبارزًا على حسب العوامل نحو (هو زيد قائم ، وكان زيدٌ قائمٌ ، وإنـه زيدٌ قائمٌ) ، وحذفه منصوبًا ضعيف ، إلا مع (أنْ) إذا خففت فإنه لازم » [٦] .

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٨٢/١ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ٨٣/١ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٨٤/١ .

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ٨٣/١ .

(٥) شرح كافية ابن الحاجب ١٢٢/١ .

(٦) شرح كافية ابن الحاجب ٣٣٨/١ .

وأحياناً كـــان يورد نص ابن الحاجب ثم يشرح الموضوع ، وبعد ذلك يعود إلى تفسير ألفاظ المتن ، ومن ذلك :

ـــــ حـــديث ابـــن الحاجب عن نون الوقاية ، فقد شرح ابن القواس الموضوع ، ثم قال : « وإذا تقرر هذا فلنرجع إلى تفسير المتن ... » (١) .

ـــــ حـــديث ابن الحاجب عن أسماء الأفعال ، فقد شرح ابن القواس الموضوع ، ثم قال : « وإذا تقرر هذا فلنرجع إلى تفسير المتن ... » (٢) .

ـــــ حديث ابن الحاجب عن (مذ ، ومنذ) ، فقد شرح ابن القواس الموضوع ، ثم قال : « وإذا تقرر هذا فلنرجع إلى تفسير المتن ... » (٣) .

وكان يعنى ببيان مرجع الضمائر في المتن ، ومن ذلك :

ـ قوله : « **قال : وهي اسمٌ وفعل وحرف** . أقول : (هي) ضمير الكلمة ، أي : الكلمة تنقسم إلى هذه الثلاث » (٤) .

ـ وقوله : « **قال : وهو معرب ومبني ، فالمعرب المركب الذي لم يشبــه مبني الأصل** . أقول : و(هو) ، أي : الاسم ينقســم إلـــى معرب ومبني » (٥) .

ـ حديثه عن المندوب إذ قال : « **قال : وهو المتفجع عليه بـــ (يا) أو (وا) ، [و] اختص بـــ (وا)** . أقول : و(هو) أي المندوب المتفجع عليه بـــ (يا) أو (وا) » (٦) .

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٣٣٤/١ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ٣٧٠/١ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٤٠٠/٢ .

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ٨٣/١ .

(٥) شرح كافية ابن الحاجب ٩٤/١ .

(٦) شرح كافية ابن الحاجب ٢٠٤/١ .

اعتماده على عدة نسخ ، فلم يُقِم ابنُ القواس شرحَه على نسخة واحـدة من (الكافية) ، بل رأى أن الدقة في العمل تقتضي أن يقوم شرحه على عدة نسخ ، وقد أشار إلى ذلك عند حديثه عن علامات الاسم إذ قال : « ... وخواصــه كثيــرة ، وقد اقتصر المصنف على ذكر أربع خواص ، ويوجد [١] في بعض النسخ (والإسناد إليه) فتكون خمسًا » [٢] .

*****

---

(١) الذي ورد في المطبوع (ولا يوجد) ، ولا يستقيم الكلام بذلك .

(٢) ش – كافية ابن الحاجب ١/٨٩ .

المبحث الثاني

طريقته في الشرح

- **اهتمامه بذكر محترزات التعريف ، ومن ذلك :**

ـــ قولـــه : « **قال : الاسم ما دلَّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة** . أقول : لما كان حد كل واحد من أنواع الكلمة معلومًا من التقسيم المذكور بالالتزام لم يقتصر على ذلك ، بل ذكر لكل واحد منها حدًا يخصه بطريق المطابقة ، وإنما قدم الاسم على قسيميه لكونه أصلاً لهما لافتقارهما إليه واستغنائه عنهما ، فقوله : " ما دلَّ على معنى " جنس للاسم والفعل والحرف ؛ لأن المراد بـــ (ما دل على معنى) لفظ دل على معنى مفرد وهو الكلمة ، وقد تقدم أنها جنس ، وقوله : " في نفسه " يخرج الحرف وقـــولـــه : " غير مقترن " يخرج به الفعل والأسماء المتصلة كاسم الفاعل والمفعول ، وقوله : " بأحد الأزمنة الثلاثة " يدخل غير الفعل ، ويبقى الفعل خارجًا عن الحدِّ ؛ لأن اسم الفاعل ونحوه ، وإن كان مقترنًا بزمان ، إلا أنه ليس أحد الأزمنة الثلاثة ... » [١] .

ـ وقوله : « **قال : والنكرة ما وُضِع لشيء لا بعينه** . أقول : للنكرة أيضًا حدٌّ وعلامات تخصها كالمعرفة ، أما حدُّهـــا فما ذكره المصنف ، فـــ (ما) بمعنى لفظ ، وهي في موضع الجنس ، و(وضع لمعنى) يخرج به المهمل ، و(لا بعينه) المعارف كلها ، والمراد بقوله : " لا بعينه " أن يكون اللفـــظ شائعًا منتشرًا في جميع مدلولاته متناولاً لكل واحد على سبيل البدل نحو (رجل ، وفرس ، وإنسان) » [٢] .

ـ وقوله : « **قال : الأمر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب**

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ١/٨٧ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٤١٦ .

بحذف حرف المضارعة . أقول : إنما أخر الأمر لكونه مأخوذًا من المضارع على الأصح ، وهو في الأصل مصدر أمر ، وفي الاصطلاح عبارة عما ذكره المصنف ، فقوله : " صيغة يطلب بها الفعل " يعم الأمر المصطلح عليه والغائب والمخاطب وما لم يسم فاعله ، وقوله : " من الفاعل " احتراز عما لم يسم فاعله ، [و] قوله : " المخاطب " من فعل الغائب والمتكلم ، فإن هذه كلها لا يوصل لشيء منها إلا باللام مطلقًا ، وقوله : " بحذف حرف المضارعة " ليخرج عنه قوله تعالى : ﴿ فبذلك فلتفرحوا ﴾ [يونس من الآية ٥٨] ، على من قرأ بالتاء للمخاطب »(١) .

تنبيهه على الأحكام النحوية ، كالواجب والجائز والضرورة والشاذ والغالب وغير الغالب والكثير والقليل والنادر ، ومن ذلك :

ـ قوله عن نون المثنى : « وأما فتحها في قوله :

أعرف منها الجيد والعينانا

ومنخرين أشبها ظبيانا

فشاذ ؛ لأنه ضرورة ، وفيه شذوذ آخر وهو إثبات الألف في حالة النصب على لغة من جعل المثنى بالألف على كل حال ... »(٢) .

ـ وقوله عن نون الأفعال الخمسة : « وقد جاء حذفها في الرفع ضرورة كقوله :

أبيت أسري وتبيتي تدلكي

وجهك بالعنبر والمسك الذكي

وقول الآخر :

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٥٤٠ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٤٤٠ .

قـــد رُفِــع الفـــخُ فماذا تحذري » [١] .

ـ وقوله : « وأما نحو (رحُبتكم الدارُ) فهو محمول على وسعتكم وهو نادر » [٢] .

تنبيهه على اللغات الواردة في بعض الكلمات ، ومن ذلك :

ـ قوله : « ... إلا (فوك) فإنه يُبدَل من واوه التي هي العين ميمٌ لما مرَّ ، وفيه مع الميم خمسَ لغات : فتح الفاء ، وهو الأفصح ، وضمها ، وكسرها ، وتشديد الميم مع الفتح كقوله :

يا ليتها قـــد خرجـــت مِن فَمِّـــه

وإتباع الفاء حركة الإعراب في الأحوال الثلاث فيكون مثل (امرئ) وفـــيه لغتان أخريان : إحداهما : القصر في الأحوال كلها ، والأخرى : أنه بالـــواو رفعًا وبالألف نصبًا وبالياء جرًا ، على ما ذكر في أخواته في أول الباب ، ففيه إذن سبع لغات » [٣] .

ـ وقوله : « مِن الظروف المبنية (لدى) وفيها ثماني لغات : إحداها (لدى) معتلة اللام بالألف . الثانية (لَدُنْ) بفتح اللام وضم الدال وسكون الـــنون . الثالثة (لَدَنْ) بفتح الدال لثقل الضمة مع [فتح] [٤] اللام وسكون الـــنون . الرابعة (لَدْنِ) بفتح اللام وسكون الدال طلبًا للخفة وكسر النون . الخامسة (لُدْنِ) بنقل حركة الدال التي هي الضمة إلى اللام وكسر النون . السادسة (لَدُ) بحذف النون وإبقاء ضمة الدال . السابعة (لُدْ) بحذف النون ونقـــل ضـــمة الدال إلى اللام . الثامنة (لَدْ) بفتح اللام وسكون الدال لثقل

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٤٩٨ ، ٤٩٩ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٥٩٦ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ١/٢٨٦ .

(٤) زيادة يستقيم بها الكلام .

الضمة وحذف النون » (١) .

ـ وقولـه عن (قط) : « وفيها أربع لغات : أحدها (قَطُّ) بفتح القاف وتشديد الطاء مع ضمها ، وهي الأعرف . الثانية : ضمّ القاف إتباعًا لضمة الطاء . الثالثة : فتح القاف وتخفيف الطاء مع ضمها . الرابعة : ضم القاف مع ضم الطاء وتخفيفها » (٢) .

اهتمامه بضبط بعض الكلمات وذلك بالنص على حركاتها وسكونها وإعجام الحروف وإهمالها ، ومن ذلك :

ـ قوله : « وقولهم : " فلان ثَبْتُ الغَدَرِ " بفتح الغين والدال » (٣) .

ـ وقوله : « كقول الراجز :

نبـئت أخوالـي بنـي يـزيدُ
ظلمًـا علينـا لهـم فديـدُ

... ويروى بالتاء المعجمة بنقطتين من فوق ، وبالياء » (٤) .

ـ وقوله : « وأما قولهم : " شاة لَجْبَة " للتي جف لبنها ، و: " شياه لَجَبَات " بفتح الجيم [في الجمع] (٥) وسكونها في الواحد ، فشاذ » (٦) .

استطراده ، ومن ذلك :

ـ قولـه عن المركب المزجي ، وأن منه (بادي بدى) : « فالاسم الأول بوزن (فاعل) وياؤه ساكنة في موضع النصب . والثاني : إما بوزن

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٤٠١ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٤٠٢ ، ٤٠٣ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ١/٢٧١ ، والغَدَر : المواضع الخشنة ذوات الحفر ، يضرب مثلاً لمن هو ثابت الرأي في الأمور .

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٤٠٨ .

(٥) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٦) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٤٥٣ .

(فعل) أو (فعيل) .

وفي أصلها وجهان :

أحــدهما : أن (بادي) من (بدا يبدو) إذا ظهر ، أي : ظاهرًا ، وهــذا ضعيف ؛ لأنه قد جاء مهموزًا في حديث زيد بن ثابت : " أما بادئ بدء فإني أحمد الله " .

والوجه الثاني : وهو الأظهر أن أصله الهمزة إلا أنه خفف بتسكين الهمزة وقلبها ياء .

وأمــا الاسم الثاني : فالذي بوزن (فعل) فأصله إما (بداء) على وزن (فعال) ، فحذفت الهمزة تخفيفًا ، وبقيت الألف الزائدة ، ووزنه حينئذ (فعًا) وإما أنه قصر بحذف ألف المد وخففت الهمزة ألفًا لانفتاح ما قبلها ، ووزنه (فعل) . والذي بوزن (فعيل) إما لأنه قصر بحذف الياء وخففت الهمزة لانكسار ما قبلها ، أو أن الهمزة حذفت تخفيفًا ، وبقيت الياء الزائدة .

وفيه لغات أخرى :

أحدها : بادئ بدء ، كما في الحديث .

والثانية : بادي بدء ، بهمز الثاني دون الأول .

والثالثة : بادئ بديّ ، على وزن (فعيل) » [1] .

ــ وقولــه أيضًا عن المركب : « ومنه قولهم : " ذهبوا أيدي سبأ ، وأيادي سبأ " يقال لكل جماعة تفرقت ، قال :

مِن صادرٍ أو واردٍ أيــدي سبــا

والمــراد بالأيدي الأبناء ، واستعير اسم الأيدي لهم لأنهم في التَّقَوِّي بمنزلة الأيدي . وسبأ : ابن يشجب بن يعرب بن قحطان ، وأصله الهمزة ، وفي تركيبه وجهان :

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ١/٣٨٠ .

أحدهما : أنه كـ (خمسة عشر) ، والآخر : أنه كتركيب الإضافة وهو في موضع النصب على الحال .

وأصل المثل : أنهم تفرقوا حين أرسل عليهم السيل العرم ، وهو السد والمسناة التي كانت تمنع عنهم الماء وتقيهم الغرق . وقيل : إنه اسم للفأر الذكر ؛ لأن الله تعالى أرسل الفأر على ذلك السد فأخربه ، فانحدر الماء على بلادهم فأغرقها ففارقوها » [١] .

ـ وقوله في القسم : « ومن الكلام الملغز إذا قلت لصاحبك : " والله أبغضك " كنت محبًّا ، وإذا قلت لمن تبغض : " [والله] أحبك " كنت مبغضًا » [٢] .

• **اتباعه الطريقة التعليمية التي تعتمد على الشرح والبيان ثم الإجمال والاختصار** ، فهو يشرح كلام ابن الحاجب ، ويذكر خلاف العلماء وحججهم في المسألة المعروضة ، ومواضع وشروط المسألة ، ثم يجمل هذه المواضع وقد يورد الموضوع بأسلوب آخر ، وقد يقول : وقد تبين من هذا ، أو: وقد تحصل من هذا ، ومن ذلك أنه :

ــــ بعد أن تحدث عن إعراب الأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم قال : « وقد تبين من هذا أن الإعراب بالحروف في ثلاثة مواضع : في الأسماء الستة وهو بالواو والألف والياء ، وفي التثنية وما حمل عليها بالألف والياء فقط ، وفي الجمع على حدها وما حمل عليه [٣] بالواو والياء فقط » [٤] .

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٣٨٠/١ ، ٣٨١ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ٦٢٨/٢ .

(٣) الذي ورد في المطبوع (الجمع على حدها وما حمل عليها) .

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ١٠٨/١ .

ـ بعد أن تحدث عن الأمر قال : « وقد تبين من هذا أن الأمر أعم من أن يكون بصيغة (افعل) الذي للمخاطبة ، إلا أن النحاة والأصوليين لا يطلقونه إلا على تلك الصيغة » [١] .

ـ بعد أن تحدث عن أنواع (كان) قال : « وقد تحصل من هذا أن معانـي (كـان) في التحقيق ثلاثة ، إلا أن الناقصة يعرض لها أن يكون اسمها ضمير الشأن ، وأن تكونَ بمعنى (صار) ... » [٢] .

الإحالة على ما مضى ؛ رغبة في الاختصار ، وفرارًا من التكرار ، ومن ذلك :

ـ قوله في باب جمع المذكر السالم : « وإنما أعرب هذا الجمع وما ألحـقَ به بالحروف لما مرَّ في المثنى ، والخلاف فيها هو الخلاف المذكور في حروف إعراب المثنى ، فلا حاجة إلى إعادته » [٣] .

ـ وقولـه في المنصوبات : « **قال : المنصوبات هي ما اشتمل على علَم المفعولية** . أقول : الكلام في عود الضمير وفيما يرد عليه كالكلام على المرفوعات ، فلا وجه لإعادته » [٤] .

ـ وقولـه : « ولم يذكر المصنف لغات الأخ والأب ، وفيها ثلاث لغـات : ... » ، وبعـد أن ذكرها قال : « وقد تقدم بيان ذلك كله في أول الكتاب » [٥] .

وأحيانًا تكـون الإحالة على كتابه (شرح ألفية ابن معطي) ، كما

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٥٤٢/٢ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ٥٦٦/٢ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ١٠٨/١ .

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ١٧٨/١ .

(٥) شرح كافية ابن الحاجب ٢٨٧/١ .

في قولــه : « وأما سائر ما لا ينصرف من أسماء الأحياء والقبائل والبلدان والسور فقد ذكرته مستوفى في شرح الألفية » (١) .

ومن رغبته في الاختصار أيضًا :

ـ قولــه عن العامل في المبتدأ والخبر ، بعد أن ذكر خمسة أقوال : « وفيه أقوال أخرى لا نطول بذكرها » (٢) .

الإحالة على ما سيأتي ، ومن ذلك :

ـ قولــه : « وأما تنوين الترنم فلا يختص ، بل يدخل الاسم والفعل والحرف ، ويأتي بيانه في موضعه » (٣) .

ـ وقوله : « الصفة لا ترفع الظاهر إلا باعتبار عملها عمل الفعل ، ولا تعمــل عمله ـ على الأصح ـ إلا بشرط الاعتماد إما على صاحبه أو على حرف الاستفهام أو حرف النفي ، كما يتبين بعدُ » (٤) .

ـــ وقولـــه : « وسيأتي الكلام على عدد حروف العطف في فصل الحرف ، وبيان أحكامها » (٥) .

إكثاره من ذكر الشواهد والأمثلة حتى تثبت القاعدة وتتضح المسألة ، ومن ذلك :

ـ حديثه عن حذف الضمير من الجملة الواقعة خبرًا للعلم به إذ قال : « ... وقــد يحــذف الضمير من الجملة لفظًا إما للعلم به أو لوجود ما يقوم مقامه في الجملة . أما الأول فنحو قولهم : البر الكر بستين ، والسمن منوان

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ١/١٣٧ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ١/١٥٤ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ١/٩٠ .

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ١/١٥٢ .

(٥) شرح كافية ابن الحاجب ١/٢٩٦ .

بدرهم » (١) .

ـــ حديـــثه عن مجيء الحال غير مشتق وأنه يكون مصدرًا وغير مصدر إذ قال : « وأما غير المصدر فنحو قولـــهم : " هذا زيدٌ أسدًا " أي : شجاعًا ، وقوله تعالى : ﴿ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً ﴾ [الأعراف من/٧٣ ، وهود من/ ٦٤] ، أي : دالَّةً ومعرِّفةً ، ومنه قولهم : " هذا بسرًا أطيبُ منه رطبًا " أي : يابسًا أو قويًّا أو رطبًا » (٢) .

ـ حديثه عن زيادة (مِنْ) في غير الواجب إذ قال : « المراد بغير الواجب النفي والنهي والاستفهام داخلة فيه على نكرة ، أما النفي والاستفهام فتزاد فيهما مع المبتدأ كقولـــه تعالى : ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ (٣) ﴾ [الأعراف من/٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥ ، وهود من/٥٠ ، ٦١ ، ٨٤ ، والمؤمنون من/٢٣ ، ٣٢] ، و(هل فيها من أحد) ومع الفاعل نحو (ما جاءك من أحد ، وهل جاءك من أحد) وفي التنزيل : ﴿ هَلْ يَرَاكُمْ مِنْ أَحَدٍ ﴾ [التوبة من/١٢٧] ، و : ﴿ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ ﴾ [المائدة من/١٩] ، ومع المفعول نحو (ما رأيت من أحد ، وهل رأيت من أحد) » (٤) .

الربط بين الموضوعات وذكر المناسبة بين الأبواب والفصول ، ومن ذلك :

ـــ قـــولـــه في باب الممنوع من الصرف : « لما بين كيفية موقع الإعراب مطلقًا ، وكان منها ما لا ينصرف ، أخذ أولاً في تعريف حقيقته ،

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ١/١٦٠ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ١/٢٣٠ .

(٣) الذي ورد في المطبوع (ما لكم من إله غير الله) والصواب ما أثبت .

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٦٠٥ .

ثم في بيان حكمه ثانيًا » [١] .

ـ قوله في باب المفعول المطلق : « ... واعلم أنه إنما قدم المفعول المطلـق على سائر المفاعيل لأن دلالة الفعل عليه أقوى من دلالته عليها ؛ لأن الفعل يدل عليه بلفظه ومعناه ... » [٢] .

ـ قوله في باب الإضافة (المضاف إلى ياء المتكلم) : « لما تكلم في بيان المضاف مطلقًا ، أخذ في بيان كيفية ما يضاف إلى ياء المتكلم » [٣] .

استخدامه طريقة السؤال والجواب في عرض بعض المسائل ،

وهـي طـريقة (فإن قيل كذا قيل كذا) أو (أجيب بكذا) ، وهذه الطريقة الحـوارية تمنح القارئ حيوية عقلية وفيها تثبيت للأحكام في الذهن ، ومن ذلك :

ـ قولـه في باب الموصول عن جملة الصلة : « فإن قيل : فالصلة جملـة وهـي نكرة فلا يتعرف بها الموصول . أجيب : بأنها لما كان فيها ضمير وهو معرفة صحَّ أن يتعرف بها الموصول مع كونها نكرة » [٤] .

ـ قوله في باب الكنايات : « فإن قيل : فهلا كني بـ (أين ومتى) ومـا شاكلهما لمشاركتهما (كم) في طلب الاختصار بوضعهما . أجيب : بأنهمـا لمـا كانا موضوعين للمكان وللزمان ، ولفظ (كم) ليس موضوعًا لنفس العدد ، بل للسؤال عنه ، صحَّ أن يكون (كم) للكناية عن العدد لعدم وضعها له ، وامتنع إطلاق لفظ الكناية عليهما لكونهما موضوعين في الأصل

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ١/١١٣ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ١/١٧٩ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ١/٢٧٩ .

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ١/٣٤٦ .

للزمان والمكان » [١] .

ـ قولـه في باب أسماء الزمان والمكان : « وإنما بنيت (لدن) مع إضافتها إلى المفرد لأمور : أحدها : أنها لفرط إبهامها لوقوعها على كل جهة من الجهات الست أشبهت الحرف في إبهامه . فإن قيل : يلزم منه أن تبنى (عند) لأنها تشاركها في الإبهام . قيل : إنما أعربت لكثرة توسعهم فيها ؛ لأنهم أوقعوها على ما بالحضرة وما غاب عنها ، بخلاف (لدن) فإنها لا تقال إلا على ما كان بالحضرة ، فكثرة التوسع في (عند) قطعها عن حكم (لدن) » [٢] .

عنايته بإظهار ثقافته اللغوية : فهو يشرح بعض الكلمات شرحًا لغويًّا حتى إنك لتحس أنك تقرأ في أحد معاجم اللغة لا في كتاب متخصص في النحو ، ومن ذلك :

ـ قولـه : « واعلم أن الإعراب في الأصل مصدر ، وفي نقله من اللغة إلى الصناعة أقوال :

أحدها : أنه من (أعرب الرجل عن حاجته) إذا أبان ؛ لأن الكلام إذا أعرب تبين معناه .

الثاني : أنه من (عربت مَعِدةُ الفصيل) إذا فسدت ، و(أعربتها) إذا أصلحتها ، فالهمزة حينئذ للسلب ؛ لأن الكلام إذا أعرب فقد أزيل فساده .

الثالث : من قوله (امرأة عروب) إذا كانت متحببة إلى بعلها ؛ لأن المتكلم بالإعراب متحبب إلى السامع » [٣] .

ـ قوله في باب الممنوع من الصرف : « ... واعلم أنه اختلف في

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٣٨٢/٢ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ٤٠٢/٢ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٩٦/١ .

الصرف على جهتين :

الأولى : في نقله من اللغة إلى الصناعة .

الثانية : في تحقيق معناه .

أما الأولى فقيل : مأخوذ من الصرف وهو صوتٌ خفيٌّ كصوت الفحل إذا حكَّ نابه ، كقوله :

... ... له صريفٌ صريفَ القَعْوِ بالمسدِ

وقيل : من الصرف الذي هو الزيادة على الكلمة وفي الحديث : " لا يقبل الله منه صرفًا ولا عدلاً " ، فالعدل : الفريضة ، والصرف : النافلة .

وقيل : من التصرف وهو التقلب .

وأما الثانية فالأصح أنه عبارة عن التنوين ... » [١] .

ـ قولـه : « العطف في اللغة هو الرجوع عن الشيء والانصراف عنه ، وهو ضربان : عطف بيان وعطف نسق . فعطف النسق لا يكون إلا بحرف ، وسُمِّي نسقًا إما لمتابعته الأول أخذًا من (نسقت الشيء) إذا أتيت به متتابعًا ، وإما لمساواته الأول في الإعراب من قولهم : "ثغر نسق " إذا كان مستوي الأسنان ، والنَّسَق ـ بالفتح ـ المنسوق ، وبالسكون : المصدر والمقصود ههنا هو الأول ؛ لكونه من التوابع ... » [٢] .

عنايته بإظهار ثقافته في غير التخصص ، ومن ذلك :

ـ قولـه : " وعلم أنه إنما يصحُّ إضافة الاسم إلى مسماه وبالعكس بعد ثبوت المغايرة بين الاسم والمسمى ؛ فإنه قد نقل أنَّ مذهب أهل السنة يرى أن الاسم نفس المسمى وغير التسمية ، ومذهب المعتزلة أن الاسم غير المسمى ونفس التسمية ، فإطلاق الاسم على التسمية على المذهب الثاني

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ١١٧/١ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ٢٩٦/١ .

حقــيقة ، وعلى الأول مجاز . وعن بعض الأشعرية أن الاسم غير المسمى وغير التسمية ، وإليه ذهب النحاة ؛ لأن الاسم هو اللفظ الدال على المسمى فالمــسمى مدلــول اللفظ ، والتسمية وضع الاسم على المسمى ، وإذا ثبت التغاير جازت الإضافة طلبًا للمبالغة في البيان " [١] .

ــ قوله في باب الكنايات : « ... واختلف في لزوم كمية ما ينتصب عنها ؛ فإنه إذا قال : " له عليَّ كذا كذا درهمًا ، أو كذا درهمًا ، أو كذا وكذا درهمًــا " فمن النحاة من ذهب إلى أنه يلزمه على الأول أحد عشر درهمًا ، وعلــى الثاني عشرون ، وعلى الثالث أحد وعشرون ، مراعاة اللفظ لأول عدد ينتصب التمييز بعده ، وهو رأي أبي حنيفة . وأما (كذا درهمٍ) بالجر فمــن النحاة من حمله على مائة درهم ، وإليه ذهب محمد بن الحسن . وأما الــشافعي فلم [٢] يعتبر في تفسير الألفاظ المبهمة محاذاتها للمفصلة ؛ لكون المفــصلة تدل على كمية العدد ، والمبهمة لا تدل عليه ، فلم يلزم بالإقرار المبهم إلا الأقل وهو الدرهم دون الأكثر » [٣] .

ــ قوله عن معاني الباء : « وأما كونها للتبعيض ــ كما هو مذهب الشافعي ــ فقيل : هو منقول عن ابن كيسان .

وقال ابن جني : لا يعرفه أهل العربية .

وقيل : إنما عرف التبعيض منها بدليل شرعي ، وهو الأظهر » [٤] .

استخدامه الطريقة المنطقية في تناول المادة العلمية ، وظهر ذلــك فــي الحــوار والجدل العقلي والتعليلات ، وفي أثنــاء ذلك استخدم

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٢٧٨/١ .

(٢) ورد في المطبوع (فلما لم) ولم يرد جواب لـــ (لم) ، ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٣٨٣/٢ .

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ٦١٣/٢ .

مصطلحات المناطقة مثل : الحدّ ، والرسم ، والجنس ، والفصل ، والنوع ، والماهية ، والذات ، والعَرَض ، والعموم والخصوص ، والطرد والعكس ، والوجود والعدم ، والدور ، وهذا يدل على أنه قد نال قسطًا وافرًا من العلوم اللسانية ، ومن ذلك :

ـ قولــه : " واعلم أن المعرف للشيء هو الذي يقتضي تميزه عن غيـره ، فإن كان بالجنس والفصل القريبين كان حدًا تامًّا كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق ، وإلا كان حدًّا ناقصًا أو رسمًا تامًّا أو ناقصًا . والنحويون يطلقـون الحـد على مطلق التعريف ؛ لأن كل ما كان جامعًا مانعًا ، أي : مطردًا منعكسًا ، كان عندهم حدًّا ، فالطرد في جانب الوجود ، والعكس في جانب العدم " (١) .

ـــ وقولـــه : « وإنما أخر الكلام في الإعراب على المعرب لتقدم المعـرب علـيه بالطـبع ؛ لأن الإعراب لما كان عرضًا كان في طبيعته الافتقار إلى محل يتقدمه ، وهو المعرب . لا يقال إذا كانت الحركة عرضًا حـالاً فـي حرف الإعراب ، وهو عرض ، فيلزم قيام العرض بالعرض ، وهـو محـال ؛ لأنـا نقول : أما أولاً فلأنّا لا نسلم استحالته ؛ فإن السرعة والبطء عَرَضان ، وهما قائمان بالحركة وهي عرض . وأما ثانيًا فلأنه إنما يلزم استحالته لو كان الحلول هنا حقيقة ، وهو ممنوع ، بل المقصود منه أن الحـركة بعد الحرف ملاصقة لـــه ، كما أن التنوين حرف ساكن يأتي تابعًا للحركة » (٢) .

ـ ما ذكره في باب المبتدأ والخبر من أن الخبر إن كان مفردًا مشتقًّا لا بد من تحمله الضميـــر اتفاقًا ، وإن كان جامدًا لا يتحمل الضمير عنـــد

(١) شرح كافية ابن الحاجب ١/٨١ .
(٢) شرح كافية ابن الحاجب ١/٩٧ .

جمهور البصريين خلافًا للكوفيين والرماني والربعي ، ثم قولــه : « واعلم أنهم [إن] [١] أرادوا بالضمير النسبة التي هي في اصطلاح النحاة والرابطة فــي اصطلاح المنطقيين كان ذلك حقًّا ، إلا أن ذكرها ليس بواجب في لغة العرب ؛ لشعور الذهن بمعناها ، وإن أرادوا به أن يكون هناك ضمير يرتفع بالجامــد كما يرتفع بالفعل [و] بالأسماء المتصلة بـــه فهو ممنوع ؛ لبعد الجامد عن شبه الفعل » [٢] .

الاحتجاج لأكثر الآراء التي يوردها ، ومن ذلك :

ــ حديثــه عن علة منع (أشياء) من الصرف إذ قال : « ... وأما (أشياء) فإن كان مفردًا كما هو عند الخليل وسيبويه فامتناعه ظاهر ؛ لأنه بوزن (فعلاء) وأصله (شيئاء) فالتزم فيه تقديم اللام التي هي الهمزة إلى موضع الفاء ؛ هربًا من اجتماع همزتين . فالوزن حينئذ (لفاء) .

وإن كان جمعًا فامتناعه عند الأخفش والفراء لأنه بوزن (أفعلاء) كـــ (أصدقاء ، وأهوناء) وإن اختلفا في مفرده .

وأما الكسائي فقياســه عنده [٣] الصرف ؛ لأنه يرى أنه جمع بوزن (أفعال) ؛ إذ هو قياس معتل العين كـــ (أبيات ، وأصوات) إلا أنه امتنع من الصرف لكثرة الاستعمال ، فهو لا ينصرف مطلقًا » [٤] .

ـــ وقولــه : « جميع باب ما لا ينصرف إذا دخله اللام أو أضيف دخلــه الجر بالكسر اتفاقًا نحو (بأحمركم ، وبالأحمر) وهل هو منصرف حينئذ ؟ فيه خلاف :

---

(١) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ١/١٥٨ .

(٣) ورد في المطبوع (عند) والصواب ما أثبت .

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ١/١١٨ .

فمنهم مَنْ ذهب إلى أنه غير منصرف ، وبه قال سيبويه ومَنْ تابعه واحتج بأن اللام والإضافة لا يزيلان شبه الفعل ، ولأن الصرف عبارة عن التنوين ، ولا تنوين معهما فلا صرف .

ومنهم مَنْ ذهب إلى أنه منصرف ؛ لأنه بدخول اللام والإضافة بَعُدَ عن شبه الفعل ؛ لأنهما يحدثان فيه التعريف الممتنع في الفعل ، بخلاف غيرهما من الخواص .

ومنهم مَنْ فصَّل فقال : الألفِ واللام والإضافة إن أزالا أحد السببين بدخولهما كـ (أحمدكم ، وعمركم) فهو منصرف لزوال العلمية بالإضافة ، وإن لم يزيلا واحدًا منهما كـ (الأحمر ، وأحمركم) فهو غير منصرف لوجود المانع » [١] .

ـ وقوله : « واختلف النحاة في أصل [٢] المرفوعات هل هو الفاعل أو المبتدأ أو لا أصل فيهما ؟

فذهب الخليل إلى أن الأصل هو الفاعل ، وهو اختيار المصنف ، بدليل تقديمه إياه على المبتدأ في الذكر .

وذهب سيبويه إلى أن المبتدأ هو الأصل .

وذهب الأخفش وابن السراج إلى أنهما متساويان في الأصل .

أما الأول فاحتج بأمرين :

أحدهما : أن الإعراب إنما جيء به لرفع اللبس الواقع بين الفاعل والمفعول ، وذلك إنما يكون في الجملة الفعلية ، بخلاف الاسمية ؛ فإنه لا لبس في جزئيها ليرفعه الإعراب .

وثانيهما : أن خبر الفاعل الذي هو الفعل لما كان أصلاً في الخبرية

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ١/١٣٦ ، ١٣٧ .

(٢) الذي ورد في المطبوع (في أن أصل) .

لكونه خبرًا مطلقًا وجب أن يكون المخبر عنه أصلاً مطلقًا طلبًا للتناسب .

وأمـــا الثاني فاحتج بأن الجملة الاسمية هي الأصل ؛ لأنها تنعقد من أصلين غالبًا ، والفعلية من أصل وفرع دائمًا .

وأما الثالث فاحتج بأمرين :

أحدهما : أن كل مرفوع فيه معنًى يستحق أن يدل عليه بما يصلح أن يكون علامة للرفع ، وكلما كان كذا فرفعه أصل ، فكل مرفوع رفعه أصل .

وثانيهما : أنه لما لم يكن بينهما ترتيب طبيعي أو عقلي حتى يُقضى علـــى المـــتقدمة بالأصلية ، والمتأخرة بالفرعية ، وجب الحكم بأصالة الكل مطلقًا » [١] .

توثيق آراء بعض العلماء من كتبهم ، ومن ذلك :

ـ حديثه في باب التنازع إذ قال : « وأما قول امرئ القيس :

ولـــو أنَّ مـــا أسعى لأدنى معيشة ... كفانـــي ولم أطلب قليل من المال

فقـــد احتج به الفارسي في (الإيضاح) لمذهب الكوفيين في اختيار إعمال الأول ؛ لأنه رفع (قليل) بـــ (كفاني) مع إمكان إعمال (أطلب) فيه من غير ضرورة ... » [٢] .

ـ حديثه في باب المذكر والمؤنث عن التاء وأنها تدخل الاسم على وجوه إذ قال : « وعاشرها لتأكيد لفظ التأنيث كـــ (ظلمة وغرفة) ، وقال فـــي (المفصل) دخول التاء على الكلمة للتأنيث ، وشبه التأنيث جامع لهذه الوجوه مطلقًا » [٣] .

ـ حديثه في باب (كان) وأخواتها عن خلاف العلماء في (ليس)

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ١/١٣٨ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ١/١٤٨ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٤٣٠ .

ن حـيث الفعلية والحرفيـة إذ قال : « وذهب أبو علي فـي (المسائل
بغدادية) إلى أنها حرف ... » [١] .

إنهاء بعض الأبـواب بـ (فصل) أو (مبحث) مما لم يتضمنه كلام مصنف ، ومن ذلك :

ـ أنه في باب (الاسم) بعد أن تحدث عن خواصه قال : « واعلم ههـنا ثلاثة مباحث تتعلق بالاسم لا بد من تحققها : أحدها : اشتقاقـه ، ثانيها : بيان وجه نقله ، وثالثها : في لغاته ... » [٢] .

ـ أنه بعد أن تحدث عن باب (المستثنى) قال : « (فصل) وفي ناصب المستثنى أقوال ... » [٣] ، وذكر أربعة أقوال .

ـ أنه بعد أن تحدث عن باب (الإضافة) قال : « (فصل) واعلم أنه قد يحذف كل واحد من المضاف والمضاف إليه أو هما جميعًا اختصارًا في حالة السعة عند حصول قرينة حالية أو مقالية دالة على المحذوف . أما المضاف ... » [٤] .

*****

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٥٦١ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ١/٩٢ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ١/٢٥٤ .

المبحث الثالث
شخصيته في الشرح

- **آراؤه واختياراته :**

ابن القواس شارح لكلام ابن الحاجب لكن هذا لم يمنعه من أن تكون لــه شخــصيته ، فقــد أدلى بدلوه في أكثر المسائل النحوية والصرفية التي تعرض لها فصار له رأي وترجيح وتعليل ، فهو غير مقلد و لا متابع ، وإنما هو مجتهد له رأيه المختار ، واستدلاله عليه ، وهو حين يبدي رأيه لا يبديه إلا بعد أن يستعرض الآراء في المسألة وينظر في الأدلة **ومن اختياراته :**

ـ قوله : « إعراب جمع المؤنث السالم نحو (هندات ، ومسلمات) فــي الرفع بالضم ، وفي النصب والجر بالكسر ... ولا يجوز فيه فتح التاء على الأصح ... » [١] .

ــــ قولــه في باب المثنى : « وأما (كِلا) فاسم مفرد اللفظ مثنى المعنى على الأصح » [٢] .

ـ قوله : « الواو في جمع المذكر السالم وأولو وعشرون وأخواتها حــرف الإعراب وعلامة الرفع والجمع على الأصح ، والياء شاركتها في ذلك إلا أنها علامة النصب والجر » [٣] .

ـ قوله عن الممنوع من الصرف : « حكم غير المنصرف ألا يدخله كسر ولا تنوين ... وأما الكسر فإنما منع منه تبعًا للتنوين على الأصح »[٤].

ـ قوله في باب أسماء الزمان والمكان : « أما (متى) فهي ظرف

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ١/٩٩ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ١/١٠٦ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ١/١٠٨ .

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ١/١١٦ .

زمان مفرد على الأصح »[١] .

ــ قوله عن (كيف) : « ... والأظهر أنها اسم مجرد عن الظرفية مطلقاً »[٢] .

ــ قوله في باب المذكر والمؤنث : « وأما التاء اللاحقة بالأفعال نحو (ضربتْ وقامتْ) فللدلالة على تأنيث الفاعل على الأصح ، لا لتأنيث الفعل كما يأتي بيانه »[٣] .

ــ قوله عن (إذن) : « ... وهي مفردة على الأصح ، وهو اختيار سيبويه »[٤] .

ــ قوله في باب فعل ما لم يسم فاعله : « اختلف في صيغة المبني للمفعول وهو فعل ما لم يسم فاعله : فمنهم مَنْ قال : إنها مغيرة عن صيغة المبني للفاعل وفرع عليها . ومنهم من قال : إنها غير مغيرة ، بل هي أصل مستقل ... والأول أظهر ... »[٥] .

ــ قوله عن معاني (إلى) : « لها ثلاثة معان : أحدها انتهاء الغاية وهي في مقابلة (مِنْ) نحو (سرت مِن البصرة إلى بغداد) و(أنا إليك) أي : إنما أنت غايتي ، واختلف في دخول ما بعدها فيما قبلها على أربعة أقوال : أحدها : أنه لا يدخل وهو الأصح ... »[٦] .

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٣٩٧/٢ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ٣٩٨/٢ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٤٣٢/٢ .

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ٥٠٨/٢ .

(٥) شرح كافية ابن الحاجب ٥٤٣/٢ .

(٦) شرح كافية ابن الحاجب ٦٠٦/٢ .

ومما يدخل أيضًا تحت (شخصيته) رده آراء بعض العلماء ، مثل :

ـ المبرد [ت٢٨٥هـ] الذي ذهب إلى أنه لا يجوز ترخيم الضرورة أي : الذي يكون في غير النداء ، إلا على لغة الضم ، وأن قوله :

ألا أضحت حبالكم رِماما وأضحتْ منكَ شاسعةً أُماما

قد رواه هكذا :

... ... وما عهدي كعهدك يا أماما

رده ابن القواس بقوله : « وهو تعسف » (١) .

ـ ابن السراج [ت٣١٦هـ] الذي ذهب إلى أن (عسى) حرف حملاً على (لعل) .

رده ابن القواس بقوله : « وهو ضعيف ؛ لأن شبه الحرف لا يوجب لها الحرفية ، وإلا لكانت الأسماء المبنية لشبه الحرف حروفًا ، وهو باطل ... »(٢).

ـ ابن معطي [ت٦٢٨هـ] الذي ذهب إلى أنه لا يجوز أن يتوسط خبر (ما دام) بينها وبين اسمها .

رده ابن القواس بقوله : « وأُبطِل بقوله :

وأحبسها ما دام للزيت عاصرُ وما كان فوق الأرض حافٍ وناعلُ

ولأنها كسائر أخواتها ، ولأنها أولى مِن (ليس) بالجواز ؛ لكون جمودها عارضا بالتركيب ... » (٣) .

ولكن هناك بعض المسائل لم يصرح فيها برأيه ، مثل :

ـ قوله في الخلاف في عمل (لا) النافية للجنس الرفع في خبرها :

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ١/١٩٩ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٥٧٨ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٥٧٣ .

« واختلف في عملها في الخبر : فذهب سيبويه إلى أنه مرفوع بما كان يرتفع به قبل دخولها . وذهب الأخفش والمبرد وأكثر المتأخرين وهو اختيار المصنف إلى أنه يرتفع بها قياسًا على (إنَّ) » (١) ، وأورد الشارح حجج الرأيين ولم يصرح برأيه .

ـ قوله في باب المنادى : « واتفقوا على جواز تنوين المفرد والمبني على الضم عند الضرورة ، واختلفوا في اختيار الحركة مع التنوين :

فسيبويه والخليل الضمة ، كقوله :

سلامُ اللهِ يا مطرٌ عليها ... ...

قياسًا على ضمة ما لا ينصرف .

ويونس والمبرد الفتحة ، كقوله :

... ... يا عديًا لقد وقَتْكَ الأواقي

نظرًا إلى الأصل » (٢) .

ـ قوله عن (كي) : « وفيها ثلاثة أقوال :

أحدها لجمهور النحاة وهو أنها حرف مشترك ، تارة تكون مصدرية ناصبة بنفسها بمنزلة (أنْ) وحينئذٍ يجوز دخول اللام عليها ، وتارة حرف جر بمنزلة اللام وحينئذٍ لا يجوز دخول اللام عليها ؛ لامتناع دخول حرف الجر على مثله ... .

وثانيهما للأخفش وهو أنها حرف جر مطلقًا والناصب بعدها (أن) مضمرة .

وثالثها للكوفيين وهو أنها ناصبة مطلقًا » (٣) .

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ١/١٧٥ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ١/١٨٩ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٥١٠ .

موقفه من صاحب المتن :

لـم يكـن ابن القواس مجرد شارح لكلام ابن الحاجب مقتصرًا على حل ألفاظ الكافية أو التمثيل للقواعد أو نسبة الآراء إلى أصحابها ، وإنما كان له مع ذلك مواقف متعددة مع ابن الحاجب : مدحًا تارةً ، ونقدًا لآرائه تارةً ، ومخالفة أخرى ، وغير ذلك .

لكـنه لما كان شارحًا لكلام ابن الحاجـب كان موافقًا لـه في أكثر الأحيان :

فوافقه فيما يقوله في المتن ، مثل :

ـ قوله : « **قال : " فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مـسندًا إليه ، والصفة الواقعة بعد حرف النفي ، وألف الاستفهام ، رافعة الظاهر مثل (زيدٌ قائمٌ ، وأقائمٌ الزيدان) فإن طابقت مفردًا جاز الأمران "**. أقول : قد عرف المبتـدأ بتعريفات كلهـا مدخولـة ، وأجودهـا ما ذكره المصنف » (١) .

ـ وقوله : « **قال : " الحرف ما دل على معنى في غيره ، ومِن ثَمَّ احـتاج إلى اسم أو فعل "** . أقول : ... وأما في اصطلاح النحاة فما ذكره المصنف » (٢) .

ـ وقوله : « **قال : " التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل "** . أقول : التنوين مصدر (نونت) في الأصل ، وفي الاصطلاح ما ذكره المصنف » (٣) .

ووافقه في بعض آرائه ، ومن ذلك :

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ١/١٥٢ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٥٩٨ ، ٥٩٩ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٧٠٦ .

ـــ قولـــه في باب الممنوع من الصرف : « واختلف في (فَعَّل) المضاعف العين المبني للفاعل كـ (شَمَّر) في قوله :

... ... وجَــدِّي يــا حجَّــاجُ فارسُ شَمَّرا

فالأكثر أنه من المختص كما قال المصنف ... » [١] .

ـ أن ابن الحاجب ذهب إلى أنه إذا وقع الخبر ظرفًا نحو (زيد في الدار) فلا بد له من متعلق . وذكر الشارح أن هذا هو الأظهر [٢] .

ـ قوله : « واعلم أنه اختلف في العامل في المفعول معه :

فقـــال سيبويه ومن تابعه وهو اختيار المصنف : إنه الفعل أو معناه بتوسط الواو التي بمعنى (مع) ... وقال الزجاج : الناصب له فعل مضمر بعـد الــواو هو (لابست وصاحبت) ... وقال الكوفي : إنه ينصب على الخلاف ... وقال الأخفش : ينتصب انتصاب الظرف لأنه ناب عن الظرفية ... والأول أظهر ... » [٣] .

والموافقة كانت هي الغالبة .

والاعتذار عنه ، وذلك إذا وجد الشارح الفرصة سانحة لتبرير أمور ظاهرها أنه قصر فيها ، ومن ذلك :

ـ قوله : « **قال : " أبوك وأخوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال ، مضافة إلى غير ياء المتكلم (بالواو والألف والياء) "** . أقول : يريد بيان مــا يكون إعرابه بالحروف ... أما الأسماء الستة فتعرب بالحروف الثلاث فــي الأعــرف ، بشرط أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم ، وألا تكون مصغرة ، ولا مكسرة ، والمصنف ذكر الشرط الأول ، ولم يذكر الأخيرين

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ١/١٣٣ .

(٢) يُنْظَر شرح كافية ابن الحاجب ١/١٦١ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ١/٢٢٣ ، ٢٢٤ .

اكتفاءً بذكر الأمثلة » [١] .

ــ قوله : « **قال : " المعرفة والنكرة "** . أقول : ... ... وإذا ثبت أن النكـرة هـي الأصل فالأولى أن تقدم على المعرفة في الوضع ، ولهذا إنما يبدءون غالبًا بالنكرة ، والمصنف قدم المعرفة ، ويمكن أن يقال : لما كانت المعـرفة أخفـى من النكرة ؛ لكون الخاص أخفى من العام قدمها للاهتمام ببيان الأخفى » [٢] .

ــ قولــه : « **قال : " المصدر : اسم الحدث الجاري على الفعل "** . أقول : يريد بيان الأسماء المتصلة بالأفعال ، وهي ثمانية : المصدر ، اسم الفاعل ، اسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، وأسماء الزمان والمكـان والآلة . وقد اقتصر المصنف منها على خمسة ، ولم يذكر الثلاثة الأخيرة ؛ لأنها لم تعمل كباقي أخواتها » [٣] .

ولكن موافقته له ، واعتذاره عنه لم تمنعه من أن تكون له شخصيته المسـتقلة ، نلحـظ ذلك في **اعتراضه له في المتن** ، وذلك إذا كانت عبارة المصنف غير دقيقة أو لا تفي بالغرض ، ومن ذلك :

ـــ قـولــه : « **قال : " فمنه الفاعل ، وهو ما أسند إليه الفعل أو شبهه ، وقُدِّم عليه على جهة قيامه به "** . أقول : ... وكان ينبغي أن يقول وقدم عليه أبدًا ، وإلا لدخل في حد الفاعل المبتدأ المقدم خبره عليــه ، نحو (قــائم زيد) لأن الحد صادق عليه من حيث إنه اسم في معنى الفعل مقدم عليه إلا أنه ليس بدائم التقديم » [٤] .

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ١/١٠٠ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٤٠٥ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٤٥٥ .

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ١/١٣٩ .

ـ وقوله : « **قال : " إذا تنازع الفعلان ظاهرًا بعدهما فقد يكون في الفاعلية نحو (ضربني وأكرمني زيدٌ) وفي المفعولية مثل (ضربتُ وأكرمتُ زيدًا) وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين " . أقول** : ... ولو قال : إذا تنازع عاملان لكان أجود ؛ لأن العامل أعم من كونه فعلاً أو اسمًا »[١] .

ـ وقوله : « **قال : " التمييز : ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة " . أقول** : ... وكان ينبغي أن يقول : بنكرة جامدة ؛ ليخرج عنه صفة النكرة ، نحو (رأيت رجلاً عالمًا) ؛ فإنه يرفع الإبهام المستقر عن ذات ؛ لأن (رجلاً) لم يوضع لذات معينة أصلاً ، بل هو صالح لكل واحد من أفراده على سبيل البدل ، فهو كعشرين في الإبهام »[٢] .

- **مخالفته له في بعض آرائه ، ومن ذلك :**

ـ أن ابن الحاجب ذهب إلى أن الخبر إذا وقع ظرفًا نحو (زيد في الدار) فالأكثر أنه يقدر بجملة .

ورده الشارح بقوله : « وفيه نظر ؛ لأنه إذا وقع خبرًا للمبتدأ الواقع بعد الفاء في جواب (أما) كقولك : " أما خلفك فزيد " فإنه لا يقدر إلا بمفرد ؛ لامتناع الفصل بين (أما) والفاء بغير المفرد ، وأما قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ * فَسَلَامٌ ﴾ [الواقعة/٩٠ ، ومن/٩١] ، لأنه جزء من الجملة كالمفرد »[٣] .

وأقول : لا وجه لاعتراض الشارح لابن الحاجب ؛ لأن ابن الحاجب لم يقل : إنه يجب تقدير الظرف بالجملة ، وإنما قال : الأكثر أن يقدر بالجملة ومعنى هذا أنه أحيانًا يقدر بالمفرد كما في نحو (أما خلفك فزيد) .

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ١/١٤٥ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ١/٢٣٦ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ١/١٦١ ، ١٦٢ .

ـــ حديثه عن الضمير إذ قال : « **قال : " ولا يسوغ المنفصل إلا لتعذر المتصل "** . أقول : ... واعلم أن في قوله : " لا يسوغ " نظرًا ؛ فإنه يجوز الإتيان بالمنفصل ، نحو (أعطيتك إياه) مع إمكان الاتصال في (أعطيتكه) » (١) .

ـ حديثه عن رافع الفعل المضارع إذ قال : « في عامل رفعه أقوال : أحدها : ما ذهب إليه جمهور البصريين ، وهو كونه واقعًا موقع الاسم ... ، وثانيهما : أنه يرتفع لتجرده عن ناصب وجازم ، وإليه ذهب الفراء ، وهو اختيار المصنف ... ، ... ، وهو ضعيف » (٢) .

تقييد ما أطلقه ، ومن ذلك :

ـ حديثه عن خبر إن إذ قال : « **قال : " وأمره كأمر خبر المبتدأ "** . أقول : ... واعلم أن قوله : " وأمره كأمر خبر المبتدأ " ليس على إطلاقه ، بل فيما ذكرنا ؛ فإنه ليس كل ما يصح أن يكون خبر المبتدأ يصح أن يكون خبرًا لـ (إن) فإن الأمر والنهي والظروف المتضمنة لمعنى الاستفهام يصح أن تقع في خبر المبتدأ ، ولا يقع في خبر (إن) فخبر (إن) أخص من خبر المبتدأ » (٣) .

ـ قوله : « **قال : " الكنايات : كم وكذا للعدد وكيت وذيت للحديث "** . أقول : ليس المراد من الكنايات ههنا مطلق الكنايات ، وإلا لدخل فيه نحو (فلان وفلانة ، وهَنُ وهنة) بل المراد منه الكنايات المبنية ؛ لأن الكلام سيق لها » (٤) .

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٣٢٥/١ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ٥٠١/٢ ، ٥٠٢ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ١٧٣/١ ، ١٧٤ .

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ٣٨٢/٢ .

ـ قوله في باب جمع المذكر السالم : « قال : " وإن كان صفة فمذكر يعقل ، وألا يكون (أفعل فعلاء) مثل (أحمر) ، ولا (فعلى فعلان) مثل (سكران) ، ولا مستويًا فيه المذكر مع المؤنث نحو (جريح وصبور) ولا بتاء تأنيث مثل (علامة) " . أقول : أي : وإن كان المفرد الذي يجمع هذا الجمع صفة فله شروط ذكرها المصنف ، أحدها : أن يكون مذكرًا . وثانيها : أن يكون عاقلاً ؛ لما مرّ ، ولو قيد ههنا بالعلم لكان أجود ؛ ليدخل في ذلك صفات الباري تعالى ، نحو : ﴿ فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ ﴾ [الذاريات من/٤٨] ، ﴿ وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ ﴾ [الحجر من/٢٣] ؛ لأنه لا يوصف بالعقل في العرف ، ويوصف بالعلم » (١) .

تتميم ما نقص من كلامه والاستدراك عليه ، ومن ذلك :

ـ قوله : « والمواضع التي يصح الابتداء بها بالنكرة كثيرة ، وقد اقتصر المصنف منها على ستة مواضع ... ومن المواضع التي لم يذكرها ههنا ... » (٢) .

ـ قوله : « أما وجوب تقديم المبتدأ ففي مواضع ، وقد ذكر منها أربعة ... فهذه هي التي ذكرها ، وقد بقي من الصور التي لم يذكرها أن يحذف الخبر والمبتدأ معرفة ، وذلك إما في الاستفهام كقولك : " زيد " في جواب مَنْ قال : " مَنْ عندك ؟ " أي : زيد عندي ... » (٣) .

ـ قوله : « وأما وجوب تقديم الخبر ففي صور » وذكر خمس صور ثم قال : « ولم يذكر المصنف الأخيرة منها » (٤) .

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٤٥٠ ، ٤٥١ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ١/١٥٦ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ١/١٦٥ .

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ١/١٦٦ ، ١٦٧ .

عدم الاقتصار على الآراء التي وردت في المتن :

فإذا نصَّ ابن الحاجب على بعض أراء العلماء في المتن لم يقتصر عليها الشارح إن كان هناك آراء أخرى وخلافات أغفلها ، ومن ذلك :

ـــ قولـــه عن (مذ ومنذ) : « قال : " **وهو مبتدأ وخبره ما بعده خلافًا للزجاج** " . أقول : اختلف في محلهما من الإعراب :

فـذهب جمهور البصريين ، وهو اختيار المصنف إلى أنهما المبتدأ وما بعدهما الخبر عنهما ... .

وذهب الزجاج إلى أن ما بعدهما المبتدأ وهما الخبر ... .

وذهب الفراء إلى أن ما بعدهما خبر مبتدأ محذوف ، والجملة صلـة (ذو) ... .

وذهــب غيــره ــ وهو القائل أيضًا بالتركيب ــ إلى أن ما بعدهما فاعل فعل محذوف والتقدير ما رأيته من إذ مضى يومان ... » (١) .

وهذا هو الغالب في الشرح .

ربطه بين كلام ابن الحاجب وكلامه في مؤلفاته الأخرى ، ومن ذلك :

ــ قولـــه عن الخلاف في إعراب الأسماء الستة : « وقال المصنف فـــي (شرح المفصل) : إن ظاهر مذهب سيبويه أن لها إعرابين : تقديريًّا بالحركات ولفظيًّا بالحروف ... » (٢) .

ــ حديثِه عن أن شرط منع المنتهي بألف ونون من الصرف إن كان صـــفة انتفاء (فعلانة) ثم قولـــه : « ورجَّح المصنف في الشرح اشتراط

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٤٠١/٢ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ١٠١/١ .

انتفاء (فعلانة) ... » [١] .

ـــ قولــه : « واختلف في اللام الداخلة على فاعل (نعم وبئس) الظاهر : فذهب الأكثر إلى أنها لتعريف الجنس . وقال المصنف في الشرح : إنهــا لتعــريف واحد مبهم في الوجود مطابق لمعهود ذهني ، نحو (ادخل السوق واشرب الماء ... » [٢] .

وأحياناً كان ينقل كلامه من مؤلفاته الأخرى ليعترض له ، ومن ذلك :

ـ حديثه عن الخلاف في نوع التنوين في نحو (جوارٍ ، وغواشٍ) إذ قال : « واختلف النحاة في حقيقة التنوين :

• فذهب سيبويه إلى أنه تنوين صرف ، وذهب الزجاج إلى أنه عوض عــن حــركة الياء ... وقال المصنف في الشرح : إن التنوين عند سيبويه تنوين عوض ، وعند غيره تنوين صرف . وهو عكس المشهور » [٣] .

ـ قوله : « ومما لا يقام مقام الفاعل : المفعول له والمفعول معه ؛ لــبطلان معناهما ... وقال المصنف : إنما امتنع لأنه قد يكون علة لأفعال مــتعددة نحو (ضربت وأكرمت وأعطيت إكرامًا لزيد) وحينئذ لا يخلو إما أن يقام الإكرام مقام الفاعل للمجموع أو لأحدهما ، وعلى كلا التقديرين يلزم خلو بعض الأفعال عن الفاعل ، وهو باطل . وفيه نظر » [٤] .

ـ حديثه عن تعددُ الخبر وعن تحمل الضمير الرابط في نحو (هذا حلــو حامض) إذ قال : « قال المصنف في (شرح المفصل) : يجوز أن

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ١٣١/١ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ٥٩٢/٢ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ١٢٩/١ .

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ١٤٩/١ ، ١٥٠ .

يكـــون في كل واحد منهما ، ولا يلزم أن يكون كل واحد منهما خبرًا على حياله ؛ لأن المقصود جمع الطَّعْمَين ، والضميران على أصلهما ، والمعنى فيه حلاوة وفيه حموضة . وفيه نظر ... » (١) .

موقفه من البصريين والكوفيين :

ابن القواس كان اتجاهه بصريًا في هذا الكتاب أيضًا ، فكان يدافع عن البـــصريين ، ويحتج لهم ، ويناقش آراء مخالفيهم ، وظهرت بصريته كذلك مـــن خلال استخدامه مصطلحاتهم ، وإن لم يمنعه ذلك من موافقة الكوفيين أحيانًا .

فمما وافق فيه البصريين :

ــــ أن المانـــع من الصرف في نحو (مَثْنى وثُلاث ورُباع) العدل والصفة ، خلافًا لأكثر الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن المانع التعريف والعدل ، وخلافًا لمن ذهب إلى أن المانع العدل والجمع (٢) .

ــ وجوب تقديم المسند على الفاعل ، خلافًا للكوفي (٣) .

ــ جواز تقديم الخبر على المبتدأ لفظًا توسعًا في العبارة واهتمامًا به خلافًا للكوفيين والأخفش الذين ذهبوا إلى امتناعه (٤) .

وأحيانًا كان لا يذكر أن الـــرأي المعروض ــ وهـــو المختار ــ للبصريين ؛ اكتفاء بذكر مخالفيهم وهم الكوفيون والرد عليهم ، ومن ذلك :

ــــ حديـــثه عـــن (كِلا) إذ قال : « وأما (كِلا) فاسم مفرد على الأصـــح ، ويعود الضمير إليه تارة على اللفظ ، وتارة على المعنى ، ... ،

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ١/١٦٨ .

(٢) يُنْظَر شرح كافية ابن الحاجب ١/١١٩ ، ١٢٠ .

(٣) يُنْظَر شرح كافية ابن الحاجب ١/١٤٠ .

(٤) يُنْظَر شرح كافية ابن الحاجب ١/١٥٤ .

وقال الكوفي : إنها مثناة في اللفظ والمعنى ، محتجًا باختلافها مع المضمر ، وبأن الشاعر قد نطق بمفردها في قوله :

في كلت رجليهـــا سلامى واحده

ولا حجة فيه ... » (١) .

ـ قوله : « إذا وقع الخبر ظرفًا فلابد له من متعلق ، خلافًا للكوفيين فإنه لا يتعلق عندهم بشيء مطلقًا . والأول أظهر ؛ لأنه معمول وكل معمول لا بد له من عامل ، وإن لم يكن محققًا فلا بد وأن يكون مقدرًا » (٢) .

ومما وافق فيه الكوفيين :

ـ قوله : « كل ما لا ينصرف فإنه يجوز صرفه إما للضرورة لأنها تجيــز ردَّ الشيء إلى أصله ، إلا ما كان في آخره ألف التأنيث المقصورة مطلقًا ، وأفعل منك عند الكوفيين لعدم ورود السماع به » (٣) .

ـ وقوله : « لا تبدل النكرة من المعرفة إلا إذا وصفت النكرة ، كما اختــاره المــصنف ، وهو رأي صاحب المفصل ، وإليه ذهب عبد القاهر والكوفيون ، وهو الأظهر ... » (٤) .

وأحيانًا كان يكتفي برأي واحد في المسألة دون أن ينسبه وهو رأي للكوفيين ، ومن ذلك :

ـ قوله عن معاني (أو) : « ... وثانيها : الإضراب إذا قدرت بـــ (بل) ، كقوله :

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ١/١٠٦ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ١/١٦١ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ١/١١٦ .

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ١/٣٠٨ .

بدتْ مثلَ قرنِ الشمسِ في رونقِ الضُحى   وصورتِها أو أنتِ للعينِ أملحُ »[١]

والقول بأن من معاني (أو) الإضراب إنما هو للكوفيين [٢] .

• وهناك مسائل بين البصريين والكوفيين لم يصرح فيها برأيه ومن ذلك :

ـ ما ذكره من أن النكرة غير المقصودة إن كانت مخصصة فنداؤها جائز اتفاقًا ، كقوله :

أدارًا بحزوى هجتِ للعين عبــرةً   فمــاء الهــوى يرفضُ أو يترقرقُ

وإن كانت مبهمة كقول الأعمى : " يا مارًا خذ بيدي " فنداؤها أجازه البصري ومنعه الكوفي [٣] ، ولم يصرح بالمختار عنده .

ـ حديثه عن المستثنى وأنه إذا تقدم على المستثنى منه وجب نصبه ثم قوله : « ... واختلف فيما إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه نحو (مــا جاءني أحدٌ إلا أبوك خير منه زيد) فاختار سيبويه والمبرد الرفع ؛ لأن المستثنى لما لم يتقدم على ذات المستثنى منه لم يلزم النصب ، واختار المازني النصب متمسكًا بأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد ، ومنهم مَن جــوز الأمــرين من غير ترجيح ؛ لتعارض الأدلة . وأما تقديمه على كل الجملة : فمنعه البصري ، وأجازه الكوفي » [٤] .

*****

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٦٦٥/٢ .

(٢) يُنْظَــر معانــي القرآن للفراء ٧٢/١ ، والإنصاف ٤٧٨/٢ ، وأوضح المسالك ٣٧٨/٣ ، وائتِلاف النصرة ص ٧٥ ، ١٤٨ .

(٣) يُنْظَر شرح كافية ابن الحاجب ١٩١/١ .

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ٢٤٣/١ .

المبحث الرابع

مصادره

المتتـبع لشرح كافية ابن الحاجب لابن القواس يدرك أنه اعتمد على مـصادر مـتعددة ، وأفاد منها ، وأول هذه المصادر الشروح التي سبقته ، ولعل أهم شرح منها هو شرح ابن الحاجب [١] ، وتعدى ذلك إلى كتاب آخر له ، وهو (الإيضاح في شرح المفصل) [٢] ، موافقًا له تارة ، ومعترضًا له تارة أخرى ، ومستدركًا عليه ثالثة ، ومستأنسًا بكلامه ، ولا عجب في تأثر ابن القواس بابن الحاجب فكلاهما بصري الاتجاه .

ولـم يَقتصر اهتمام ابن القواس على مؤلفات ابن الحاجب بل تعداها إلى مؤلفات غيره ، ومن ذلك :

الإيضاح [٣] ، والمسائل البغدادية للفارسي [٤] ، وسر الصناعة لابن جنـي [٥] ، والكـشاف [٦] ، والمفـصل للزمخشري [٧] ، وشرح الجزولية للأندلسي [٨] .

ومن مصادره أيضًا :

البصريون وكتب علمائهم ، وكذلك الكوفيون وكتب علمائهم .

وقد سبق القول بأن اتجاه ابن القواس كان بصريًا ولذلك ليس غريبًا

---

(١) يُنظَر شرح كافية ابن الحاجب ١/١٢٦ ، ١٣١ ، ٢/٥٩٢ .

(٢) يُنظَر شرح كافية ابن الحاجب ١/١٠١ ، ١٦٨ ، ٢/٤٣٣ ، ٦٤٣ .

(٣) يُنظَر شرح كافية ابن الحاجب ١/١٤٨ .

(٤) يُنظَر شرح كافية ابن الحاجب ٢/٥٦١ .

(٥) يُنظَر شرح كافية ابن الحاجب ١/١٠٤ .

(٦) يُنظَر شرح كافية ابن الحاجب ٢/٤٢٢ ، ٦٧٢ ، ٦٩٠ .

(٧) يُنظَر شرح كافية ابن الحاجب١/٢٣٩ ، ٣٠٦ ، ٢/٤٧٨ ، ٥٨٨ ، ٦١٠ ، ٦٤٢ ، ٦٤٧ .

(٨) يُنظَر شرح كافية ابن الحاجب ٢/٥٩٢ .

أن يعتمد على العلماء البصريين ومؤلفاتهم ، ومنهم ، بل أهمهم :

سيبويه :

كان ابن القواس شديد الاعتداد بسيبويه ، وكتابه ، **لكنه أحيانًا كان ينقل رأيه بالواسطة** ، ومن ذلك :

ـ قوله عن إعراب الأسماء الستة : « ... وقال المصنف في شرح المفصل : إن ظاهر مذهب سيبويه أن لها إعرابين : تقديريًا بالحركات ، ولفظيًا بالحروف » (١) .

ـ قوله في باب الصفة المشبهة عن (رجل حسنُ وجهِه) : « ... فقد نقل عن سيبويه ضَعف هذه المسألة فيما ذكره الإمام عبد القاهر وابن يعيش » (٢) .

ـ قوله عن العامل في فعلي الشرط : « ونقل بعض المتأخرين أن مذهب سيبويه يرى أن حرف الشرط عامل فيهما معًا لاقتضائه لهما » (٣) .

وأحيانًا يقول : ونقل عن سيبويه ، ومن ذلك :

ـ قوله عن الاسم المقصور :«ونقل عن سيبويه تسميته منقوصًا.»(٤).

ـ قوله عن معنى (أو) التي تضمر بعدها (أن) وجوبًا على رأي البصريين : « تقدر إما بـ (إلى أن) ، أو (حتى أن) ، أو (إلا أن) للاستثناء كما نقل عن سيبويه » (٥) .

ـ قوله عن (إمَّا) العاطفة : « (إمّا) المكسورة على ضربين :

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ١/١٠١ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٤٧٤ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٥٣٤ .

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ١/١٠٩ .

(٥) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٥١٨ .

شرطية وعاطفة ... ، وأما العاطفة فالأجود أنها مفردة ؛ لأنها الأصل ، ونقل عن سيبويه أنها مركبة من (إن) الشرطية ، و(ما) النافية » [1] .

ولهذا الاعتداد بسيبويه وافقه في أكثر آرائه ، ومن ذلك :

ـ قوله عن فتحة الممنوع من الصرف : « ... والأصح أنها فتحة إعراب كما ذهب إليه سيبويه » [2] .

ـ قوله في باب المثنى : « واختلف في هذه الحروف : فذهب سيبويه ومن تابعه إلى أنها حروف إعراب ، وهو الأصح ... » [3] .

ـ قوله في باب المفعول المطلق : « والأصح أن (لبيك) مثنى كما ذهب إليه سيبويه » [4] .

ولكن هذا الاعتداد وهذه الموافقة لم تمنع ابن القواس من أن تكون له شخصيته ، **فيرفض بعض آراء سيبويه** ، ومن ذلك :

ـ قوله : « (أنّ) المفتوحة إذا وقعت بعد (لو) ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾ [الحجرات من/5] ، فـ (أنّ) وما عملت فيه في موضع رفع ؛ لأنها فاعلة لفعل مقدر ، والتقدير (لو ثبت أنهم صبروا) ... وأجاز سيبويه أن يكون (أنّ) في موضع المبتدأ والخبر محذوف . والوجه هو الأول » [5] .

ـ قوله : « واعلم أن في العامل في المبتدأ والخبر أقوالاً :

أحدها : وهو اختيار أكثر المتأخرين أن العامل فيهما الابتداء بشرط

---

(1) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٦٦٦ .

(2) شرح كافية ابن الحاجب ١/١٠٠ .

(3) شرح كافية ابن الحاجب ١/١٠٥ .

(4) شرح كافية ابن الحاجب ١/١٨٤ .

(5) شرح كافية ابن الحاجب ١/١٤٤ .

التجرد عن العوامل المذكورة ... .

الثاني : أن الابتداء عمل في المبتدأ ، والمبتدأ عمل في الخبر ، وهو نص سيبويه ، وإليه ذهب أبو علي وأبو الفتح ... .

الثالث : للمبرد وهو أن الابتداء عمل في المبتدأ ، وكلاهما عمل في الخبر ... .

الرابع : للفراء والكسائي أن المبتدأ والخبر يترافعان ... .

وبهذا يتبين أن الحق هو الأول ... » [١] .

ـ قوله : « وقد يجيء مصدر الثلاثي على بناء اسم الفاعل والمفعول أما الأول فكقوله :

... ... ولا خارجًا مِنْ فِـيَّ زورُ كـلامِ

وقول الآخر :

كفى بالنـأيِ مِنْ أسمـاءَ كـافِ ... ...

وتدخله الهاء كـ (العاقبة والفاصلة) .

وأمـا الثاني فكالميسور والمعسور والمعقول والمرفوع والموضوع والمفتون ، وبالهاء نحو (المكروهة والمصدوقة) .

ولم يثبت سيبويه المفعول في المصادر .

وكلها تسمع ولا يقاس عليها » [٢] .

وأحياناً كان يستدرك عليه ، ومن ذلك :

ـ قوله في باب المصدر : « المصدر من الفعل الثلاثي سماع ، أي : طـريق معـرفته السماع ؛ لكثرة اختلافه ، وعدم لزومه طريقة واحدة في تبعيته الفعل ؛ لأن بعضه يتدخل على مصادر بعض . وبلغ ما ذكره سيبويه

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ١/١٥٢ ، ١٥٣ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٤٥٧ .

اثنين وثلاثين بناء ... ، ... ، وقد فاته (فَعِيلة) كـ (عَقِيرة) و(فَعَالية) كـ (كَرَاهِيَة) » [١] .

وأحياناً كان يحقق رأيه ، ومن ذلك :

ـ قوله عن تنوين نحو جوارٍ : « واختلف النحاة في حقيقة التنوين : فذهب سيبويه إلى أنه تنوين صرف ، وذهب الزجاج إلى أنه عوض من حركة الياء ... ، ... .

وقـــال المصنف في الشرح : إن التنوين عند سيبويه تنوين عوض ، وعند غيره تنوين صرف .

وهو عكس المشهور .

ونقل بعض المتأخرين عن الخليل وسيبويه أنه عوض من الياء » [٢] .

*****

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٤٥٦/٢ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ١٢٩/١ .

المبحث الخامس

موقفه من أصول النحو

١. السماع :

سبق القول بأن الشارح كان اتجاهه بصريًا ، ولذلك كان من الطبعي أن ينهج نهجهم في الاعتداد بالسماع الكثير والاعتماد عليه في إرساء القواعد إذ هو الطريقة المثلى في ضبطها ، **ومن كلامه في الاعتداد بالسماع :**

ـ قولـــه عن إعمال صيغ المبالغة عمل فعلها : « والذي يدل على إعمالها أمران :

أحدهما من جهة الاستدلال ... .

وثانيهما : مجيئها في كلامهم عاملة :

أما الأول فكقولهم : " أما العسلَ فأنا شرابٌ " ، وقوله :

أخا الحــربِ لبَّاسًا إليهــا جِلالَها   وليــس بولاَّجِ الخَــلائــفِ أعقلا

وأما الثاني فكقوله :

ضروبٌ بنصل السيفِ سُوقَ سِمانِها   إذا عَدِمـــوا زادًا فإنَّـــكَ عاقــرُ

وأما الثالث فلأنه جاء من كلامهم : " إنَّه لمِنحارٌ بوائكَها " ، وقوله :

شُـــمٌّ مهـــاوينَ أبـــدانَ الجـــزورِ   ... ...

فمهاوين : جمع (مِهوان) .

وأما الرابع فنحو (عليم وكليل) . قال

حتـــى شـــآها كلـــيلٌ مُوهنًا عَمِلٌ   باتــت طِرابًا وبات الليلَ لم ينـــمِ

وأما الخامس فنحو (زيدٌ حَذِرٌ عمرًا) . قال :

حَـــذِرٌ أمـــورًا لا تضيـــرُه وآمنٌ   ما ليـــس منجيَـــه من الأقدار »(١).

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٤٦٦ ، ٤٦٧ .

ولأنه كان يعتد بالسماع الكثير رفض بعض الآراء والقواعد التي لا يؤيدها سماع أو يؤيدها سماع غير فصيح ، مثل :

ـ قوله : « كل ما لا ينصرف فإنه يجوز صرفه إما للضرورة لأنها تجيز ردَّ الشيء إلى أصله ، إلا ما كان في آخره ألف التأنيث المقصورة مطلقًا ، وأفعل منك عند الكوفيين لعدم ورود السماع به » (١) .

ـ قوله : « وأجاز الكوفيون تعريف المضاف إذا كان عددًا وتمسكوا بأمور :

أحدها : ما رُوِي من نحو (الثلاثة الأثواب ، والخمسة الدراهم) .

وثانيها : قياسًا على (الحسن الوجه) .

وثالثها : أنهما لما كانا لذات واحدة عرفوا الأول لأنه محل التعريف وجردوا الثاني ؛ لأنه المقصود في (٢) الحقيقة ، وهذا بخلاف (غلام زيد) فإنهما متعددان لفظًا ومعنى .

والجواب عن الأول : أن ما تمسكوا به من الرواية ضعيف ؛ لكون قائلها غير فصيح ؛ لأنه خلاف ما روي عن الفصحاء ، قال ذو الرمة :

وهل يُرجِعُ التسليمَ أو يكشِفُ العمى ثلاثُ الأثافي والديارُ البلاقعُ

وقول الفرزدق :

... ... فسما فأدرك خمسة الأشبار

وعن الثاني : أن (الحسن الوجه) إضافته لفظية منفصلة ، لا تفيد تعريفًا ، فلا يقاس عليها المعنوية المفيدة له .

وعن الثالث ... » (٣) .

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ١/١١٦ .

(٢) ورد في المطبوع (فيه) والمناسب ما أثبت .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ١/٢٧٣ .

ــــ قولــــه : « وأجاز الكوفيون (كلاهما أجمعان وأبصعان) . ولم يرد به سماع » (١) .

- **شواهده :**

والـــشارح في اعتداده بالسماع كان يستشهد بالقرآن الكريم وقراءاته المخــتلفة ، والحــديث الــشريف ، وكلام العرب نثرًا وشعرًا ، وفيما يلي تفصيل القول في ذلك :

١ .القرآن الكريم :

لــم يتعرض الشـــارح ــ غالبًا ــ لأصل من الأصول أو قاعدة من القواعد إلا استشهد على ذلك بآية أو أكثر من الذكر الحكيم ، **ومن ذلك :**

ــ قوله عن دخول الفاء في خبر (إنَّ) : « أما المجوِّزُ فاحتجَّ بقوله تعالــى : ﴿ إِنَّ الَّــذِينَ قَالُــوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [الأحقاف/١٣] وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ ﴾ [البروج من/١٠] وقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ ﴾ [الجمعة من/٨] » (٢) .

ــ قوله عن معاني (إلى) : « الثاني : أن يكون بمعنى (مع) كقوله: ﴿ وَلا تَأْكُلُــوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ [النساء من/٢] ، و : ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ [آل عمران من/٥٢ ، والصف من/١٤] ، ومنه قولهم : " الذود إلى الذود إبل " وهو قليل » (٣) .

ــ قولــــه عن (إنَّ) المكسورة إذا خففت ودخلت على فعل : « وإن دخلـــت على فِعْلٍ : فالبصريون يوجبون أن تكون من الأفعال الداخلة على

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٣٠٢/١ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ١٦٩/١ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٦٠٧/٢ .

المبـتدأ والخبر ، خلافًا للكوفيين في التعميم ؛ فإنهم يجوزون دخولها على الأفعال مطلقًا نحو (إنْ ضربتَ لزيدًا ، وإن قتلت لعمرًا) .

أما الأول فاحتج بأن الأصل في (إنْ) أنْ تدخل على المبتدأ والخبر فـإذا فاتها الدخول عليهما دخلت على ما يقتضيهما ، وفي التنزيل : ﴿ وَإِنْ كَانَـتْ لَكَبِيرَةً ﴾ [البقرة من/١٤٣] ، ﴿ وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ [الشعراء من/ ١٨٦] ، ﴿ وَإِنْ وَجَـدْنَا أَكْثَـرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ [الأعراف من/١٠٢] ، ﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ ﴾ [الإسراء من/٧٣] » (١) .

القراءات :

اعتمد الـشارح بالقـراءات المختلفة للقرآن الكريم ، فاستشهد بها متواترها وشاذها ووجَّه بعضَها ، وكانت عنده معينًا لا ينضب في الاستشهاد على تقرير القواعد ، وهو في استشهاده بها أحيانًا كان ينسبها ، وأحيانًا كان يوردها بلا نسبة ، وأحيانًا يوجهها ، وفيما يلي تفصيل ذلك :

قراءات منسوبة :

ـ قوله في باب المستثنى : « ... وأما قوله تعالى : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ ﴾ [هود من/٨١] ، فأكثر القراء علـى النـصب ، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بالرفع ، فيحمل بعض النحاة النصب على الاستثناء من قوله : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ﴾ ، والرفع على البدل من قولـه : ﴿ وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ ﴾ ؛ فرارًا من جعل قراءة الأكثر على الوجه الضعيف » (٢) .

ـ قولـه عن الإضافة إلى ياء المتكلم وحركة الياء : « أما الحركة فإما بالفتح وهو الأصل ... وإما بالكسر ، وهو قليل ، وفي التنزيل : ﴿ وَمَا

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٦٥٠/٢ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ٢٤٦/١ .

أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيِّ ﴾ [إبراهيم من/٢٢] ، بكسر الياء في قراءة حمزة ... » [١] .

ـ قوله عن أنَّ (ألا) حرف تنبيه : « وفي التنزيل : ﴿ ألا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ ﴾ [البقرة من/١٣] ، و : ﴿ ألا يا اسْجُدُوا ﴾ [النمل من/٢٥] ، في قراءة الكسائي » [٢] .

قراءات غير منسوبة :

ـ قوله : « وأما قوله : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾ [الأنعام من/١٣٧] ، في قراءة مَنْ قرأ ﴿ زُيِّنَ ﴾ ـ بضم الزاي وكسر الياء ـ على أنه مبني للمفعول ، ورفع ﴿ قَتْلُ ﴾ لقيامه مقام الفاعل ، فالأظهر أنَّ الشركاء مرتفع بفعل دل عليه الأول ، أي : زينه شركاؤهم . وقيل : إنه فاعل المصدر الذي هو التزيين » [٣] .

ـ قوله : « ويُحكَم على محل الجملة الواقعة بعد الفاء بالجزم كقوله تعالى : ﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ ﴾ [الأعراف من/١٨٦] ، على قراءة مَنْ جزم ﴿ يَذَرْهُمْ ﴾ لكونه معطوفًا على محل الجملة بعد الفاء » [٤] .

ـ قوله عن نون الوقاية إذا اجتمعت مع نون الرفع : « وقد جاء إثباتها وحذفها في قوله تعالى : ﴿ أَتُحَاجُّونِّي ﴾ [الأنعام من/٨٠] ، قُرِئ بتشديد النون وتخفيفها ، و : ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾ [الحجر من/٥٤] ، فيمن قرأ بكسر النون » [٥] .

وأحيانًا كان ينص على أن القراءة شاذة ، ومن ذلك :

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٢٨٠/١ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ٦٧٢/٢ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ١٤٣/١ .

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ١٥٩/١ ..

(٥) شرح كافية ابن الحاجب ٣٣٢/١ .

ـ قوله عن (أو) : « وأما قوله تعالى : ﴿ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾ [الفتح من/١٦] ، بالرفع فهي العاطفة ، ويحتمل وجهين : إما عطف فعل على فعل ، وهو (يُسْلِمُون) على (تقاتلون) ، أو جملة على جملة ، فيكون (يُسْلِمُون) معطوفًا على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي : هم يسلمون ، وقرئ شاذًا : ﴿ أَوْ يُسْلِمُوا ﴾ ـ بالنصب ـ على معنى (إلا أنْ) أو (إلى أنْ) »[١] .

توجيهه بعض القراءات ، ومن ذلك :

ـ قوله : « ومنه قوله تعالى : ﴿ يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ * رِجَالٌ ﴾ [النور من/٣٦ ، ومن/٣٧] ، في قراءة مَن فتح الباء على بناء الفعل للمفعول ، فـ (رجال) لا يجوز أن يرتفع بـ (يُسَبَّحُ) لا فاعلاً ؛ لأن صيغة الفعل مبنية للمفعول ، وقد أقيم الجار والمجرور مقام الفاعل ، ولا مفعولاً لِـمَ لَمْ يسم فاعله ؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الرجال هم المسبَّحون وهو محال ، وإذا امتنع ارتفاعه بالفعل المذكور ارتفع بفعل مقدر من جنسه أي : يسبحه رجال »[٢] .

ـ قوله : « وأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾ [الذريات من/٢٣] ، فقد قرئ برفع (مثل) ونصبه :

أما الرفع فعلى النعت لـ (حق) أو خبر بعد خبر .

وأما النصب ففيه وجهان :

أحدهما : أنه مبني على الفتح : إما لإضافته إلى غير متمكن ، وهو (أنكم) و(ما) زائدة ، وإما لأنه مركب مع (ما) كـ (خمسة عشر) ، و(ما) حينئذ إما زائدة أو نكرة موصوفة .

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٥١٩/٢ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ١٤٣/١ .

وثانيهما : أنه منصوب على الحال ، واختلف في ذي الحال : فقال قوم : إنه (حق) وهو رأي الجرمي ، وأبطل بأنه لا عامل فيها على قوله لامتناع عمل (إنَّ) في الحال [١] ونقل عن أبي الفتح جوازه ، وقال آخرون إنه الضمير في (حق) ، و(حق) هو العامل ، وهو الأظهر » [٢] .

ـ قولـــه : « وأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾ [يوسف من/ ٩٠] ، في قراءة مَن أثبتَ الياء فتحتمل ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه أجرى المعتل في حذف الحركة منه مجرى الصحيح .

وثانيها : أن الياء نشأت من إشباع الكسرة .

وثالثها : أنَّ (مَنْ) موصولة ، و(يتقي) صلتها ، وجزم (يصبر) حينـــئذ بـــــ (مَنْ) تشبيهًا لها بالشرط لِما فيها منْ معنى العمومْ ، وإما أنَّ إسكانه للوقف لا للجزم » [٣] .

٢ ـ الحديث النبوي الشريف :

قد سبق القول بأن ابن القواس ممن أجازوا الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف بيد أنه لم يتوسع في ذلك فمجموع ما أورده من حديث النبي ﷺ في هذا الكتاب ثمانية أحاديث ، **منها ما أورده استشهادًا على أمور نحوية** ، مثل :

ـ قولـــه عن وجوه مشابهـــة عطف البيان للصفة : « وثالثها : أنه يطابق المتبوع في التعريف وهو الأكثر ، وفي التنكير كقوله عليه السلام : " ليس

---

(١) الـــذي ورد فـــي المطبوع (وأبطل بأن مثل فيها على قولـــه لامتناع عمل إن في الحال) والتصحيح من شرح ألفية ابن معطي ١/٢٣٧ ، ٢٣٨ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٤٠٤ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٥٢٦ .

فيما دون خمسٍ ذودٍ صدقة " بتنوين (خمس) وهو قليل » (١) .

ـــ قولـــه في باب المضمر : « واعلم أن المختار في خبر (كان) وأخواتها ، أي : الأفصح ، أن يكون منفصلاً ، ومه قوله : ،

لـئن كـــان إياه لقـــد حال بُعدنـــا عـــن العهـــد والإنسان قـــد يتغيرُ

.... وقد جاء متصلاً حملاً له على المفعول ، وفي الحديث أنه عليه السلام رأى شخصًا على بُعْدٍ فقال : " كن أبا خثيمة ، فكانه " » (٢) .

ـ قولـــه عن (نعم وبئس) : « والذي يدل على فعليتهما اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما نحو (نعمتْ وبئستْ) ، وفي الحديث : مَنْ توضأ يوم الجمعة فبها ونعمتْ » (٣) .

- **ومنها ما أورده استشهادًا على أمور لغوية ، مثل:**

ـ قوله : « ... وفي الحديث : " لا يقبل الله منه صرفًا ولا عدلاً " ، فالعدل : الفريضة ، والصرف : النافلة » (٤) .

ـ قوله في باب (ظن) وأخواتها : « ... وفي الحديث : كان عليه السلام يتخولنا بالموعظة ، أي : يتعهدنا ، وليست من هذا الباب ؛ لأنها من ذوات الواو » (٥) .

ـ قوله عن معاني (زعم) : « وثالثها : أن تكون بمعنى (ضمنت) فيخرج مخرجها ، وفي الحديث : الزعيم غارم » (٦) .

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٣١٣/١ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ٣٢٩/١ ، ولم يورد المحقق الحديث في الفهرس .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٥٨٩/٢ .

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ١١٧/١ .

(٥) شرح كافية ابن الحاجب ٥٥٧/٢ .

(٦) شرح كافية ابن الحاجب ٥٥٩/٢ .

وأحياناً كان يورد الحديث ليوجهه ، ومن ذلك :

ـ قولــه في باب جمع المؤنث السالم : « لا يخلو هذا الجمع من أن يكون واحدُه اسمًا أو صفة : فإن كان صفة ، فإن كان له مذكر فإن لم يجمع بالواو والنون لم يجمع بالألف والتاء ، فلا يقال : حمراوات ، ولا سكرايات ... ، وأما قوله عليه السلام : " ليس في الخضراوات صدقة " ، فإنه لم ينظر فيها إلى الصفة بل إلى الموصوف ، أو لأنه لما لم يذكر معها الموصوف صارت كالصفات الجارية مجرى الأسماء كــ (الأجرع ، والأبطح) ... »[١].

ـ قولــه عن لام الأمر : « ... ، ولا يدخل على فعل المخاطب لِما في [ذلك] من ترك الإيجاز والاختصار مع الاستغناء عنه ؛ لأنها إنما يدخل في موضع يتعذر صيغة (افعلْ) ، وأما قوله تعالى : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا ﴾ [يونس من/٥٨] ، على مَنْ قرأ بالتاء ، وقولــه عليه السلام : " لتأخذوا مصافكم " ، فإنما جمع بين التاء واللام ليكون عامًّا للحاضرين والغائبين وهو شاذ »[٢].

٣ . أقوال العرب النثرية :

الشواهد النثرية معين لا ينضب في الاستشهاد ؛ لكثرتها ، ومع هذه الأهمــية لهـــا نجدها عند ابن القواس قليلة نسبيًّا إذا قيست بشواهده القرآنية والشعرية ، فلم تتجاوز خمسين شاهدًا ، **منها** :

ـ قولــه : « وقد يكون المبتدأ نكرة إذا تخصصت بوجهٍ ما ، مثل : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ ﴾ [البقــرة من/٢٢١] ، و(أرجلٌ في الدار أم امرأة) و(ما أحدٌ خيرٌ منك) و(شرٌّ أهرَّ ذا ناب) و(في الدار رجل) و : ﴿ سَلَامٌ عَلَيْكَ ﴾ [مريم من/٤٧] »[٣] .

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٤٥٢/٢ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ٥٢٤/٢ ، وينظر أيضًا ٥٤١/٢ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ١٥٥/١ .

ـ قولـه عن (حيْهل) : « وله ثلاثة معانٍ : أحدها : ايت ، ومن كلامهم : " حيْهل الثريدَ " ، أي : ايته » [١] .

ـ قوله : « واعلم أنه قد يبنى أفعل التفضيل مما لا فعل له أصلاً ، كقولهم : " أحنك الشاتين ، وأحنك البعيرين " ، ومنه (أوّل) على مَنْ جعله (أفعـل) بدليل (الأولى ، وأُوَل) ومِنْ أمثالهم (آبل مِن حُنيف الحناتم) كذا ذكره في (المفصل) ، قيل : إن (آبل) له فعل ثلاثي (أبل يأبل) إذا حذق [٢] لمصلحة الإبل » [٣] .

وأحيانًا كان يوردها شارحًا إياها ، ومن ذلك :

ـ قوله في باب الفاعل عن حذف الفعل : « ومن حذف الفعل قولهم فـي المثل السائر : " إلاَّ حَظِيةٌ فلا أَلِيَّة " ، يروى بالرفع والنصب ، والرفع بفعـل واجـب الإضمار ، أي : إن لم يكن لك في النساء حظية فإني غير مقصرة . وأما النصب فليس من هذا الباب .

وأصله أن رجلاً كان لا تحظى عنده امرأة ، فلما تزوج بهذه لم تأل جهدًا في أن تحظى عنده ، فطلقها ولم تحظ ، فقال : إلا حظية فلا ألية » [٤] .

ـــ حديثه في باب المفعول به عن حذف الفعل لقيام قرينة ، وأنه قد يكون جوازًا ، ووجوبًا ، وأن حذفه وجوبًا قد يكون سماعيًا إذ قال : « ... ومـنـه (أهلاً وسهلاً ومرحبًا) وفي نصبهـا وجهان : أحدهمـا : أنه من المفعـول به والعامل المقدر ليس من لفظها ، نحو (أتيت أهلاً لا أجانب ،

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٣٧٣/١ .

(٢) ورد في المطبوع (حذف) والصواب ما أثبت ؛ فقد ورد في المستقصى في أمثال العرب ١/١ : « آبل من حنيف الحناتم ، أي : أحذق برعية الإبل ومصلحتها » .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٤٧٨/٢ .

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ١٤٤/١ .

ووطئت سهلاً مِن البلاد لا حزنًا ، وأصبت رحبًا لا ضيقًا . وثانيهما : أنها منصوبـــة بأفعال من لفظهـــا ، أي : أهلت أهلاً ، وسهلت سهلاً ، ورَحُبَتْ بلادُك مرحبًا » (١) .

ـــ قولـــه في باب (كان) وأخواتها : « ومنهم من ألحق بها ستة أفعال أخرى .... ، ..... ، وأما (جاء) ففي قولهم : " ما جاءت حاجتك " ، قالها الخوارج لابن عباس حين جاءهم برسالة علي بن أبي طالب عليه السلام .

و(ما) إما الاستفهامية ، وهو الأكثر ، و(جاء) بمعنى (صار) ، كأنه قال : أي شيء صارت حاجتك .

ويروى برفع الحاجة ونصبها :

فمن رفعها جعلها اسم (جاءت) و(ما) خبر مقدم .

ومَن نصبها جعل (ما) مبتدأ ، وفي (جاء) ضمير عائد عليها هو اسم (جاءت) و(حاجتَك) خبرها ، وإلحاق التاء حينئذ بـــ (جاءت) من حيث إن (ما) هي الحاجة في المعنى .

وإمـــا نافـــية ، فـــيكون المعنى نفي أن يكون ذلك على قدر حاجة المخاطب ، أي : ما جاءت الحاجة التي طلبتها على القدر المحتاج » (٢) .

وأحياناً كان يحكم عليه بالشذوذ إذا خالف القواعد ، ومن ذلك :

ـ قولـــه عن شروط بناء أفعل التفضيل وأن منها أن يكون من فعل ثلاثـــي : « ... وقـــد شذَّ مِن ذلك (هو أعطى للدينار والدرهم ، وأولاهم للمعـــروف) ، ومن أمثالهم (أفلس مِن ابن المذلق) لرجل كان يعرف بشدة الفاقة » (٣) .

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ١٨٦/١ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ٥٦١/٢ ، ٥٦٢ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٤٧٧/٢ .

ــ قوله في باب أفعال المقاربة : « وأما قول الزباء : " عسى الغُوَيرُ أبؤسًا " فشاذ من وجهين : أحدهما : أنه جمع المصدر الذي هو (بؤس) ، والثاني : لوقوعه موقع (أنْ) والفعل » [١] .

ــ قولــه عن (إنَّ) المكسورة إذا خففت ودخلت على فعل : « وإن دخلــت على فعلٍ : فالبصريون يوجبون أن تكون من الأفعال الداخلة على المبــتدأ والخبر ، خلافًا للكوفيين في التعميم ؛ فإنهم يجوزون دخولها على الأفعال مطلقًا نحو (إنْ ضربت لزيدًا ، وإن قتلت لعمرًا) .

أما الأول فاحتج ... .

وأما الثاني فاحتج بقوله :

بالله ربِّــكَ إنْ قتلــت لمسـلمًا   وجَبَــتْ عليكَ عقوبــةُ المتعمـدِ

وبما رُوي عن العرب من نحو (إن تزينك لنفسك وإن تشينك لهيه).

والجواب : أن ما تمسكوا به ضعيف ؛ لأنه شاذ على خلاف استعمال الفصحاء ، ولهذا لم تأت في التنزيل داخلة على فعل إلا وهو مما يدخل على المبتدأ والخبر ... » [٢] .

٤ . الشواهد الشعرية :

ســبق أن ذكــرت أن الــشعر يشكِّل قسمًا كبيرًا من تراثنا اللغوي والــنحوي ، وأنه يأتي في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم [٣] ، مِنْ حيث الاعتمادُ عليه ، وكثرةُ الاستشهاد به في إثباتِ القواعد النحوية والصرفية .

ولم ينهج الشارح منهجًا محددًا في إيراد الشواهد :

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٥٧٨ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٦٥٠ ، ٦٥١ .

(٣) أمــا بالنــسبة إلى الحديث النبوي الشريف فهو المصدر الثاني في التشريع ، أما في مجال الاستشهاد به في النحو فقد سبق القول بأن في ذلك خلافًا بين العلماء .

الأكثر أنه كان يورد البيت كاملاً ، ومن ذلك :

بـــنونا بـــنو أبنائـــنا وبناتـــنا بـــنوهن أبـــناء الرجال الأباعد [(١)]

أتهجـــر سلمـــى بالفراقِ حبيبهـــا وما كان نفسًا بالفراقِ تطيـبُ [(٢)]

أن تقرآن على أسمـــاء ويحكمـــا مني السلام وألا تشعرا أحـــدا [(٣)]

وأحياناً كان يكتفي من البيت بصدره ، ومن ذلك :

يـــا بـــن أمي ويا شُقَيِّـــق نفســـي ... ... [(٤)]

يمينًا لـــنعم السيـــدان وجـــدتمـــا ... ... [(٥)]

فليـــتَ لي بهـــم قومًا إذا ركبـــوا ... ... [(٦)]

وأحياناً كان يكتفي من البيت بعجزه ، ومن ذلك :

... ... كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال [(٧)]

... ... لســـبَّ بذلك الجـــروِ الكلابـــا [(٨)]

... ... ولكنّنـــي مـــن حبهـــا لعميـــدُ [(٩)]

وأحياناً كان يكتفي من البيت بمحل الشاهد ، ومن ذلك :

... ... أنظور [(١٠)]

---

(١) يُنْظَر شرح كافية ابن الحاجب ١/١٦٦ .

(٢) يُنْظَر شرح كافية ابن الحاجب ١/٢٤٠ .

(٣) يُنْظَر شرح كافية ابن الحاجب ٢/٥٠٥ .

(٤) يُنْظَر شرح كافية ابن الحاجب ١/١٩٧ .

(٥) يُنْظَر شرح كافية ابن الحاجب ٢/٥٩٠ .

(٦) يُنْظَر شرح كافية ابن الحاجب ٢/٦١٢ .

(٧) يُنْظَر شرح كافية ابن الحاجب ١/١٤٨ .

(٨) يُنْظَر شرح كافية ابن الحاجب ١/١٥٠ .

(٩) يُنْظَر شرح كافية ابن الحاجب ٢/٦٤٩ .

(١٠) يُنْظَر شرح كافية ابن الحاجب ١/١٠٢ .

... ... بمنتـــزاح [١]

... ... الصياريـف [٢]

ولم ينهج أيضًا منهجًا محددًا في نسبة الشواهد ، فقد نسب بعضها وأهمل أكثرها :

نسبته بعض الشواهد ، ومن ذلك :

ـ قوله : اسم المصدر يعمل عمل الفعل ، كما في قول القطامي :

أكفـــرًا بعـــد ردِّ المـــوتِ عني وبعد عطائـــك المائـــة الرتاعا [٣]

ـ قوله في باب التوكيد : وأما الحرف فكقول جميل :

لا لا أبـــوح بُحـــب بثنـــةَ إنهـــا أخـــذت عليَّ مواثقًا وعهـــودا [٤]

ـ قوله : وأما (أولاء) فصيغة مرتجلة للجمع يشترك فيها المذكر والمؤنث مستويًا فيها أولو العقل وغيرهم ، ومنه قول جرير :

ذُمَّ المنـــازلَ بعد منزلـــة اللـــوى والعيـــشَ بعـــد أولئـــك الأيام [٥]

وأحيانًا كان يكتفـــي ـ لتوثيق الشاهـــد ـ بنسبته إلى المنشـــد أو الكتاب الذي ورد فيه أو من احتج به ، ومن ذلك :

ـ قوله عن حذف العائد من جملة الخبر : « كما في قوله :

قد أصبحـــت أم الخيـــار تدعي

علـــيَّ ذنـــبًا كلـــه لـــم أصنـــعِ

---

(١) يُنْظَر شرح كافية ابن الحاجب ١٠٢/١ .

(٢) يُنْظَر شرح كافية ابن الحاجب ١٠٢/١ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٨٦/١ .

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ٣٠١/١ .

(٥) شرح كافية ابن الحاجب ٣٤٢/١ .

فيما أنشده سيبويه » (١) .

– قوله عن ردّ لام ما أضيف من الأسماء الستة إلى ياء المتكلم مما عينه حرف إعرابه في الإفراد : « وأجازه المبرد محتجًا بقوله :

... ... وأبـيَّ مالـك ذو المجـاز بـدار

ولا حجة فيه ... » (٢) .

– قوله عن خبر (ليس) إذا عطف عليه وهو مقترن بالباء : « ففيه وجهان : أحدهما : العطف على اللفظ ، نحو (ليس زيد بقائمٍ ولا قاعدٍ) ، وهو ظاهر ، والآخر : على المحل نحو (ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدًا) قال :

معـاويَ إننـا بـشـرٌ فأسجحْ فلسنا بالجبـال ولا الحديـدا

علـى ما رواه سيبويه ، ولا يلتفت إلى ما يقال : إن هذا البيت من قصيدة مجرورة ؛ لأن سيبويه إنما رواه من قصيدة منصوبة ، وقبلها :

... ... ولا ترمـوا بهـا البلـد البعيـدا

إلى أن قال : ولا الحديدا » (٣) .

والأكثر هو إهمال نسبة الشواهد ، ومن ذلك قوله : (إما) يلزمها التكرير غالبًا ، أو ما يقوم مقامه ، بخلاف (أو) ، فالتكرير نحو (قام إما زيدٌ وإما عمرو) ، وما يقوم مقامه فهو إما (أو) ، كقوله :

إمَّا مُشيفٌ علـى مَجْدٍ ومَكرُمـةٍ أو أسوةٌ لك فيمن يُتلِـفُ الورقـا

وإما (إلاَّ) في قول الآخر :

فإمـا أن تكـونَ أخـي بحـقٍّ فأعرف منـك غثِّي من سمينـي

وإلاَّ فاطَّرحنـي واتَّخـذنـي عـدوًّا أتَّقـيـكَ وتتقينـي

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ١/١٦١ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ١/٢٨٥ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٦٨٤ .

وقد جاءت غير مكررة مع عدم العوض :

تُلِـــمُّ بــدارٍ قــد تقادم عهدُهـــا ... وإمـــا بأموات ألـــمَّ خيـــالهـــا (١)

وهو في إيراده الشواهد الشعرية لم يقتصر عليها بل **استشهد أيضًا بالأرجاز** ، ومن ذلك :

أنا أبو النجم وشعري شعري (٢)

يا ابنةَ عمًّا لا تلومي واهجعي (٣)

كان جزائي بالعصا أن أجلدا (٤)

ونلحـــظ فـــي شواهده أنه لم يقتصر على فترة زمنية محددة ، وإنما استشهد بشعراء كل العصور الأدبية التي يحتج بهم :

فاستشهد بشعر الجاهليين كالأعشى ، وامرئ القيس ، وطفيل الغنوي وعدي ، وعنترة ، والنابغة الذبياني .

واستشهد بشعر المخضرمين كحسان ، وسحيم بن وثيل ، والشماخ ، ولبيد ، والنابغة الجعدي .

واستشهد بشعر الإسلاميين كجرير ، وذي الرمة ، ورؤبة ، والعجاج والفرزدق ، والكميت .

أما ما أورده من شعر لأبي الطيب المتنبي ، وهو :

... ... لأنت أسود في عيني من الظلمِ (٥)

ولأبي نواس ، وهو :

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٦٦٦/٢ ، ٦٦٧ .

(٢) يُنظَر شرح كافية ابن الحاجب ١٥٥/١ .

(٣) يُنظَر شرح كافية ابن الحاجب ١٩٨/١ .

(٤) يُنظَر شرح كافية ابن الحاجب ٤٥٨/٢ .

(٥) يُنظَر شرح كافية ابن الحاجب ٤٧٨/٢ .

كـــأنَّ صُغرى وكبرى من فواقعها   حصباء دُرٍّ على أرضٍ من ذهب(١)

فإنما أورده للتوجيه أو للتخطئة .

وكان يُعنى ببيان معاني بعض كلمات الشاهد ، ومن ذلك :

ـ قولـــه عن حذف الفعل وبقاء الفاعل عند وجود قرينة : « ومثله قول الشاعر :

لِيُبـــكَ يزيـــدُ ضارعٌ لخصومـــةٍ   ومختبـــطٌ ممـــا تُطيح الطوائـــحُ

بضم الياء وفتح الكاف على بناء الفعل للمفعول ، و(يزيد) قائم مقام الفاعل ، و(ضارع ، ومختبط) مرتفعان [بما] (٢) دل عليه الأول .

والضارع : الذليل ، والمختبط : الطالب ، والطوائح : جمع مُطيحة على قِياس كلواقح (٣) » (٤) .

ـ حديثه عن أن الخبر المفرد ينقسم قسمين : ما يكون هو المبتدأ في المعنى ، أي : إن ما يصدق عليه المبتدأ يصدق عليه الخبر ، وإلى ما يتنزل منزلته مبالغة ، ثم قوله : « وأما الثاني : وهو ما يتنزل منزلة المبتدأ على سبيل المبالغة والمجاز فهو إما في الذات كقولـــهم : " أبو يوسف أبو حنيفة فقهًا ، وزهير جرير شعرًا " ، ومنه قول النابغة :

عُلِـــينَ بِكَدْيَـــونٍ وأُشْعِرْنَ كُرَّةً (٥)   فهُنَّ إضـــاءٌ صافيـــاتُ الغلائـــلِ

---

(١) يُنْظَر شرح كافية ابن الحاجب ٢/٤٨٤ .

(٢) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٣) هكذا ورد النص في المطبوع ، وهو غير مستقيم ؛ فقد ورد في المقاصد النحوية٢/٢٠٦ : « الطوائح جمع مُطيحة ، وهي القواذف ، يقال : طوَّحته الطوائح ، أي نزلت به المهالك ، والقياس (المطاوح) لأنه جمع (مُطيحة) وإنما جاءت على حذف الزوائد كما في قولـــه تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ ﴾ [الحجر من/٢٢] ، والقياس (ملاقح) » .

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ١/١٤٣ .

(٥) قال في شرح ألفية ابن معطي ٢/٨٢٥ : « والكديون : دردي الزيت ، والكرة : البعر » .

فـ (هـن) ضمير الدروع ، و(إضاء) ـ جمع (أضاة [١]) ـ بكسر الهمزة ، وهي الغدير ، شبه الدروع لصفائها بالغدير مبالغة ، والأضاة [٢] مأخوذة إما من الضوء ثم نقلت الهمزة التي هي لام ، وجعلت قبل الفاء ، وألحقت تاء التأنيث ، فتحركت الواو التي هي العين ، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا ، فوزنها حينئذٍ (لَفَعة) ، وإما من (آض يئيض [٣]) إذا رجع [لأن الغدير رجع][٤] السماء ولهذا سمي المطر رجعًا ، وفي التنزيل : ﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الرَّجْعِ ﴾ [الطارق/١١] ، فعلى هذا تكون الفاء هي الهمزة ، ثم قدم اللام على العين ، وألحقت التاء فتحركت العين التي هي الواو [٥] ، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا ، فوزنها حينئذ (فَلَعة) ... » [٦] .

ـ قوله عن وزن (فَعَالِ) : « وفرق سيبويه بين الثلاثي والرباعي فقال : (فَعالِ) قد كثر مجيئه في الثلاثي بخلاف الرباعي فإنه لم يأتِ منه إلا لفظان : أحدهما (قرقارِ) في قوله :

قالت له ريح الصَّبا قرقارِ

أي : قالت للسحاب : قرقر بالرعد ، والثاني (عرعارِ) في قوله :

... ... يدعو وليدهم بها عرعارِ

والعرعرة : لعبة الصبيان ... » [٧] .

---

(١) الذي ورد في المطبوع (إضاءة) ، والصواب ما أثبت ، وينظر أمالي ابن الشجري ١/ ٢٤٠ .

(٢) الذي ورد في المطبوع (الإضاءة) ، والصواب ما أثبت .

(٣) الذي ورد في المطبوع (آض يئْضِ) ، والصواب ما أثبت .

(٤) زيادة يستقيم بها الأسلوب ، وهي من المقابلات بين النسخ التي أثبتها المحقق في التعليق .

(٥) هكذا في المطبوع ، ويظهر لي أن صوابها (الياء) ؛ لأن المادة (أ.ي.ض) .

(٦) شرح كافية ابن الحاجب ١/١٥٨ .

(٧) شرح كافية ابن الحاجب ١/٣٦٧ .

وبيان محل الشاهد ، وإعرابه ، ومن ذلك :

ــ قوله : « يروى بيت الفرزدق ، وهو قوله :

• كَمْ عمــةٍ لكَ يا جريــرُ وخالــةٍ   فدعاءَ قد حلبــتْ علــيَّ عِشاري

بنصب (عمة وخالة) وجرهما ورفعهما :

أما النصب : فيجوز أن يكون (كم) خبرية واستفهامية :

فــإن كانــت خبــرية كانت تكثيرًا للعمات ؛ لأن الكلام في معرض الهجو ، وهو إنما يكون بما قد ثبت وهو الخبر لا الاستفهام .

وإن كانــت اســتفهامية كان السؤال عن العمات تهكمًا واستهزاءً ، والمعنــى : أخبرني عن عدد تلك الأزمان التي حلبنَ عشاري فيها ، أو عن عدد الحلبات فإني قد نسيتها .

وأما مع الجر فلا تكون إلا خبرية لامتناع أن يكونَ مميز الاستفهامية فيه مجرورًا من غير عوض كما تقدم .

وأما الرفع فبالابتداء ، و(قد حلبت) الخبر ، وساغ الابتداء بالنكرة لوصفها بالجار والمجرور ، ويحتمل أن يكون الجار والمجرور خبرًا آخر ، وجاز الابتداء بالنكرة إما لاعتمادها على الاستفهام قبلها ، وإما لأن (كم) معمــولة لخبرها فيصير تقدم معمول الخبر بمنزلة تقدم الخبر ، ويجوز أن يكــون (كــم) مع الرفع استفهامية ، وهو الأجود ، وخبرية ، فالاستفهام سؤال عن الحلبات تهكمًا ، والخبرية إخبار عن العمة بالحلب ، وأما (كم) فتحتمل أن تكون مصدرية وظرفية ؛ نظرًا إلى مميزها ؛ لأنه إن قدّر (كم حلبةً) كانت مصدرية ، وإن قدّر (كم مرة أو يومًا) كانت ظرفية » [1] .

ــ قوله في باب حروف الجر عن (رب) : « قوله :

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٣٨٨/٢ ، ٣٨٩ .

رُبَّ رِفْدٍ هرقتُه ذلك اليوم وأسرى مِنْ معشرٍ أقيالِ

فـ (هرقته) في محل الجر صفة لـ (رفد) ، والعامل محذوف ، و(أسرى) معطوف على (رفد) ، و(من معشر) يتعلق بمحذوف وهو صفة لـ (أسرى) ولا يتعلق بـ (أسرى) لئلا يبقى مجرور (رُبَّ) بلا وصف » [١] .

ـ قولـه عن (إنَّ) وأخواتها : « هذه الحروف كلها تشترك في جواز العطف بالنصب على أسمائها مطلقًا ، قال :

إنَّ الربيعَ الجَوْدَ والخريفا

يدا أبي العباس والصيوفا [٢]

فعطف على اللفظ بالنصب قبل الخبر وبعده » [٣] .

وبيان روايات بعض الشواهد ، ومن ذلك :

ـ قول الشاعر :

إذا ابن أبي موسى بلالٌ بلغتِه ... ...

إذ قال : « يروى برفع (ابن) ونصبه ، فالنصب بإضمار فعل يفسره الظاهر ، والرفع بإضمار فعل ما لم يسم فاعله ، أي : إذا بُلِغ ابنُ أبي موسى ، أو بالابتداء على رأي من لا يوجب اختصاصها بالفعل » [٤] .

ـ وقول الشاعر :

والقوم في أثري ظننتُ فإن يكنْ ما قد ظننتُ فقد ظفِرتُ وخابوا

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٦١٦ .

(٢) الجَوْد : أغزر المطر ، والمراد بالربيع والخريف والصيوف : أمطارهن . ينظر تخليص الشواهد ص ٢٨٨ ، والذي ورد في المطبوع (والضيوفا) ، والرواية هي ما أثبتّها .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٦٤٣ ، ٦٤٤ .

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ١/٢١١ .

إذ قال : « يروى بنصب (القوم) ورفعه ، فالنصب على الإعمال ، والرفع على الإلغاء » (١) .

ـ وقول الشاعر :

غـدتْ مِن عليه بعد ما تمَّ ظِمؤها   تـصِلُ وعن قيضٍ بزيزاءَ مَجهلِ

إذ قال : « ويروى : ببيداء مجهل » (٢) .

٢ـ القياس :

هـو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه ، وهو معظم أدلة النحو ، **فمن اعتداده به :**

رفضه القياس على ما لا يؤيده سماع ، **ومن ذلك:**

ـــ قولـــه عن جمع الاسم المقصور : « وأجاز الكوفي ضم ما قبل الواو ، وكسر ما قبل الياء قياسًا على المنقوص ؛ لأن ياءه تحذف .

ولا دليل عليه ، وهو ضعيف ؛ أما أولاً فلأن النص في قوله تعالى : ﴿ وَأَنْـتُمُ الأَعْلَوْنَ ﴾ [آل عمران من/١٣٩ ، ومحمد من/٣٥] ، ﴿ وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ ﴾ [ص/٤٧] ، على خلافه ... » (٣) .

رفضه القياس على ما لا يؤيده سماع كثير ، **ومن ذلك :**

ـ ذهابه إلى أن مجيء مصدر الثلاثي على وزن (مفعول) ، نحو (ميـسور ومعسور ومعقول ومرفوع وموضوع ومفتون) يقتصر فيه على المسموع ولا يقاس عليه (٤) .

والعلـة ـ وهي أحد أركان القياس ـــ قد عني بها الشارح عنايـة

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٥٥٤ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٦٣١ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٤٤٩ .

(٤) يُنظَر شرح كافية ابن الحاجب ٢/٤٥٧ .

كثيرة ، فتحتاج لأسلوب التعليل لأكثر الظواهر ، وهو بهذا أسلوب قريب من الناحية المنطقية ، ومن ذلك :

ـ قوله في باب المبتدأ والخبر : « إنما وجب أن يكون في الجملة عائد ، أي : ضمير ، إلى المبتدأ لأمرين :

أحدهما : أن الجملة لما كانت مستقلة بنفسها لا تعلق لها بغيرها ، وجب أن يكون فيها ضمير يربطها بما تقع خبراً عنه .

وثانيهما : أن أصل الخبر أن يكون هو المبتدأ على الوجه الذي تقدم والجملة لما لم تكن إياه ، وجب أن تشتمل على ما هو مبتدأ ، ليصح أن تكون خبراً عنه »(1) .

ـ قوله عن (حيث) : « أما المبنية فظاهرة لكونها ظرفية ، ولما بنوها فلافتقارها إلى جملة تبين معناها كافتقار الموصول إلى الصلة ، وحركت لالتقاء الساكنين ، وبالضم تشبيهاً بـ (قبل وبعد) ، وقد جاء الفتح طلباً للخفة ، والكسر على أصل التقاء الساكنين ... »(2) .

ـ قوله عن الفاء الواقعة في جواب الشرط : « ... وجب دخول الفاء وذلك في مواضع :

أحدها : الجملة الاسمية مطلقاً نحو (إن قام زيد فهو مكرم) وكذلك المؤكدة والمنفية بـ (ما ، ولا) والاستقبالية ، وإنما لزمت الفاء معها لأن الاسمية مستقلة بنفسها ، فتحتاج إلى ربط ، بخلاف الفعلية ؛ لأن أداة الشرط وضعها للربط بين جملتين فعليتين ، ولذلك اختصت بها ولا ترتبط بينها وبين الاسمية لعدم الاختصاص ، وإنما كانت الفاء دون الواو لأن معناها التعقيب بغير مهلة ، وجواب الشرط كذلك لوقوعه عقيب الشرط من غير مهلة .

---

(1) شرح كافية ابن الحاجب ١/١٦٠ .

(2) شرح كافية ابن الحاجب ٣/٢٦٣ .

ولذلك يسمى لازمًا وتاليًا .

وثانيها : مع الجملة الطلبية مطلقًا ، نحو (إن قام زيد فأكرمه ، وإن أكرمتنـــي فلا تهن زيدًا) ؛ لعدم تأثير الشرط فيه ؛ لكونه يدل بوضعه على المستقبل .

وثالثها : الفعل المستقبل المقترن بحرفي التنفيس ، نحو (إن زرتنا فسوف نكرمك وسنكرمك) لأن أداة الشرط لا تؤثر فيما بعدهما ؛ لدلالتهما بالوضع على المستقبل .

ورابعهـــا : مع (لن) نحو (إن جئتني فلن أكرمك) وعلته ما ذكر فيما بعد حرفي التنفيس .

وخامـــسها : الفعـــل المنفي بـــ (ما) ، نحو (إن يقم زيد فما يقوم عمـــرو) ؛ لأن الفعـــل بعدها للحال ، فلا يعمل فيه كلمة الشرط المخلصة للاستقبال .

وسادسها : (نعم وبئس وعسى وليس) وفعلا التعجب ؛ لأنها أفعال جامدة فلا تأثير لأداة الشرط في نقلها إلى الاستقبال .

وسابعها : الماضي لفظًا ومعنى وهو المحقق بالقرينة لقولـــه : ﴿ إِنْ يَـــسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ [يوسف من/٧٧] ، ﴿ إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ [التحريم من/٤] ، وقد مرَّ بيان وجوب لزوم الفاء معه .

وثامنها : مع القسم ، نحو (إن قام زيد فوالله لقد قام عمرو) ، وهو ظاهر لما مرَّ » (١) .

واعتد أيضًا بالحمل وهو قياس ، ومن ذلك :

ــ قوله عن (لا) النافية للجنس : « ... ، وقياسها ألا تعمل ؛ لعدم اختصاصها ، إلا أنها لما كانت مشابهة لـــ (إنَّ) عملت عملها لشبهها بها

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٥٣٦ ، ٥٣٧ .

والشبه من وجوه :

أحدها : أنهما للتوكيد ، أما (إنّ) فلتوكيد الإثبات ، وأما (لا) فلتوكيد النفي ، لأن نفي الجنس توكيد في النفي .

وثانيها : أنها نقيضتها ، وربما جعلوا أحد النقيضين مشابها للآخر من حيث إن كل واحد منهما ينافي الآخر ، والتنبيه الذهن لهما معا بذكر أحدهما .

وثالثها : أنهما يدخلان على المبتدأ والخبر .

ورابعها : أنهما يطلبان الصدر .

وخامسها : أنه يتلقى القسم بهما .

وإذا ثبت لها الشبه وجب عملها ليحصل تأثير المشابهة »[1] .

- قوله عن (أنْ) : « ... ، وأما قوله تعالى : ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ ﴾ [البقرة من/٢٣٣] ، بالرفع في قراءة مجاهد ، وقول الشاعر :

أنْ تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام وألا تُشعرا أحدا

فلغاة تشبيها لها بالمصدرية ... »[2] .

- قوله عن لام الأمر : « وقد تعمل هذه اللام مضمرة في الشعر تشبيها لها بـ (أنْ) ، قال :

محمدُ تفدِ نفسَك كلُّ نفسٍ إذا ما خفت من أمرٍ تبالا

أراد : لتفدِ »[3] .

٣.الإجماع :

المراد به إجماع نحاة البلدين : البصرة والكوفة[4]، يقول ابن جني :

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ١/٢٥٨ ، ٢٥٩ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٥٠٥ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٥٢٤ ، ٥٢٥ .

« اعلــم أن إجمــاع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص ، فأما إذا لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة » [(٢)] .

وقد أخذ الشارح بمبدأ الإجماع في النحو ، كما أخــذ بالأصلين السابقين : السماع ، والقياس ، وكان الإجماع عنده أصلاً مرعي الجانب لا تصح مخالفته ، ولذلك نراه يقف منه موقف الالتزام ، يدل على ذلك :

ـ قوله : « ... امتناع صرف مثل (أحمد وإبراهيم) في الاختيار بالإجماع » [(٣)] .

ـ قوله : « اعلم أن التوكيد إن كان لفظيًا جاز توكيده بالنكرة بالاتفاق نحو (جاني رجلٌ رجلٌ ، وقرأت كتابًا كتابًا) » [(٤)] .

ـــ قولـــه في باب الحروف المصدرية : « واعلم أنهم اتفقوا على حرفية (أنَّ ، وأنْ ، وكَيْ) ، واختلفوا في (ما) » [(٥)] .

٤ .الاستصحاب :

هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عــن الأصل ، وهو من أدلة النحو المعتد بها ، وإن كان أضعفها ، ولهذا لا يجــوز التمــسك به ما وجد هناك دليـــل ، **ومن المواضع التي اعتد فيها الشارح بهذا الدليل :**

ـ قوله عن فتحة الممنوع من الصرف في حالة الجر : « والأصح

---

(١) يُنظَر الإصباح في شرح الاقتراح ص ١٥٩ .

(٢) الخصائص ١/١٩٠ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ١/١١٧ .

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ١/٣٠٥ .

(٥) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٦٨٦ .

أنها فتحة إعراب كما ذهب إليه سيبويه ؛ أما أولاً فلانتفاء سبب البناء وهو شبه الحرف مطلقًا ، وأما ثانيًا فلأنه لما كان في حالة الرفع والنصب معربًا وجب أن يكون في حالة الجر كذلك ؛ عملاً بالاستصحاب »[(١)].

ـ قوله عن نون الوقاية إذا اجتمعت مع نون الرفع وحذفت إحداهما: « فذهب سيبويه إلى أن المحذوف منهما هو نون الإعراب لأمرين :

أحدهما : أن نون الإعراب هي المعرضة للحذف بالنصب والجزم .

وثانيهما : أن نون الوقاية لما كانت لازمة فيما ليس معه نون إعراب كانت ثابتة فيما معه ذلك ؛ عملاً بالاستصحاب »[(٢)] .

ـ قوله عن (حيث) : « فإن أضيف إلى المفرد ، كقوله :

أما تــرى حيــثُ سُهيــلٍ طالعًا

فالأكثر أنها مبنية عملاً بالاستصحاب ، ولأن الإضافة إلى المفرد لا توجب الإعراب ... »[(٣)] .

*****

(١) شرح كافية ابن الحاجب ١/١٠٠ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ١/٣٣٢ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٣٩٣ .

الفصل الثالث

موازنة بين منهج ابن القواس في (شرح ألفية ابن معطي) و (شرح كافية ابن الحاجب) ، ونقد

المبحث الأول

موازنة بين منهج ابن القواس في (شرح ألفية ابن معطي) و (شرح كافية ابن الحاجب)

وهو في مسألتين :

المسألة الأولى

أوجه الاتفاق

يوجد تشابه كبير بين منهج ابن القواس في شرحه للألفية وشرحه للكافية ، يتمثل هذا التشابه في :

– أن ألفاظه في عرض المادة العلمية تكاد تكون متفقة ، مثل :

– حديثه عن المنصوبات وأنها تنقسم إلى مفعول ومشبه بالمفعول ؛ ثم قوله عن المفعول في (شرح ألفية ابن معطي) : « وهو خمسة المفعول به – وقد تقدم ذكره – والمفعول المطلق ، والمفعول فيه : الزماني والمكاني [والمفعول من أجله] [١] والمفعول معه ؛ لأنه إن دلَّ عليه الفعل بمادته فهو المطلق ، أو بصيغته فهو الزمان ، أو باقتضاء ما يقع فيه الحدث وهو المكان ، أو به وهو المفعول به ، أو له وهو المفعول من أجله أو بمقارنته وهو المفعول معه .

وزاد أبو سعيد : المفعول منه .

ومنهم مَن نقص المفعول له ؛ لدخوله عنده في المطلق .

---

(١) سقط من النص المطبوع ، ولا يستقيم الكلام إلا به .

والأظهــر أنها الخمسة المذكورة ؛ لأن الفعل يتعلق بها إما من جهة اللفظ أو من جهة المعنى » (١).

وهذا الكلام نفسه موجود في كتابه (شرح كافية ابن الحاجب) (٢).

ـــ حديثه عن نائب المفعول المطلق ؛ إذ قال في (شرح ألفية ابن معطي) : « واعلم أن المفعول المطلق لا يخلو من ثلاثة أقسام :

الأول : أن يلاقـــي الفعـــل في اللفظ والمعنى ، وهو ضربان : جار عليه كـ (طمعت طمعًا) ولا خلاف في عمله ، وغير جار عليه كقولــه تعالــى : ﴿ أَنبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ [نــوح من/١٧] ، ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ [المزمل من/٨] ، وفي انتصابه ثلاثة أقوال :

أحدها : أن الناصب له الفعل المذكور ؛ لاتفاقهما لفظًا ومعنى .

وثانيهما : لسيبويه وهو أن الناصب له فعل مقدر ، أي : أنبتكم فنبتم نباتًا .

وثالثها : أنه على حذف الزوائد .

القسم الثاني : أن يلاقيه في المعنى دون اللفظ ، نحو (قعدت جلوسًا وحبسته منعًا ، وأبغضته كرهًا ، وقولــه :

فـــرمت رشـــقًا صـــائبا ... ...
... ...

وفي انتصابه قولان :

أحـــدهما : لسيبويْه وهو أن ناصبه فعل من لفظه ؛ لأنه لما لم يكن الفعل المذكور مشتقًا من لفظ المصدر قدر له ما هو مشتق منه ؛ لأن عمل الفعل في المصدر تابع له . وثانيهما : للمازني وهو أن ناصبه الفعل الظاهر لاتفاقهما في المعنى .

(١) شرح ألفية ابن معطي ١/٥٢٣ ، ٥٢٤ .

(٢) يُنظر شرح كافية ابن الحاجب ١/١٧٨ .

الثالث : أن يكون اسمًا لنوع من المصدر بغير لفظه ، كـ (رجع القهقرى ، واشتمل الصماء ، ويمشي الخطر) ، وفي ناصبه ثلاثة أقوال :

أحدها لسيبويه ، أنه الظاهر ؛ لأنه لما عمل في الجنس عمل في النوع لاندراجه تحت الجنس .

وثانيهما للمبرد وابن السراج ، أنها صفات لمصادر محذوفة ، أي : رجع الرجعة القهقرى ونحوها .

وثالثها : أنه منصوب بفعل مختزل من لفظه تقديره (رجع فتقهقر القهقرى) ، وإنما حذف لدلالة (رجع) عليه ، وهو مذهب طائفة من الكوفيين ، وكذلك (اشتمل الصماء ، ويمشي الخطر) .

والقهقرى : المشي إلى الخلف ، والصماء : هو أن يشتمل بإزار يعم جميع البدن ، وقيل : الصماء : اشتمال القصارين ، والخطر : نوع من المشي » [١] .

وهذا الكلام نفسه موجود في كتابه (شرح كافية ابن الحاجب) باستثناء ما تحته خط [٢] .

وأحيانًا يكون التكرير مع شيء من التغيير والتقديم والتأخير ، ومن ذلك حديثه عن ضمير الفصل ؛ قال ابن معطي :

والفصل بين المبتدأ والخبر ... إنْ عُرِفا اختصَّ بهذا المضمرِ
يجيئُ في كان وباب أنا ... وباب ما أيضًا وباب ظنَّا
كمثل إنّه هو الغفور ... فهو فصلٌ زائد ضميرُ

وعلق الشارح بقوله : " هذا الصنف من قسم المضمر المرفوع ، يُسمى فصلاً في اصطلاح البصريين ؛ لكونه فارقًا بين النعت والخبر ،

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ١/٥٢٨ ، ٥٢٩ .

(٢) يُنظر شرح كافية ابن الحاجب ١/١٨١ .

ويسميه الكوفيون عمادًا ؛ لأنه يعتمد به على هذا المعنى ؛ لأن (القائم) مثلاً في نحو (زيدٌ القائمُ) يحتمل أنْ يكون خبرًا ، ويحتملُ أن يكونَ نعتًا . فإذا قيل : زيدٌ هو القائم ، تعيَّن أنْ يكون خبرًا ؛ لأنَّ الصفة لما كانت كالجزء من الموصوف لم يفصل بينهما بشيء ، ولا كذلك الخبر ؛ فإنه ليس كالجزء من المخبر عنه .

ولا تتحقق فضيلته إلا بأربعة شروط :

أحدها : أن يقع بين معرفتين كما مرَّ من المثال ، وهو المراد بقوله : (إن عرفا) ، أو معرفة والخبر (أفعل من كذا) ، ولم يذكره .

أما اشتراط كون ما قبله معرفة فلأن الفصل يجري مَجرى التوكيد ، والتوكيد لا يكون إلا في المعارف .

وأما اشتراط كون ما بعده كذلك فلأن الخبر لا يلتبس بالوصف إلا إذا كان معرفة يمكن حمله على الصفة ، فإذا جيء بالفصل زال ذلك الاحتمال ، وكان مطابقًا لما هو المقصود .

وأما كونه (أفعل مِن كذا) فلمضارعته المعرفة ؛ بدليل امتناع دخول لام التعريف عليه والإضافة .

فإن قيل : فالمضاف نحو (غلام رجل) يمتنع دخول لام التعريف عليه ، فهلا وقع الفصل قبله .

أجيب بأن (أفعل) أشد مضارعة للمعرفة من المضاف ، وإن اشتركا في امتناع دخول لام التعريف عليهما ؛ لأن (مِن) الدالة على المفاضلة لما كانت معاقبة للام الدالة على الأفضلية كانت اللام موجودة معنى لدلالة أحد المتعاقبين على الآخر .

الثاني : أن صيغته صيغة مرفوع منفصل وإليه أشار بقوله (اختص بهذا المضمر) أي : من المضمر المرفوع المنفصل ؛ لأنه لو كان منصوبًا ...

نحو (ظننته إياه القائم) لكان (إياه) بدلاً لا فصلاً .

الثالث : أن يتوسط بين المبتدأ والخبر ، وما أصله كذلك . وقد نبّه عليه بقوله (بين المبتدأ والخبر) ، وأما قوله تعالى : ﴿ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ [هود من/٧٨] على قراءة مَنْ نصب (أطهرَ) فأكثر القراء على خلافها ؛ لأن الفصل لا يتوسط إلا بين المبتدأ والخبر قبل دخول العوامل أو بعدها تحقيقًا لمعناه ، و(أطهرَ) منصوب على الحال ، وإنما سوغها على ضعفها كون الحال خبرًا في المعنى .

الرابع : أن يكون مطابقًا لما قبله كيفية وكمية مطلقًا ، أما الكيفية ففي التكلم [١] والخطاب والغيبة ، والتذكير والتأنيث ، وأما الكمية ففي التثنية والجمع ، ولوجوب تحقق المطابقة احتيج [٢] في قوله :

وكائن بالأباطح مِنْ صديقٍ ... يراني لو أصبت هو المصابا

إلى حذف مضاف في أحد الوجهين ، أي : يرى مصابي هو المصابا لأن قبله ضمير المتكلم وهو للغائب .

وقوله : " يجيء في كان وباب أنا ... ... إلى آخره . يريد أن هذا الفصل يقع في خمسة أبواب :

أحدها : باب المبتدأ والخبر ، على الشروط المذكورة .

الثاني : في باب كان كقوله تعالى : ﴿ كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ [المائدة من/١١٧] .

الثالث : في باب إنَّ كقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُور ﴾ [يوسف من/٩٨ ، والقصص من/١٦ ، والزمر من/٥٣] .

الرابع : في باب (ما) نحو (ما زيد هو القائم) .

---

(١) ورد في شرح ألفية ابن معطي (المتكلم) ، والمناسب ما أثبته .

(٢) ورد في الكتابين (احتج) ، والصواب وما أثبته .

الخـامس : فـي بـاب ظننت ، نحو (ظننت زيدًا هو القائم) وفي التنزيل : ﴿ إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَدًا ﴾ [الكهف من/٣٩] ، و : ﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا ﴾ [المزمل من/٢٠] ، وفي قول الشاعر :

... ... يراني لـو أصبت هـو المصابا

كما تقدم .

واعلـم أنــه لا تثبت فصليته نصًا إلا في باب (كان) و(ظننت) معملـة و(مــا) الحجازية ؛ لأن ما بعده لا يكون إلا منصوبًا ، فلا يصح رفعـه بالابتداء وما بعده الخبر ، وأما في باب المبتدأ وإنَّ فيحتمل أن يكون فصلاً وما بعده خبر عن الأول ، والجملة خبر عن الأول .

واختلف في اسميته :

فمنهم من ذهب إلى أنه اسم للاستصحاب ودفع الاشتراك .

ومــنهم مَن ذهب إلى أنه لا موضع له من الإعراب ، ويلزمه القول بكونه حرفًا ؛ لأن الاسم لا ينفك عن الإعراب لفظًا أو تقديرًا أو محلاً .

والقائلون بأنه اسم اختلفوا :

فمنهم مَن ذهب إلى أن له موضعًا من الإعراب لأنه ضمير والضمير لـه محل من الإعراب عند التركيب قبل وقوعه فصلاً ، فوجب استصحاب حكمه ، واختلف هؤلاء في محله من الإعراب :

فقال قوم : هو معرْب بإعراب ما قبله جارٍ عليه مجرى التوكيد .

وقال آخرون : هو تابع لما بعده في الإعراب لأنه يقع مع ما بعده كالشيء الواحد ، ولذلك تدخل عليه لام الابتداء .

وذهــب الخليل ، وغيره من البصريين إلى أنه لا موضــع لــه من الإعراب مع القول باسميتــه ؛ لأنه إنما دخل للفصل كما دخلت الكاف فــي

(أولئك ، وذلك) ولهذا لا يعطف عليه ولا يؤكد » [١] .

فهذا النص الطويل قد ورد أكثره في (شرح كافية ابن الحاجب) مع تقديم بعض الفقرات على بعض [٢] ، ولم يزد إلا قول الشاعر :

أتبكـــي على لبنى وأنـــت تركتها　　　وكـــنــت علـــيها بالملا أنت أقدرُ

اســتخدامه الطريقة المنطقية في تناول المادة العلمية ، وظهر ذلك فـــي الحوار والجدل العقلي والتعليلات ، وفي أثناء ذلك استخدم مصطلحات المناطقة مثل : الحدّ ، والرسم ، والجنس ، والفصل ، والنوع ، والماهية ، والـــذات ، والعَــرَض ، والعموم ، والخصوص ، والطـــرد ، والعكس ، والوجود ، والعدم ، والدور .

ــ الاتفاق في المصادر والعلماء الذين نقل عنهم إلى حدٍّ ما .

ــــ الاتفاق في طريقة تناول المادة العلمية التي تتبع أسلوب السرد حينًا ، وأسلوب السؤال والجواب حينًا آخر .

ــ الاتفاق في آرائه واختياراته .

ــــ الاتفــاق فـــي أكثر شواهده من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وأقوال العرب النثرية وشواهده الشعرية ، وطريقة إيرادها والتعليق عليها .

لدرجـــة أنه قد أورد في (شرح ألفية ابن معطي) بيتين لا يستشهد بهما أحدهما لأبي الطيب المتنبي ، وهو :

... ...　　　لأنت أسود في عيني من الظلمِ [٣]

والآخر لأبي نواس ، وهو :

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ٦٦٧/١ : ٦٧٠ .

(٢) يُنْظَر شرح كافية ابن الحاجب ٣٣٤/١ : ٣٣٧ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ٩٦٤/٢ .

١٧٠ كـأنَّ صُغرى وكبرى من فواقعها ... ... [١]

وأورد في (شرح كافية ابن الحاجب) البيتين أنفسهما [٢] .

وفي كلا الكتابين كان البيتان منسوبين [٣] .

ــ الاتفاق ــ إلى حدٍّ ما ــ في حديثه عن الأصول النحوية : السماع والقياس والإجماع والاستصحاب ، والعامل والعلة ، والحدود والتعريفات ، والمسـائل الخلافـية والحجـج والردود والاستدراكات والاعتراضات التي يوردها .

*****

(١) شرح ألفية ابن معطي ٢/١٠٠٥ .

(٢) يُنظر ٢/٤٧٨ ، ٤٨٤ .

(٣) ولم يرد للمتنبي وأبي نواس ذكر في فهرس الأعلام في الكتابين .

المسألة الثانية

أوجه الاختلاف

ومع هذا التشابه في المنهج بين الكتابين وجدنا بعض أوجه الاختلاف نظـرًا لاختلاف طريقة الكتابين المشروحين : فالألفية نظم ، والكافية نثر ، وهمـا لعالمـين مختلفين ، والأول اشتمـل على النحو وبعض موضوعات الصرف ، والآخر خاص بالنحو .

ويمكن إجمال أوجه الاختلاف في :

ـ أن الشارح بدأ في كتابه (شرح ألفية ابن معطي) بالاستفتاح ثم بيان السبب الذي دفعه إلى تأليف هذا الكتاب ، ثم بدأ في تناول أبيات الألفية بالـشرح ، أما في (شرح كافية ابن الحاجب) فبعد الاستفتاح وبيان السبب الذي دفعه إلى تأليف هذا الشرح وبيان منهجه في جملة مقتضبة ، وقبل أن يشرع في شرح الكتاب قال : « ولا بد من تقديم ثلاث مقدمات لتكون توطئة إلى المقصود :

الأولى : في بيان أهمية النحو ... .

المقدمة الثانية : في موضوع النحو .... .

المقدمـة الثالثة : أنا لما كنا مكلفين بالشرائع الواردة باللغة العربية كان تعلم النحو واجبًا ...... فهذا ما أردنا بيانه » [1] ، ثم بعد ذلك شرع في تناول كلام ابن الحاجب بالشرح .

ــ أن كتابه (شرح ألفية ابن معطي) قد اشتمل على موضوعات الـنحو والصرف ، أما كتابه (شرح كافية ابن الحاجب) فقد خلا من أكثر موضـوعات الصرف ؛ لأن ابن الحاجب أفرد للصرف مقدمته (الشافية) فمـن الموضوعات التي قد تعرض لها في شرحه للألفية وليست في شرحه

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ١/٨٠ ، ٨١ .

للكافية :

بــاب أبنــية الثلاثي والرباعي والخماسي ــ باب التصغير ــ باب النــسبة ــ بــاب الإمالــة ــ باب أبنية المصادر ــ باب التصريف ــ باب الإبدال ــ باب الإدغام ــ باب الضرورات الشعرية .

ومع أن الشارح لــم يتعرض لهذه الموضوعات الصرفية في كتابــه (شــرح كافية ابن الحاجب) لكنَّ نفسَه كانت تساوره بين الحين والحين أن يتحدث عن بعض الأشياء الصرفية في ثنايا حديثه عن الموضوعات النحوية وهذا يعد من باب الاستطراد ، ومن ذلك قوله عن الأسماء الستة : « ووزن هذه الأسماء (فَعَل) بفتح العين ، بدليل جمعها على (أفعال) إلا (فوك) فــوزنه (فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين ، وأما (ذو) فلا يدل جمعه على أفعال في قولهم : " أذواد اليمن " على أن وزنه (فَعَل) بالتحريك ؛ لاحتمال أن يكــون (فَعْلاً) ساكن العين ، وإنما جمع على (أفعال) لاعتلال عينه كــ (أحواض وأسواط) بل الذي يدل عليه (١) تثنية مؤنثه في قوله تعالى : ﴿ ذَوَاتَــا أَفْنَانٍ ﴾ [الرحمن/٤٨] ، والأصل (ذَوَيَتا) فقلبت الياء ألفًا لتحركها وانفــتاح ما قبلها ، ولو كانت العين ساكنة لقيل : ذيَّتا ، والأصل (ذَوْيَتا) فتقلب الواو ياء لاجتماعهما وسبق الأولى منهما بالسكون، فإن قيل: لِمَ وجب رد اللام فــي المؤنث دون المذكر (٢) ؟ قيل : لما رُدت في المؤنث قلبت ألفًا ، وكان إعلالها أولى من إعلال العين لأنها طرف ، والأطراف محل التغيير ، ولو رُدت اللام مع المذكر ، فقيل : " ذَوَيا " للزم منه أحد أمرين ، وهو إما قلب الــواو ألفــا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وهو محال ؛ لأنه يؤدي إلى إعلال العــين وتــصحيح اللام ، وهو مخالف لأصولهم . وإما قلب الياء التي هي

---

(١) الذي ورد في المطبوع (على) والمناسب ما أثبت .

(٢) الذي ورد في المطبوع (المذكور) والصواب ما أثبت .

اللام ألفًا ، فيلتقي ساكنان ، فتحذف الألف المنقلبة ؛ لأن ألف التثنية لمعنًى ، فيؤدي ردها إلى حذفها ، وهو محال ... » [١] .

– أن شواهده من الحديث النبوي الشريف في كتابه (شرح ألفية ابن معطـــي) كانت عشرين حديثًا ، أما في (شرح كافية ابن الحاجب) فكانت ثمانية أحاديث .

– أن شواهده الشعرية في كتابه (شرح ألفية ابن معطي) بلغت ما يـــزيد على الألفين بالمكرر ، أما في (شرح كافية ابن الحاجب) فقد بلغت ستمائة وأربعين شاهدًا .

*****

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ١٠٣/١ .

المبحث الثاني

وقفات مع ابن القواس في (شرح ألفية ابن معطي) والمُحقِّق

وهو في مسألتين

المسألة الأولى

وقفات مع ابن القواس

ـ أنه كثيرًا ما كان يردُّ بعض الآراء بقوله : « وفيه نظر » ويذكر هذا النظر [(١)] ، ولكنه أحيانًا كان لا يذكر هذا النظر [(٢)] .

ـ أنه كثيرًا ما كان ينسب الآراء إلى أصحابها ، ولكنه أحيانًا كان يذكرها غفلاً من النسبة ، ومن ذلك :

* قوله : « وبهذا يظهر فساد مَن زعم أن المضاف إلى ياء المتكلم لا معرب ولا مبني » [(٣)] .

والقولُ بأنَّ المضافَ إلى ياءِ المتكلمِ لا معربٌ ولا مبنيٌّ إنما هو لابن جني [(٤)] .

* وقوله : « اختلف النحاة في العامل في (رُبَّ) أيِ : الفعل الذي يتعلق به : فمنهم مَن ذهب إلى أنه لا يجوز إظهاره إلا في الضرورة ؛ لكون الوصف عوضًا عنه . ومنهم مَن أجاز إظهاره وحذفه مطلقًا ، وهو الصحيح » [(٥)] .

---

(١) يُنظَر شرح ألفية ابن معطي ٢٣٨/١ ، ٤٤٣ ، ٧٧٢ .

(٢) يُنظَر شرح ألفية ابن معطي ٤٤١/١ ، ٥٥٩ ، ٧٣٨ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ٢٣١/١ .

(٤) ينظر الخصائص ٣٥٨/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٤/١ ، والمتبع في شرح اللمع ١٣٥/١ ، وشرح المفصل ٣٢/٣ ، وشرح الأشموني ٢٨٣/٢ .

(٥) شرح ألفية ابن معطي ٤٠٤/١ .

والحق أن المسألة فيها خلاف على خمسة آراء (١) .

* وقوله عن حبذا : « واختلف فيه لدى التركيب على ثلاثة أقوال :

أحـــدها : أنهمـــا لما رُكبا تنزل منزلة المفرد لعدم استقلالهما فحكم عليهما بأنهما اسم تغليبًا لجانب الاسمية .

وثانيهما : أنه فعل تغليبًا لــ (حبَّ) لتصدره .

وثالـــثها : أنــــه لا تغليب فيه لأحد الجزأين على الآخر بل كل واحد منهما على حقيقته كما كان قبل التركيب » (٢) .

والحق أن هذه الآراء كلها منسوبة (٣) .

ـــ تحـــدث ابن القواس عن لفظ الجلالة وأن لامه تفتح تعظيمًا ــ يقصد تفخم ــ إلا أن يمنع مانع من كسرة أو ياء (٤) .

وذكر مثل ذلك أيضًا في شرح كافية ابن الحاجب ؛ فقال : « وتفخم اللامِ للتعظيم إلا أن يمنع مانع من كسرة أو ياءٍ قبلها » (٥) .

وهو في هذا متابع لابن يعيش (٦) .

والحـــقُ أنَّ الياءَ لا تمنع التفخيم ، كما في قولـــه تعالى : ﴿ أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ ﴾ [الأحقاف من/٣١] ، وإنما الذي منع التفخيم في نحو (رأيت عَبْدَيِ

---

(١) تُنْظَر هذه الآراء مفصلة ومنسوبة في هذا البحث (كشف اللثام عما تحت رُبَّ مِن أحكام) ص ٥٦٣ ، وما بعدها .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ٢/٩٧٥ .

(٣) يُنْظَـــر تفصيل القول فيها في هذا البحث (من أثر الكتاب في اختلاف أولي الألباب) ص ١٦٩ ، وما بعدها .

(٤) يُنْظَر شرح ألفية ابن معطي ١/١٧٦ .

(٥) شرح كافية ابن الحاجب ١/١٩٥ .

(٦) قـــال فـــي شرح المفصل ١/٣ : « وتفخم اللام تعظيمًا إلا أن يمنع مانعٌ من كسرةٍ أو ياء قبلها نحو (بِالله ، ورأيت عَبْدَيِ الله) » ، وينظر أيضًا شرح الملوكي ص ٣١ .

الله) هو الكسرة [(١)] .

ـ ذكر ابن القوّاس أن كلمة (كلمة) فيهــا لغتان : (كَلِمَة) بوزن (نَبِقَة) وهي حجازية ، و(كِلْمَة) بوزن (كِسْرَة) وهي تميمية [(٢)] .

أقول : قال ابن هشام : « أما لغاتها فــ (كَلِمَة) على وزن (نَبِقَة) وهي الفصحى ولغة أهل الحجاز ، وبها جاء التنزيل ، وجمعها (كَلِم) كــ (نَبِق) ، و(كِلْمَة) على وزن (سِدْرَة) ، و(كَلْمَة) على وزن (تَمْرَة) وهما لغتا تميـم ، وجمع الأولى (كِلْم) كــ (سِدْر) ، والثانية (كَلْم) كــ (تَمْر) » [(٣)] .

ـــ تحـدث ابـن القــواس عن آراء العلماء في الوقف على الاسم المنقوص المنادى المبني ، وذكر أن المختار عند سيبويه والخليل هو إثبات الـياء [(٤)] ، وهـو فــي نسبة هذا الرأي إلى سيبويه متابع لابن الشجري ، والعكبري [(٥)] .

وكــلامَ سِــيبَوَيْهِ صريحٌ في اختيارِه مذهبَ يونسَ القائلَ بأنَّ الوقفَ على الاسم المنقوص المنادى المبني يكونُ بحذفِ التنوينِ والياءِ معًا ؛ حيث قال : « هذا بابُ ما يُحذَفُ مِنْ أواخرِ الأسماءِ في الوقف وهي الياءات ... ، وسألتُ الخليلَ عن (القاضي) ــ في النداء ــ فقال : أختارُ (يا قاضي) ؛ لأنه ليس بمنوَّنٍ ، كما أختارُ (هذا القاضي) .

وأما يونسُ فقال : يا قاضْ .

---

(١) يُنْظَر التبيين ص ٤٤٧ ، والبسيط ٩٣٤/٢ ، والدر المصون ٢٧/١ ، وبصائر ذوي التمييز ١٨/٢ .

(٢) يُنْظَر شرح ألفية ابن معطي ١٩٦/١ .

(٣) شرح شذور الذهب ص ١١ .

(٤) شرح ألفية ابن معطي ٢٦٤/١ .

(٥) يُنْظَر أمالي ابن الشجري ٢٠٢/٢ ، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٠٥/٢.

وقـــولُ يـــونسَ أقوى ؛ لأنه لمَّا كان مِنْ كلامهم أنْ يحذفوا في غير الـــنداء كانـــوا في النداءِ أجدرَ ؛ لأنَّ النداءَ موضعُ حذفٍ ، يحذفون التنوينَ ويقولون : يا حارِ ، ويا صاحِ ، ويا غلامُ أقبلْ » (١) .

ــ أورد ابن القواس قول الشاعر :

فـــلا مُـــزْنَةٌ وَدَقَـــتْ وَدْقَهـــا ... ولا أرضَ أبقَـــــلَ إبقالَهـــــا

ثـــم قال : « فرُوِي بنصب (إبقالها) ورفعه . أما النصب ... وأما الرفع فلا إشكال فيه » (٢) .

وقد ردَّه البغدادي بقولـــه : « فقال ابن القواس في (شرح ألفية ابن معطي) : إنه روى (إبقالُهـــا) بالرفـــع ، مسندًا إلى المصدر . ويرده أن (إبقالها) منصوب على المصدر التشبيهي ، أي : ولا أرض أبقلت كإبقال هذه الأرض . ولو كان كما زعم كان معناه نفي الإبقال ، وهو نقيض مراد الشاعر » (٣) .

*****

(١) الكتاب ١٨٤/٤ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ٤٨٤/١ .

(٣) خزانة الأدب ٤٦/١ .

المسألة الثانية

وقفات مع المحقق

في النص المحقق ، فقد :

ـ قال ابن القواس : « وذهب الكوفيون إلى أنَّ (مِنْ) قد تشاركهما [يقصد : مذ ومنذ] في ابتداء غاية الزمان ، وهو اختيار ابن درستويه والمبرد والبصريين »[١] .

والصواب ـ فيما أرى ـ (وهو اختيار ابن درستويه والمبرد من البصريين) ؛ لأن البصريين ـ ما عدا الأخفش ، والمبرد ـ ذهبوا إلى أنه لا يجوز استخدامها في الدلالة على ابتداء الغاية في الزمان ، واختاره أبو البركات الأنباري ، وابن يعيش ، وابن القوَّاس ، وصححه صاحبُ (ائتلاف النصرة)[٢] .

ـ تحدث ابن القواس عن (لبيك) فقال : « ومن المصادر التي يجب إضمار فعلها (لبيك) ، وهو مبني عند سيبويه ... وذهب يونس إلى أنه اسم مفرد مقصور ، قُلِبت ألفُه ياءً لإضافته إلى المضمر »[٣] .

والصواب (وهو مثنى عند سيبويه) .

ـ تحدث ابن القواس عن الإخبار في التوابع ومما قاله : « الأسماء على ضربين : ـ أحدهما ما يتضمن معنى الشرط مطلقًا ... والثاني ما فيه معنى الشرط »[٤] .

والصواب (ما لا يتضمن ...) .

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ٣٨٤/١ .

(٢) يُنْظَر تفصيل القول في هذه المسألة في : الأخفش الأصغر ص ٢١١ .

(٣) شرح ألفية ابن معطي ٥٣٢/١ .

(٤) شرح ألفية ابن معطي ٧١٢/١ .

ـــ تحدث ابن القواس عن عطف البيان ومما قاله : « لا يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع » [1] .

والصواب (يجوز في التابع ...) [2] .

في تعليقه على الشواهد الشعرية :

١/١٨٥ وأى بني الآخاء تنبو مناسبه

علق عليه بقوله : « لم أعثر على قائله أو تمامه » .

أقول : هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره :

وجدتم بنيكم دوننا إذا نسبتم ....

وقد ورد منسوبًا إلى بشر بن المهلب في الخصائص ١/٢٠١ .

١/٣٨٨ وصاليــات ككمــا يُؤثفيْــنْ

ذكر أنه من مشطور الرجز .

أقول : الصواب أنه من مشطور السريع .

١/٤١٧ وصل على حين العشيات والضحى

علق عليه بقوله : « لم أعثر على قائله أو تمامه » .

أقول : هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

.... وَلا تَحمَدِ الشَيطانَ وَاللَهَ فَاِحمَدا

للأعشى في ديوانه ص ٤٦ .

١/٤٤٨ عاري الأَشاجِعِ مِن ثَقيفٍ أَصلُهُ عَبــدٌ وَيَزعُــمُ أَنَّــهُ مَن يَقــدمُ

علق عليه بقوله : « لم أعثر على قائله » .

أقول : هو من الكامل ، لحسان بن ثابت في ديوانه ١/٤٣٨ .

١/٤٥٧ ما هاجَ حَسّانَ رُسومُ المقام ....

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ١/٧٧٢ .

(٢) يُنْظَر شرح كافية ابن الحاجب لابن القواس ١/٣١٢ ، والأشباه والنظائر ١/٦٨٦ .

علق عليه بقوله : « لم أعثر على قائله » .

أقول : هذا صدر بيت من السريع ، وعجزه :

.... وَمَطْعَنُ الحَيِّ وَمَبنى الخِيامْ

لحسان بن ثابت في ديوانه ١/١٠٦ .

٥٣١/١ نُبِّئتُ نُعمى علَى الهِجرانِ عاتِبَةً سَقيًا ورَعيًا لِذاكَ العاتِبِ الزاري

علق عليه بقوله : « لم أعثر على قائله ، ولم أجده في المصادر التي اطلعت عليها » .

أقول : هو للنابغة الذبياني ، في ديوانه ــ القسم الثالث رواية ابن السكّيت مما لم يرد في نسخةالعلم ــ ص ٢٠٢ .

١٠٥٥/٢ قام بتخريج البيت الآتي :

ألا يا زيد والضحاك سيرا فقد جاوزتما خمر الطريـق

ثم قام بتخريجه في ١١٤٧/٢ .

في فهمه النص المحقق :

تحدث ابن معطي عن أبنية جمع التكسير ، ومما قاله :

قـد جـاء كالأحمـال والأجـنادِ وجـاء كالأرطـاب والأزنـاد

وجـاء كالأعـناقِ والأعـضادِ وجـاء كالأضـلاعِ والأكـبادِ

وجـاء كالآبـال والأجمـال ثـلاثَ عـشرةَ علـى التوالـي

وعلق الشارح بقولـه : « البناء الثالث عشر : (أفعال) وهو أعمُّ أبنية الجمع ؛ لأنه قد كسـر عليه الأسماء الثلاثة عشر [1] ، وقد ذكرها في (الكتاب) ونحن نأتي عليها على سياق نظمه مع التعرض لما أهمله » [2] .

وعلق المحقق على (الكتاب) بقوله : « يقول سيبويه في ١٧٧/٢ :

---

(١) الذي ورد في المطبوع (الثلاثية العشرة) ، وهو غير مستقيم .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ١١٧٧/٢ .

وما كان على ثلاثة أحرف وكان فَعَلاً فإنك إذا كسرته لأدنى العدد بنيته على أفعال ...» .

فظن أن المقصود بـــ (الكتاب) في كلام الشارح هو كتاب سيبويه والحق أن المقصود به هنا هو كتاب ابن معطي (الدرة الألفية) .

*****

المبحث الثالث

وقفات مع ابن القواس في (شرح كافية ابن الحاجب) والمُحَقِّق

وهو في مسألتين

المسألة الأولى

وقفات مع ابن القواس

ـ أنه كثيرًا ما كان يردُّ بعض الآراء بقوله : « وفيه نظر » ويذكر هذا النظر [١] ، ولكنه أحيانًا كان لا يذكر هذا النظر [٢] .

ـــ أنه كثيرًا ما كان ينسب الآراء إلى أصحابها ، ولكنه أحيانًا كان ينكرها غفلاً عن النسبة ، ومن ذلك :

* قولـــه : « واختلف في العامل في المضاف إليه : فمنهم من ذهب إلـى أنه المضاف ... ومنهم من ذهب إلى أن العامل فيه الحرف المقدر ، ... ومنهم من ذهب إلى أن العامل هو الإضافة » [٣] .

أقول : الذي ذهب إلى أن العامل هو المضاف سيبويه وابن مالك .

والذي ذهب إلى أن العامل هو الحرف المقدر ابن الباذش .

والذي ذهب إلى أن العامل هو الإضافة السهيلي .

وذهب الزجاج إلى أن العامل لام منوية [٤] .

* قولـــه : « واختلف في صيغة (افعل) : فمنهم من ذهب إلى أنها صيغة موضوعة للأمر ومنهم من ذهب إلى أنها مأخوذة من المضارع »[٥].

---

(١) يُنْظَر شرح كافية ابن الحاجب ١/١٦١ ، ١٦٨ ، ٣٤٤ .

(٢) يُنْظَر شرح كافية ابن الحاجب ١/٨٣ ، ٩٤ ، ١١٠ ، ١٥٠ ، ٢٧٥ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ١/٢٦٩ .

(٤) يُنْظَر الكتاب ١/٤١٩ ، والمساعد ٢/٣٢٩ ، والتصريح ٣/٩٩ .

(٥) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٥٤١ .

أقول : ذهب إلى الأول البصريون ، وذهب إلى الثاني الكوفيون [١].

* قوله : « اختلف في صيغة المبني للمفعول ، وهو فعل ما لم يسم فاعلـــه : فمنهم من قال إنها مغيرة عن صيغة المبني للفاعل وفرع عليها ، ومنهم من قال إنها غير مغيرة بل هي أصل مستقل » [٢] .

أقول : ذهب الكوفيون ، والمازني ، والثمانيني ، وابنُ الطراوة إلى أنَّه بناءٌ برأسِه ، وليس مغيَّرًا مِن شيءٍ ، ونُسِبَ إلى المبرد .

وذهب جمهورُ البصريين ، ووافقهم ابنُ جني ، والزمخشري ، وابنُ معطي ، وابنُ يعيش ، وابنُ عصفور ، وغيرُهم ، إلى أنَّه ليس بناءً أصليًّا ، بل هو مغيَّرٌ مِن الفعلِ المبني للمعلوم ، فهو صيغةٌ فرعيةٌ [٣]

ـ تحدث ابن القواس عن لفظ الجلالـــة ، وأن لامه تفتح تعظيمًا ـ يقصد تفخـــم ـ إلا أن يمنع مانع من كســـرة أو ياء ، فقال : « وتفخم اللام للتعظيم إلا أن يمنع مانع من كسرة أو ياءٍ قبلها » [٤] .

وهو في هذا متابع لابن يعيش [٥] .

والحـــقُ أنَّ الياءَ لا تمنع التفخيم ، كما في قولـــه تعالى : ﴿ أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ ﴾ [الأحقاف من/٣١] ، وإنما الذي منع التفخيم في نحو (رأيت عَبْدَيِ الله) هو الكسرة [٦] .

---

(١) يُنْظَر الكتاب ١٧/١ ، ٣٥/٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٦٩/١ ، وأسرار العربية ص ٣١٦ والإنصاف ٥٢٤/٢ ، والتبيين ص ١٧٦ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ٥٤٣/٢ .

(٣) يُنْظَر تفصيل القول في هذه المسألة في من أثر الكتاب في اختلاف أولي الألباب ص٢٣٩.

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ١٩٥/١ .

(٥) قـــال فـــي شرح المفصل ٣/١ : « وتفخم اللام تعظيمًا إلا أن يمنع مانعٌ من كسرةٍ أو ياء قبلها نحو (بِالله ، ورأيت عَبْدَيِ الله) » ، وينظر أيضًا شرح الملوكي ص ٣١ .

(٦) يُنْظَر التبيين ص ٤٤٧ ، والبسيط ٩٣٤/٢ ، والدر المصون ٢٧/١ ، وبصائر ذوي التمييز

ـ ذكر ابن القواس أن كلمة (كلمة) فيهـا لغتان : (كَلِمَة) بوزن (نَبِقَة) وهي حجازية ، و (كِلْمَة) بوزن (كِسْرَة) وهي تميمية [1] .

أقـول : سبق أن ذكرت عن ابن هشام أن فيها ثلاث لغات ، والثالثة هي (كَلْمَة) على وزن (تَمْرَة) .

*****

١٨/٢ .

(١) يُنظر شرح كافية ابن الحاجب ٨٣/١ .

المسألة الثانية

وقفات مع المحقق

في المقدمة :

ـــ قــال المحقق ص٣ : « وكان من أبرز هذه الشروح وأعظمها شــرح الرضـــي وكــذلك شـــرح الموصلي ... ثم أعرض بعد ذلك لشرح الموصلي ؛ فقد كان الأسبق في الشرح ... » .

فنـــراه يذكـــر أن شرح ابن القواس أسبق من شرح الرضي ، وهذا الكلام بمعزل عن الصواب ؛ لأن الرضي فرغ من تأليف شرحه سنة ٦٨٣ هـ (١) ، وابن القواس فرغ من تأليف شرحه سنة ٦٩٤هـ (٢) .

ـــ قــال المحقق ص٩ : « شرح عبد العزيز بن جمعة الموصلي المتوفى سنة ٦٧٢هـ . وهو شارح هذا الكتاب ... » .

والصواب (المتوفى سنة ٦٩٦هـ) وهو ما ذكره في ص١٢ ، ١٣ .

ـــ قــال المحقق ص ١٤ ، ١٥ : « الموصلي نحوي متأخر يوافق البصريين كثيرًا ويحمل على الكوفيين كثيرًا ، لم يورد رأيًا كوفيًا وحسَّنه أو ذكر أنه مقبول » .

أقــول : هـــذا الكلام بمعزل عن الصواب لأن ابن القواس قد وافق الكوفيين في بعض المسائل تصريحًا تارة (٣) وبلا تصريح تارة أرى (٤) .

---

(١) يُنظَر بغية الوعاة ١/٥٦٧ ، وخزانة الأدب ١/٢٨ .

(٢) نصَّ على ذلك الشارح في خاتمة شرحه ٢/٧١٩ .

(٣) يُنظَر شرح كافية ابن الحاجب ١/١١٦ ، ٣٠٨ .

(٤) يُنظَـــر شـــرح كافية ابن الحاجب ٢/٦٦٥ إذ ذكر أن من معاني (أو) الإضراب ، وهو مذهب كوفي .

وجود بعض الأخطاء في النص المحقق ، فقد :

ـ تحدث ابن القواس عن الاسم ، ومما قالـــه : « وخواصه كثيرة ، وقد اقتصر المصنف على ذكر أربـــع خواص ، ولا يوجد في بعض النسخ (والإسناد إليه) فتكون خمسًا » (١) .

والصواب (ويوجد) .

ـ تحدث ابن القواس عن نداء لفظ الجلالـــة ، ومما قالـــه : « إنما جوزوا نداء اسم اله تعالى خاصة مما فيه اللام لأمرين : أحدهما : أن اللام فيه ليس للتعريف ؛ لأنه إما علم مرتجل ، وليس بمشتق ، واللام لازمة فهي كالجر » (٢) .

الصواب (كالجزء) .

ـ تحدث ابن القواس عن عطف البيان ، ومما قاله : « وقيـــل : إن سيبويه نقله عن المفضل » (٣) .

والصواب (نقله عن الفصحاء) (٤) .

في تعليقه على الشواهد الشعرية :

الخطأ في تخريج بعض الشواهد عروضيًّا :

١/٣١٥ أما ترى حيث سهيلٍ طالعا ....

علق عليه بقوله : « القائل مجهول وهو من الكامل ، وتمام البيت :

أما ترى حيث سهـيل طالعا نجمًا يُضيء كالشهاب لامعا » (٥) .

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ١/٨٩ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ١/١٩٥ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ١/٣١٣ .

(٤) يُنْظَر شرح ألفية ابن معطي ٢/٧٧٢ .

(٥) يُنْظَر أيضًا شرح ألفية ابن معطي ١/٢٣٢ .

أقول : هما من الرجز المشطور ، والصواب أن يكتبا في سطرين .

٣٢٢/١ فهمو بطانتهمْ وهمْ وُزَرَاؤهمْ   وهـمُ القضاةُ ومنهمُ الحكامُ

علق عليه بقوله : « القائل غير معروف ، وهو من الوافر » .

أقول : الصواب (من الكامل) .

٦٩٤/٢ أستَحدَثَ الركبُ مَن أشياعِهِم خبَرا

أم عاود القَلبَ مِن أطرابِهِ طَرَبُ

علق عليه بقوله : « القائل ذو الرمة ، وهو من الرجز » .

أقول : الصواب (من البسيط) .

قوله في نسبة بعض الشواهد : القائل مجهول ، وهو معروف :

١٠٦/١   في كلت رجليها سلامى واحده

علق عليه بقوله : « القائل مجهول » .

أقول : قد وردت نسبته إلى أبي الدهماء في كتاب الجيم ١٥٠/٣ .

٢٩٢/١ وتَبسِـمُ عَن ألمَى كَأَنَّ مُنَـوِّرًا   تَخَلَّلَ حُرَّ الرَملِ دِعصٌ لَهُ ندي

علق عليه بقوله : « القائل غير معروف » .

أقول : هو من الطويل ، لطرفة في ديوانه ص ٢١ .

٥٥١/٢ هَبوني امرأً مِنكم أضَلَّ بَعيرَهُ   ....

علق عليه بقوله : « القائل غير معروف » (١) .

أقول : هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

....   لَـهُ ذِمَّـةٌ إِنَّ الذِمامَ كَبيـرُ

وقد ورد منسوبًا إلى قيس بن الملوح في أمالي ابن الشجري ٨٣/١ .

قوله في بعض الشواهد : لم أعثر عليه ، وهو موجود :

١٧١/١ ولولا سلاحي عند ذاك وحرمتي   ....

---

(١) يُنظَر أيضًا شرح ألفية ابن معطي ٥٠٤/١ .

علق عليه بقوله : « القائل غير معروف ، ولم أعثر عليه » .

أقول : هو صدر بيت من الطويل ، وقد ورد كاملاً في مجالس ثعلب ٥٧٥/٢ ، برواية :

فلولا سلاحي عند ذاك وغلمتي　　لرحت وفي رأسي مآيمُ تُسْبَرُ

أو باغيان لبعران لنـا رقصت　　كي لا تحسون من بعراننا أثرا

*****

بسمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحِيم

الخاتمة

الحمدُ لله خيرُ ما بُدئ به الكلامُ وخُتم ، الذي أنْزلَ القرآنَ ، واختصَّ الإنسانَ بفضيلةِ البيانِ ، ونبَّهه به إلى ما فيه خيرُه وحذَّره مما فيه ضيرُه ، وأوضح له الطريقَ المستقيم لينهجَه ، وأراه صرحَ الكمالِ ليلجَــه ، فيكون في مأمنٍ مِن الفسادِ والخللِ ، مجتنبًا الخطأ والزلل ، والصلاةُ والسلامُ على سيدِّنا محمدٍ الذي أرسله ربُّه إلى الإنس والجان وعلى آلِــه وصحبِه ينابيع الهدى وأعلام الزمان ، ومَنْ تبِعهم بإحسانٍ إلى يومِ المُلْكُ فيه للملِكِ الدَّيَّان .

وبعدُ ...

فهذه بعض النتائج التي أسفر عنها البحث ، أجملها فيما يأتي :

ـ ابن القواس كانت له شخصيته المستقلة ؛ فلم يمنعه شرحه لكتابي ابــن معطــي ، وابــن الحاجب ، ومتابعته لهما من مناقشتهما ومخالفتهما والاعتراض لهما ، وأن يكون له اختيار ورأي (١) .

ـــ ابــن القواس كان اتجاهه بصريًّا في الكتابين ، فكان يدافع عن البــصريين ، ويحتج لهم ، ويناقش آراء مخالفيهم ، وظهرت بصريته كذلك مــن خــلال استخدامه مصطلحاتهم ، وإن لم يمنعه ذلك من استخدام بعض مصطلحات الكوفيين ، والميل أحيانًا إلى بعض آرائهم .

ـ أن كتابيه قد اشتملا على كثير من آراء العلماء واختلافاتهم ، ولم يكــتف ابن القواس بسردها والتسليم بما فيها بل كان يناقش ويبحث ويدقق

---

(١) مــن هــذه الآراء أنه أجاز في نحو (كيف زيدٌ جالس) نصب (جالس) على الحال من الــضمير فــي (كيف) إذ هي الخبر بمنزلة اسم الفاعل وهو العامل فيها ؛ لأن الاستفهام وحده لا يعمل في الحال . وقد عقب الدنوشري على ذلك بقوله : « وهذه فائدة غريبة نقلها ملخص شرح ابن القواس على ألفية ابن معطي » . حاشية يس على التصريح ١٧٦/١ .

ويحتج لما يراه مختارًا بالدليل الساطع والحجة القوية ، وتفنيد ما عداه دون نظر إلى صاحب الرأي ، فالحق يتبع أينما كان .

ـــ أنــه يوجد تشابه كبير بين منهج ابن القواس في شرحه للألفية وشــرحه للكافية ، لدرجة أن ألفاظه تكاد تكون متفقة ، ومصادره والعلماء الذين أخذ عنهم ، وطريقة تناول المادة العلمية التي تتبع أسلوب السرد حينًا وأسلوب السؤال والجواب حينًا آخر والطريقة المنطقية ، وشواهده من القرآن الكــريم ، والحــديث النبوي الشريف ، وأقوال العرب النثرية والشعرية ، وحديــثه عــن الأصول النحوية : السماع والقياس والإجماع والاستصحاب والعامــل ، والحدود والتعريفات ، والمسائــل الخلافية ، والحجج والردود والتعليلات والاستدراكات والاعتراضات التي يوردها ، واختياراته وآراءه .

ومع هذا التشابه في المنهج بين الكتابين وجدنا بعض أوجه الاختلاف نظــرًا لاختلاف طريقة الكتابين المشروحين : فالألفية نظم ، والكافية نثر ، وهمــا لعالمــين مختلفــين ، والأول اشتمل على النحو وبعض موضوعات الصرف ، والآخر خاص بالنحو .

ـــ أن عدم منهجيتــه في بعض الأمور مثل : إهمال نسبــة بعض القــراءات إلــى أصحابها ، وإهمال نسبة بعض الشواهد الشعرية ، وإهمال إكمال بعضها والاقتصار على محل الشاهد ، وإهمال نسبة بعض الآراء إلى أصــحابها ، والتكرار ، كل هذه الأمور لا تَعيبُه ولا تَنقُصُ مِن قدرِه ؛ لأنَّ المنهجــيةَ المعــتدَّ بهــا عندنا الآنَ لم تكنْ معروفةً في عصرِه ، ولذلك مِنَ الخطأ والظلم له أنْ نحكمَ عليه بمنظورِنا النقديّ الآنَ وننقده بمعايير وضوابط وقواعدِ التأليفِ المنهجي وأسس النقد المعتدّ بها في عصرِنا ؛ لأنَّ كلَّ عصرٍ له طبيعتُه المتسقةُ معه .

ـــ أن هذين الكتابين لابن القواس كانا مصدرين من مصادر النحاة

الذين أتوا بعده [١] ، وهذا ليس بغريب على رجل انتهت إليه مشيخة الأدب والنحو بالمستنصرية ، ورتّب معيدًا للمالكية بها .

ـ أن هذين الكتابين قد كثرت فيهما الآراء والمناقشات والاعتراضات والاستدلالات مما يقدم لنا مادة علمية تثري البحث العلمي ، بالإضافة إلى الطريقة التعليمية التي تعتمد على البسط والإيضاح وكثرة الأمثلة ثم الإجمال والاختصار ، والطريقة المنطقية التي تعتمد على التعليل والتوجيه لأكثر الظواهر النحوية .

ومن السمات الواضحة في شرحه :

* أنه في شرحه اللغوي كان يعتمد على محفوظه ولا يذكر مصدر المعاني المذكورة .

* قدرته على الربط بين المسائل المختلفة بالإحالة على ما سبق أو ما سيأتي ، وهذا يدل على الإحاطة بالموضوع .

بقي أن أقول : إن هذين الكتابين المطبوعين بحاجة إلى إعادة تحقيق علمي ؛ لأن محققهما قد أساء إليهما أيما إساءة ؛ إذ النص مليء بالأخطاء والتصحيفات والتحريفات ، وكذلك بعض النصوص القرآنية والشواهد

---

(١) كأبي حيان في ارتشاف الضرب ٢١٣٦/٤ ، والتذييل والتكميل ١٥٦/٦ ، ١٥٩ .
والسيوطي في الأشباه والنظائر ٧٢/١ ، ١٠٨ ، ٢٠٢ ، ٢٢٩ ، ٢٧٩ ، ٢٨٥ ، ٣٠١ ، ٤٩٩ ، ٥٠١ ، ٥٥٤ ، ٦٧٨ ، ٦٨٥ ، ٩/٢ ، ١٢ ، ٢٤ ، ٥٨ ، ١٥٦ ، ٢٧٢ ، ٣٠٠ ، ٣٠٩ ، ٣١٥ ، ٤١٨ ، ٤٤٦ ، ٤٥٣ ، ٤٦٣ ، ٤٨٧ ، ٤٩٨ ، ٥٠٩ ، وهمع الهوامع ٥٠٥/١ ، ٥٠٧ ، ١٥/٢ ، ٤٧٦ .
والشيخ يس في حاشيته على التصريح ١٧٦/١ .
والبغدادي في حاشيته على شرح بانت سعاد ٢٣٣/٢ ، وخزانة الأدب ٤٦/١ ، ١٨٢/٦ ، ٢٤٨ .
والصبان في حاشيته على شرح الأشموني ١٧٦/٤ .

الشعرية ، واتسم عمله بعدم الدقة في استخدام علامات الترقيم ، والضبط ، وإخراج الفهارس ، وكذلك تعليقاته ... .

وبعدُ ...

فهـــذا الجهدُ هو ما وفقني اللهُ إليه ، وأعانني عليه ، وأمكنني منه ، ويسَّــره لي .

أسألُ اللهَ التوفيقَ في عملي ، والسدادَ في قصدي ؛ إنَّه أكرمُ مسئولٍ وأعظمُ مأمولٍ .

وآخِرُ دَعْوَانا أنِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العالمين .

وصَلَّى اللهُ على سيدِنا محمدٍ وعلى آلِه وصحبِه وسلَّمَ ،،،

الدكتور

مُحَمَّد حُسَيْن عَبْد العَزِيزِ المَحْرَصَاوِي

*****

***

*

فهرس أهم المصادر والمراجع

ـــ ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي [ت٨٠٢هـ] تح . د / طارق الجنابي ، عالم الكتب ، ومكتبة النهضة العربية (١٤٠٧هـ ١٩٨٧م) .

ـ إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع ، لأبي شامة [ت٦٦٥هـ] تح/إبراهيم عطوة عوض ، ط مصطفى الحلبي بالقاهرة (١٣٩٨هـ ١٩٨٧م) .

ـــ إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشـــر ، المسمى (منتهى الأماني والمـــسرات في علوم القراءات) للشيخ / أحمد بن محمد البنا الدمياطي [ت ١١١٧هـ] تح . د / شعبان محمد إسماعيل ، عالم الكتب (١٤٠٧هـ ١٩٨٧م).

ـــ الأخفـــش الأصغر أبو الحسن علي بن سليمان ـ حياته وجهوده ، للدكتور / محمـــد حسين عبد العزيز المحرصاوي (١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م) ط الجريســـي للكمبيوتر بالقاهرة .

ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي [ت٧٤٥هـ] تح . د / رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي بالقاهرة (١٤١٨هـ ١٩٩٨م) .

ـ أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري [ت٥٧٧هـ] تح / محمد بهجة البيطار مطبعة الترقي ، دمشق (١٣٧٧هـ ١٩٥٧م) .

ـ إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني [ت٧٤٣هـ] تح.د/ عبد المجيد دياب ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض (١٤٠٦هـ ١٩٨٦م) .

ـ الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي [ت٩١١هـ] ج١ تح / عبد الإله نبهان ، ج٢ تح / غازي مختار طليمات ، ج٣ تح / إبراهيم محمد عبد الله ، ج٤ تح / أحمـــد مخـــتار الشريف ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (١٤٠٧هـ ١٩٨٦م) .

ـ الإصباح في شرح الاقتراح ، للسيوطي [ت٩١١هـ] تأليف الدكتور / محمود فجال ، دار القلم ، دمشق (١٤٠٩هـ ١٩٨٩م) .

ـ الأعلام ـ قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ـ خير الدين الزركلي (ت ١٣٩٦هـ) ط١٥ دار العلم للملايين ـ بيروت (٢٠٠٢م).

ـ أمالي ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) تح. د. محمود محمد الطناحي ـ ط الخانجي ـ القاهرة (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م).

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ـ أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) تح. محمد محيي الدين عبد الحميد (ت ١٣٩٢هـ) دار الفكر ـ بيروت.

ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) تح. محمد محيي الدين عبد الحميد (ت ١٣٩٢هـ) ـ دار الفكر ـ ط [illegible] (١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م).

ـ البسيط في شرح جمل الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) لابن أبي الربيع (ت ٦٨٨هـ) تح. د. عياد بن عيد الثبيتي ـ دار الغرب الإسلامي (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م).

ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ـ السيوطي (ت ٩١١هـ) تح. محمد أبو الفضل إبراهيم ـ المكتبة العصرية ـ بيروت (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م).

ـ تاريخ الأدب العربي ـ كارل بروكلمان (ت ١٣٧٥هـ) نقله إلى العربية د. رمضان عبد التواب ـ راجع الترجمة د. السيد يعقوب بكر ـ دار المعارف.

ـ تاريخ علماء المستنصرية ـ الدكتور ناجي معروف ـ ط٣ دار الشعب (القاهرة).

ـ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ـ أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) تح. د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ـ ط العبيكان (١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م).

ـ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ـ ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) تح. د. [illegible] عبد السيد (١٤٠٦هـ).

ـ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ـ أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) تح. د. حسن هنداوي ـ دار القلم ـ دمشق: ج١ (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م) ج٢ (١٤١٩هـ

هـ١٩٩٨م) ج٣ (١٤٢٠هـ٢٠٠٠م) ج٤ (١٤٢١هـ٢٠٠٠م) ج٥ (١٤٢٢هـ٢٠٠٢م) ج٦ ط دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع بالرياض (١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م) .

ــ التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري [ت٩٠٥هـ] تح . أ . د / عبد الفتاح بحيري إبراهيم [ت١٤٢٦هـ] الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة .

ــ تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب ، لابن الفوطي ، تح/ مصطفى جواد ، دمشق (١٩٦٢م) .

ــ الجيم ، لأبي عمرو الشيباني [ت٢٠٦هـ] تح / إبراهيم الإبياري ، مراجعة / محمد خلف الله أحمد ، القاهرة (١٣٩٤هـ ١٩٧٤م) .

ــ حاشية الخضري [ت١٢٨٨هـ] على ابن عقيل [ت٧٦٩هـ] ط عيسى البابي الحلبي بالقاهرة .

ــ حاشية الصبان [ت١٢٠٧هـ] علَى شرح الأشموني [ت٩٢٩هـ] علَى ألفية ابن مالك [ت٦٧٢هـ] ومعه شرح الشواهد للعيني [ت٨٥٥هـ] ط عيسى الحلبي بالقاهرة .

ــ حاشية على شرح بانت سعاد ، لابن هشام [ت٧٦١هـ] لعبد القادر البغدادي [ت١٠٩٣هـ] تح / نظيف محرم خواجة ، ط جمعية المستشرقين الألمانية (١٤٠٠هـ١٩٨٠م) .

ــ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، للبغدادي [ت١٠٩٣هـ] تح / عبد السلام محمد هارون [ت١٩٨٨م] مكتبة الخانجي بالقاهرة .

ــ الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني [ت٣٩٢هـ] تح / محمد علي النجار [ت١٣٨٥هـ] ط٣ عالم الكتب ، بيروت (١٤٠٣هـ ١٩٨٣م) .

ــ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي [ت٧٥٦هـ] ، تح . د / أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق : ج١ ، ٢ (١٤٠٦هـ ١٩٨٦م) ج٣ ، ٤ (١٤٠٧هـ ١٩٨٧م) ج٥ ، ٦ (١٤٠٨هـ ١٩٨٧م) ج٧ (١٤١١هـ ١٩٩١م) ج ٨ ، ٩ (١٤١٤هـ ١٩٩٣م) ج ١٠ (١٤١٤هـ ١٩٩٤م) ج ١١

(١٤١٥هـ ١٩٩٤م) .
ـ ديوان الأعشى ، ط دار صادر ، بيروت .
ـ ديوان حسان بن ثابت ، تح . د/ وليد عرفات ، دار صادر ببيروت (١٩٧٤م).
ـ ديوان طرفة بن العبد ، المكتبة الثقافية ، بيروت .
ـــ ديـوان النابغة الذبياني ، تح / محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٢ دار المعارف بالقاهرة (١٩٨٥م) .
ـــ شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهب ، لابن العماد الحنبلي [ت١٠٨٩هـ] دار إحياء التراث العربي ببيروت .
ـــ شرح ألفية ابن معطي [ت٦٢٨هـ] لابن القواس [ت٦٩٦هـ] تح . د / على موسى الشوملي ، الناشر مكتبة الخريجي (١٤٠٥هـ ١٩٨٥م) .
ـ شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري [ت٩٠٥هـ] ، وبهامشه حاشية الشيخ يس العليمي [ت١٠٦١هـ] ، ط عيسى الحلبي بالقاهرة .
ـ شرح شذور الذهب ، لابن هشام الأنصاري [ت٧٦١هـ] تح/محمد محيي الدين عبد الحميد [ت١٣٩٣هـ] دار الفكر ، بيروت .
ـــ شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري [ت٣٢٨هـ] تح . أ / عبد السلام محمد هارون [ت١٩٨٨م] ط٤ دار المعارف بالقاهرة (١٤٠٠هـ ١٩٨٠م) .
ـ شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام الأنصاري [ت٧٦١هـ] تح/ محمد محيي الدين عبد الحميد [ت١٣٩٣هـ] ، دار الفكر ، بيروت .
ـ شرح كافية ابن الحاجب ، لعبد العزيز بن جمعة الموصلي [ت٦٩٦هـ] تح.د/ علي الشوملي ، دار الكندي للنشر والتوزيع ، ودار الأمل بالأردن (١٤٢١هـ ٢٠٠٠م) .
ـ شرح المفصل ، لابن يعيش [ت٦٤٣هـ] عالم الكتب ببيروت ، ومكتبة المتنبي بالقاهرة .
ـــ العبـر في خبر مَنْ غبر ، للحافظ الذهبي [ت٧٤٨هـ] تح/أبو هاجر محمد

السعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت (١٩٨٥م) .

ــــ عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي ، لجلال الدين السيوطي [ت٩١١ هـ] تح.د/سلمان القضاة ، دار الجيل ، بيروت (١٤١٤هـ ١٩٩٤م) .

ـ في أصول النحو لسعيد الأفغاني ، ط٣ مطبعة جامعة دمشق (١٩٦٤م) .

ــــ فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح للسيوطي [ت٩١١هـ] ، لابن الطيب الفاسي [ت١١٧٠هـ] تح.د/محمود يوسف فجال ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، الإمارات العربية المتحدة (١٤٢١هـ ٢٠٠٠م) .

ـ الكتاب لسيبويه [ت١٨٠هـ] تح.أ/ عبد السلام محمد هارون [ت١٩٨٨م] الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة (١٩٧٧م) .

ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي خليفة [ت١٠٦٧هـ] ومعه : إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ، وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، لإسماعيل باشا البغدادي [ت١٣٣٩هـ] دار إحياء التراث العربي .

ـ كَشْف اللثام عما تحت (رُبَّ) مِنْ أحكام ، للدكتور / محمد حُسين عبد العزيز المحرصاوي ، مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة ، العدد (١٦) ١٤١٨هـ ١٩٩٨م .

ـ اللباب في علل البناء والإعراب ، للعكبري [ت٦١٦هـ] ج١ تح/غازي مختار طليمات ، ج٢ تح . د / عبد الإله نبهان ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ودار الفكر ، دمشق (١٤١٦هـ ١٩٩٥م) .

ــــ لسان العرب ، لابن منظور [ت٧١١هـ] دار صادر ، بيروت (١٤١٠هـ ١٩٩٠م) .

ــــ المتبع في شرح اللمع ، للعُكْبَرِيّ [ت٦١٦هـ] تح.د / عبد الحميد حمد محمد محمود الزوي ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي (١٩٩٤م) .

ــــ مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب [ت٢٩١هـ] تح / عبد السلام محمد هارون [ت١٩٨٨م] ط ٤ دار المعارف بالقاهرة (١٤٠٠هـ

١٩٨٠م) .

ــــ المساعد علّى تسهيل الفوائد ، لابن عقيل [ت٧٦٩هــ] تح . د / محمد كامل بركات ، مركز البحث العلمي ، مكة المكرمة (١٤٠٠هــ ١٩٨٠م) .

ــــ معاني القرآن ، للفراء [ت٢٠٧هــ] ج١ تح / أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علــي النجار [ت١٣٨٥هــ] ج٢ تح / محمد علي النجار ، ج٣ تح . د / عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، وعلي النجدي ناصف ، الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة (١٩٨٠م) .

ــ معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) ، لياقوت الحموي [ت٦٢٦ هــ] تح . د / إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي (١٩٩٣م) .

ــــ المقاصــد الــنحوية في شرح شواهد شروح الألفية ، المشهور بــ (شرح الــشواهد الكبــرى) لبدر الدين العيني [ت٨٥٥هــ] تح / محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت (١٤٢٦هــ ٢٠٠٥م) .

ــ المقتضب ، لأبي العباس المبرد [ت٢٨٥هــ] تح / محمد عبد الخالق عضيمة [ت١٤٠٤هــ] ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة (١٣٨٦هــ) .

ــ مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة ، للدكتور / حسن هنداوي ، دار القلم (١٤٠٩هــ ١٩٨٩م) .

ــــ مِــنْ أثر (الكتاب) في اختلاف أولي الألباب ــ دراســة للمسائل النحوية والصرفية التي اختلف العلماء في حكاية مذهب سيبويه فيها ، للدكتور / محمد حسين عبد العزيز المحرصاوي (١٤٢٤هــ ٢٠٠٣م) الجريسي للكمبيوتر .

ــ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، للشيخ / محمد الطنطاوي ، ط٤ مطبعة وادي الملوك (١٣٧٤هــ ١٩٥٤م) .

ــــ همــع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي [ت٩١١هــ] تح / أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت (١٤١٨هــ ١٩٩٨م) .

ــــ الوافي بالوفيات ، للصفدي [ت٧٦٤هــ] تحقيق واعتناء / أحمد الأرناؤوط ، وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت (١٤٢٠هــ ٢٠٠٠م) .

فهرس محتويات البحث

تم بحمد الله

*****

***

*